



سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي الرابع عشر

لعام 2008

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

تموز 2009

سلطة النقد الفلسطينية

رام الله - البيرة، ص. ب 452، هاتف: 02-2415250/1، فاكس: 02-2409922

غزة، ص. ب 4026، هاتف: 08-2825713، فاكس: 08-2844487

البريد الإلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

تصميم الغلاف والإخراج الفني

مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان

مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية

السيد/ د. جهاد الوزير

المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

السيد/ د. سعيد هيفا

السيد/ د. إسماعيل الزابري

السيد/ محمد أبو رمضان

السيد/ د. سمير عبد الله

السيدة/ منى المصري

السيد/ د. محمود الجعفري

السيد/ د. نبيل قسيس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي التي دأبت سلطة النقد على إصداره، ضمن سلسلة تقاريرها السنوية، على مدار الأربع عشر سنة الماضية. ويأتي هذا الإصدار إيماناً منا بأهمية استمرار التواصل مع التطورات الاقتصادية على الساحتين العالمية والمحلية، وتأمين المعرفة والمعلومة المبنية على التحليل التدقيق، ومراقبة الأداء والمخرجات وتأثيراتها المختلفة. إضافة إلى التعريف بالإنجازات التي حققتها سلطة النقد في سعيها للقيام بالمهام المناطة بها، ودورها في المحافظة على استقرار القطاع المالي، وبما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية.

يأخذ تقرير هذا العام طابعاً خاصاً نظراً لما شهده عام 2008 من أحداث مهمة، كان أبرزها الأزمة المالية العالمية (أو الإعصار المالي كما يحلو للبعض تسميتها) وامتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي، وما خلفته من تداعيات على البيئة والنظام الاقتصادي العالمي برمته، وإن كان وقع هذه التداعيات أشد على الدول المتقدمة. فقد تسببت هذه الأزمة بهبوط شديد في النشاط الاقتصادي، وتحول في أداءه إلى حالة من الركود قد تكون طويلة وعميقة، على مستوى الدول المتقدمة، وتباطؤ على مستوى الدول النامية، بما في ذلك دول الشرق الأوسط. وتمخضت حالة الركود الاقتصادي عن تراجع في الضغوط التضخمية في الدول المتقدمة، على خلفية تراجع أسعار الطاقة والمواد الأولية، وانخفاض الطلب العالمي، وتراجع حجم التجارة العالمية، والتدفقات النقدية، وتزايد الاختلالات في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والنامية. وانعكاسات ذلك على سوق النقد الأجنبي وأسعار صرف العملات الرئيسية، خاصة الدولار الأمريكي، وأثره على الأصول الاحتياطية والدين القائم في ذمة الدول النامية.

وفي الوقت الذي جاء فيه أداء دول الشرق الأوسط متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وأسعار الطاقة والمواد الأولية، فإن أداء الاقتصاد الفلسطيني جاء متأثراً بمشاكله وتحدياته الخاصة، الناجمة عن القيود والحصار والعزلة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وما خلفته من ترد واضح في مجمل أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وللتغلب على هذه المشاكل، وكبح حدة هذا التدهور، وإعادة تنشيط الأداء الاقتصادي، شرعت السلطة الفلسطينية في عام 2008 بتنفيذ إستراتيجية تنموية تكون أقل عرضة لتأثير صدمات القيود الإسرائيلية، بتركيزها على تحفيز الطلب المحلي. وتمخضت هذه الإستراتيجية عن زيادة واضحة في مستوى السيولة في الاقتصاد، أدت بدورها إلى زيادة في الإنفاق والاستثمار، كانت كفيلاً بالحد من التدهور، وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة في الضفة الغربية التي تعتبر أكثر استقراراً وأفضل حالاً من قطاع غزة. ورغم أن الاقتصاد الفلسطيني مع نهاية العام لم يظهر أي تأثير على قدر كبير من الأهمية بالأزمة المالية العالمية، إلا أنه من المتوقع أن تظهر بعض بوادر هذا التأثير في الفترة القادمة، خاصة في جانب الصادرات والتحويلات الجارية، وتحويلات الفلسطينيين من الخارج.

كما شهد الاقتصاد الفلسطيني محاولات لإعادة السياسة المالية إلى مسار الاستدامة بعد الانحرافات التي أصابتها خلال الفترات الماضية. وركزت هذه المحاولات على زيادة الإيرادات، خاصة الذاتية منها، وخفض وتيرة تسارع النفقات. وساعد الدعم الخارجي الكبير على الإيفاء بالالتزامات وتنفيذ إستراتيجية إنعاش الاقتصاد.

على صعيد آخر، واصلت سلطة النقد الفلسطينية العمل، في ظل خطة التحول الإستراتيجي، على بناء أطرها المؤسسية والتنظيمية، ودرج علاقاتها، الدولية منها والمحلية، واعتماد نظم إدارة حديثة تضمن استقلاليتها في مجال اختصاصها، وتحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الصلاحيات لكافة الأطراف ذات العلاقة. كما تركز هذه النظم إلى جانب تركيزها على مفهوم الاستقلالية، على مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، بحيث أصبحت سلطة النقد تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها المالية والبشرية، الأمر الذي يساعد سلطة النقد في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتشجيع النمو المستدام.

ولهذه الغاية، عملت سلطة النقد على دعم وتعزيز وتحسين كفاءة تنظيم ورقابة المؤسسات الخاضعة لمظلتها الرقابية والإشرافية، وبالأخص المصارف منها، وبما يواكب التطورات الإقليمية والدولية، فأظهرت مؤشرات الجهاز المصرفي تحسناً ملحوظاً، أكسبه مزيداً من القدرة على مواجهة مختلف المخاطر، وانعكس على زيادة الثقة في هذا الجهاز وعزز من سلامته. كما أولت سلطة النقد اهتماماً خاصة لتنظيم مهنة الصرافة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، نظراً لحيويتها وتأثيرها على القطاع المالي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام. وتجسد هذا الاهتمام بإصدار نظام جديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة بقرار رئاسي، ووضع نظام آخر لترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض المتخصصة وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، وذلك لضمان سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، وبما يكفل المحافظة على استقرار القطاع المالي.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة أجزاء رئيسية، يستعرض في جزئه الأول، أهم التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها المختلفة، خاصة على الاقتصاديات العربية. ويتناول في جزئه الثاني التطورات التي شهدتها الاقتصاد فلسطيني، من خلال التركيز على محاور الأداء والأسعار، والقوى العاملة، والوضع الخارجي وميزان المدفوعات، والوضع المالي للسلطة الوطنية، ومدى تأثيره وتأثره بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وخصص الجزء الثالث من هذا التقرير لاستعراض التطورات والانجازات التي حققتها سلطة النقد والقطاع المالي، ممثلاً بالقطاع المصرفي، وسوق فلسطين للأوراق المالية.

وختاماً، أمل أن نكون قد وفقنا في عرض المستجدات التي حدثت خلال العام 2008 في البيئة الاقتصادية، خاصة الفلسطينية منها، وتطورات الجهاز المصرفي، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية.

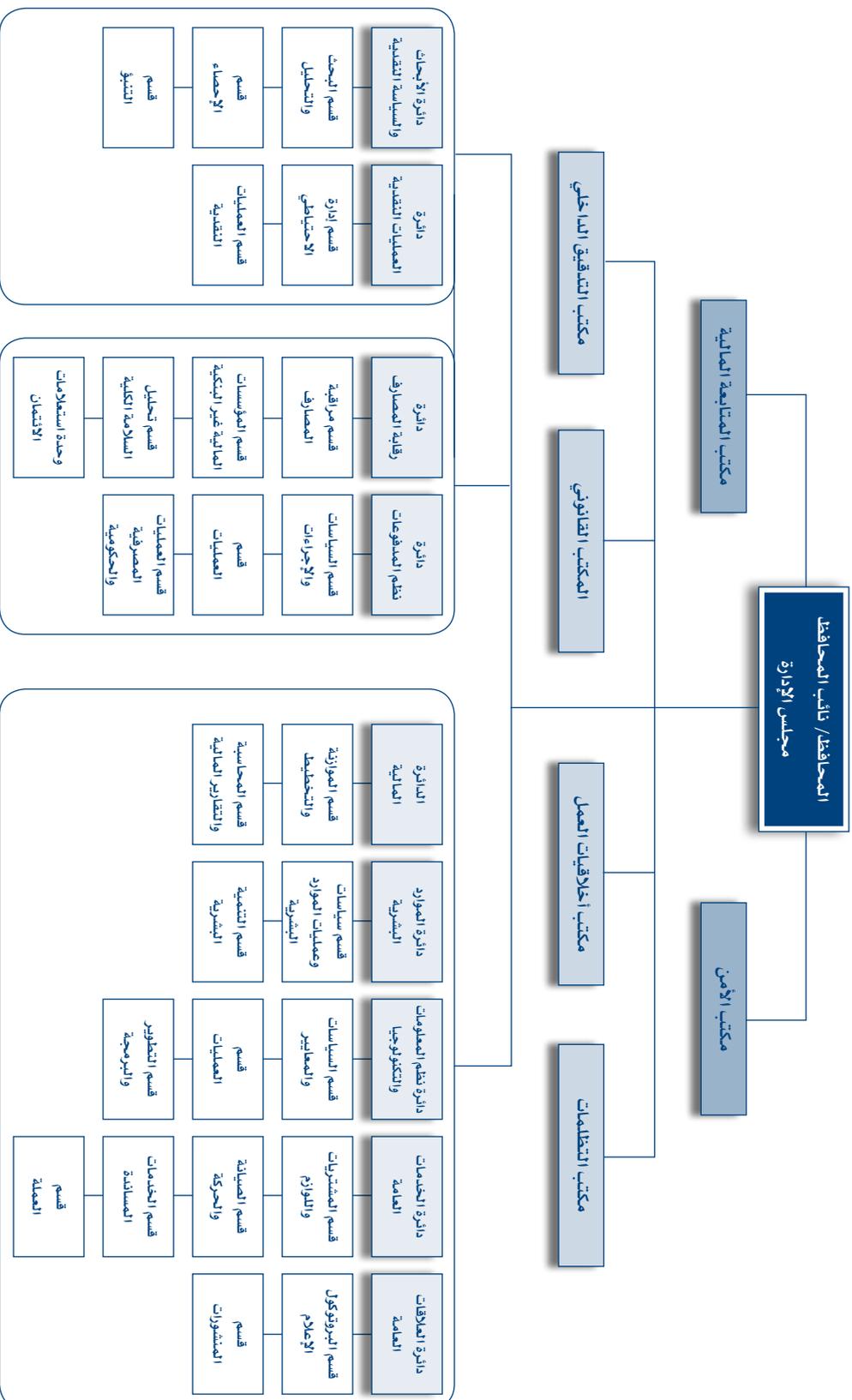
ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتنا المستقبلية في النهوض والارتقاء بهذه المؤسسة،

رغم الظروف الاستثنائية، للتحويل إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. القادر على القيام بواجباته في مجال اختصاصه، وتشجيع التنمية المستدامة، لتكون رافداً من روافد ازدهار وتنمية المجتمع الفلسطيني. كما أود أن أعرب عن شكري وامتناني إلى كافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين على مساهماتهم المتواصلة في بناء وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، لتكون قادرة على القيام بواجباتها، والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني.

المحافظ

د. جهاد الوزير

الهيكل التنظيمي لسلطة انتقد الفلسطينية



الجهاز المصرفي الفلسطيني Palestinian Banking System

سلطة النقد الفلسطينية Palestine Monetary Authority

المصارف العربية ARAB BANKS			المصارف الوطنية NATIONAL BANKS		
1986	بنك القاهرة عمان Cairo Amman Bank	17	1960	بنك فلسطين م.ع.م. Bank of Palestine	32
1994	البنك العربي Arab Bank	25	1994	البنك التجاري الفلسطيني Commercial Bank of Palestine	5
1994	بنك الأردن Bank of Jordan	30	1995	بنك الاستثمار الفلسطيني Palestine Investment Bank	10
1994	البنك العقاري المصري العربي Egyptian Arab Land Bank	6	1995	البنك الإسلامي العربي Arab Islamic Bank	8
1994	البنك التجاري الأردني Jordan Commercial Bank	3	1995	بنك القدس Al Quds Bank	12
1995	البنك الأهلي الأردني Jordan Ahli Bank	5	1996	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار Arab Palestinian Investment Bank	1
1995	بنك الإسكان للتجارة والتمويل Housing Bank of Trade & Finance	10	1996	بنك فلسطين الدولي Palestine International Bank	4
1995	البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwaiti Bank	2	1995	البنك الإسلامي الفلسطيني Palestine Islamic Bank	12
1995	بنك الاتحاد Union Bank	1	1997	بنك الأقصى الإسلامي Al-Aqsa Islamic Bank	2
1996	البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي* The Principal Bank of Development & Agricultural Credit	1	2006	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة Al-Rafah Bank	3
المصارف الأجنبية FOREIGN BANKS			المؤسسات المتخصصة SPECIALIZED INSTITUTIONS		
1998	بنك HSBC للشرق الأوسط المحدود HSBC Bank Middle East	1	2001	المؤسسة المصرفية الفلسطينية Palestinian Banking Corporation	2

عدد الفروع

Number of Branches

سنة التأسيس للمصارف الوطنية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف غير الوطنية

Year of Establishment for National Banks, or Re-opening The First Branch for Non-national

* تم تصفية البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي في عام 2009.

تميز الحدث الأبرز الذي أثر على البيئة الاقتصادية العالمية خلال عام 2008، بالصدمة المالية، التي تعد الأقوى منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وامتدت تداعياتها لتعصف بالأسواق المالية على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، في إشارة إلى أهمية وثقل هذه الاقصاديات، خاصة الاقتصاد الأمريكي وارتباط اقتصاديات العالم بتطورات هذا الاقتصاد، وإن كانت حدة هذه الأزمة في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.

وتسببت هذه الأزمة في هبوط شديد في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي، وتحولته إلى حالة من التباطؤ السريع، والدخول في مرحلة من الركود قد تكون عميقة وطويلة، بعد سنوات من النمو القوي. فالنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم يتعد 3.2%، وهو ما يمثل تباطؤاً في النشاط الاقتصادي العالمي بحوالي 2% عن معدله المتحقق في العام 2007. وبدا واضحاً عمق تأثير هذه الأزمة على الدول المتقدمة التي تباطأ معدل نموها إلى ما دون الـ1%، وبدرجة أقل على الدول النامية واقتصاديات السوق الأخرى التي تباطأ معدل نموها إلى نحو 6%. ورغم أن أداء مجموعة دول الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية جاء مدفوعاً بدرجة أساسية بأسعار الطاقة والمواد الأولية التي وصلت إلى مستويات قياسية، على الأقل في النصف الأول من العام، وانعكاسات ذلك على الحساب الجاري لموازن مدفوعات هذه المجموعة، إلا أنها لم تسلم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، فأخذت معدلات نموها بالتباطؤ إلى ما دون الـ6% في المتوسط التي كانت تحققها خلال السنوات القليلة الماضية.

ومع هذا الركود في الاقتصاد العالمي وصلت طفرة الارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية والغذائية إلى نقطة النهاية، وأخذت أسعار هذه السلع بالانخفاض، منهية بذلك أبرز فترة انتعاش تاريخية في أسعار السلع الأولية، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في هذه الدول، وتراجع الطلب العالمي وتقلص حجم التجارة العالمية، وتراجع في حجم التدفقات النقدية، وبالتالي تزايد الاختلالات في الحسابات الجارية لموازن مدفوعات كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إضافة إلى تأثيراته على سوق النقد الأجنبي، وبالأخص على سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى، والأصول الاحتياطية والدين العام لمجموعة الدول النامية والاقتصاديات الناشئة الأخرى.

وفي سبيل الخروج من الوضع الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي، والتغلب على أزمة الثقة التي اعترت الأسواق المالية العالمية، وإعادة الاستقرار إلى هذه الأسواق، لجأت السلطات والبنوك المركزية الرئيسية في العالم إلى العديد من التدابير الاستثنائية، تمثل أهمها في إجراء عدة تخفيضات على سعر الفائدة الرسمي، وضخ كميات كبيرة من السيولة، والتدخل العاجل لتسوية أوضاع بعض المؤسسات الضعيفة، والتأمين على الودائع، وإصدار التشريعات (كما في الولايات المتحدة) لاستخدام الأموال العامة في شراء الأصول المتعثرة من المصارف.

ومن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تدهوره خلال عام 2009 ليواجه عاماً صعباً للغاية، خاصة في ظل التوقعات الجديدة المتشائمة لصندوق النقد الدولي التي صدرت في نيسان 2009. وتشير إلى تحقيق

الاقتصاد العالمي لمعدلات نمو سالبة بنحو 1.3%، جراء تعمق الركود في الدول المتقدمة وتحققها لمعدل نمو سالب بنحو 3.8%، وتزايد التباطؤ في نمو اقتصاديات الدول النامية بتحقيقها لمعدل نمو بنحو 1.6% فقط. في إشارة إلى الغموض الكبير الذي يكتنف الوضع الاقتصادي رغم الكثير من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لإدارة هذه الأزمة. وكان صندوق النقد قد طالب بزيادة خطط التحفيز والإنفاق، وخفض الضرائب بصورة مؤقتة لسد الفجوة التي تسبب فيها انخفاض الطلب في أعقاب أزمة القروض. وأكثر ما يثير القلق في هذا الوضع هو التأثير المحتمل لهذه الأزمة على الدول الأشد فقراً في العالم، والمشكلات الاجتماعية التي قد تخلفها كزيادة معدلات البطالة، وما قد يترتب عليها من اضطرابات سياسية واجتماعية في تلك البلاد.

ورغم تأثر أداء مجموعة دول الشرق الأوسط بتداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (كجزء من دول هذه المجموعة) كان لها مشاكلها وتحدياتها الخاصة، التي ترتبط في المقام الأول بالعزلة والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والعبور. ولم يكن للأزمة المالية ذلك التأثير الكبير والمهم على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لعدم وجود تداخلات مالية وتجارية عميقة مع بقية دول العالم، وللخطوات الاحترازية التي اتخذتها سلطة النقد. وفي الأغلب إذا كان هناك أي تأثير معاكس لهذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني، فمن المتوقع أن يكون منبعه من خلال المجال التجاري، وتحديدًا الصادرات، ومن خلال التحويلات الجارية، وتحديدًا مساعدات الدول المانحة، وتحويلات الفلسطينيين في الخارج.

وبهدف التغلب على المشاكل والتحديات التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية، وإعادة إنعاش الاقتصاد، شرع خلال عام 2008 بتنفيذ إستراتيجية تنموية تعتمد على تحفيز الطلب المحلي وزيادة الدخل، من خلال الانتظام في دفع رواتب موظفي القطاع العام، وعدم تراكم المتأخرات، والإسراع في دفع متأخرات الرواتب ومتأخرات القطاع الخاص التي تراكمت خلال الفترات السابقة. وكان لهذه الإستراتيجية تأثير واضح على مستوى السيولة في الاقتصاد، وتحفيز الإنفاق والاستثمار، حيث تجاوزت المبالغ التي ضخمت في الاقتصاد بصورة رواتب ومتأخرات للموظفين، وبعض متأخرات موردي القطاع الخاص، وتحويلات اجتماعية مبلغ 2.8 مليار دولار، أو ما يقارب الـ 44% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت هذه المبالغ أحد أهم مصادر السيولة في الاقتصاد، وساهمت في الحد من التدهور الاقتصادي، الأمر الذي أدى بدوره إلى التأثير إيجابياً على الأداء الاقتصادي، ترجم إلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%، مقارنة مع نمو سالب بنحو 1.2% في عام 2007.

غير أن هذا التحفيز لم يكن كافياً لوحده لتحسين مستوى دخل الفرد الحقيقي الذي تراجع بنحو 1%، لتضاف إلى تراجع آخر بنسبة 4.1% في عام 2007، وتأثير ذلك على الطلب المحلي الكلي بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري، خاصة وأن الاستخدام الأساسي للناتج المحلي الإجمالي يتمثل في الاستهلاك (النشاط الاقتصادي الداخلي) المعتمد في جزء كبير منه على الاستيراد من الخارج. ويذكر في هذا الشأن أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي (العائلي والحكومي) لا يزال في حدود الخمسة دولارات في اليوم، علماً بأن هذا المتوسط يبلغ حوالي السبعة دولارات على مستوى الدول العربية مجتمعة.

ولا تقتصر التطورات في مستوى الدخل الفردي على النشاط الاقتصادي لوحده، وإنما ترتبط بالعديد من المتغيرات، كتطورات الأسعار والتضخم، وأسعار صرف العملات الرئيسية، وسوق العمل. فالحصار الذي يعاني منه قطاع غزة، وعدم حرية الحركة والعبور، ونقص السلع دفعت بمعدلات التضخم إلى مستويات قياسية وصلت إلى 16.3%، مقابل 9.8% في الضفة الغربية، التي تعد ظروفها السياسية والاقتصادية أفضل نسبياً مما عليه الحال في القطاع. ومع ضعف الدولار الأمريكي وتراجع قيمته أمام الشيقل الإسرائيلي، بنسبة وصلت إلى 1.7%، وكذلك تراجع قيمة الدينار الأردني بنسبة 1.5% نظراً لارتباطه بسياسة الصرف الثابت مع الدولار، يكون المواطن الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه بالدولار أو الدينار قد فقد نحو 7.9%، و7.6% من القوة الشرائية لعملتي الدولار والدينار على التوالي.

وتسببت الأوضاع الاقتصادية، خصوصاً في قطاع غزة، ليس فقط في الحد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عمالة جديدة، وإنما أيضاً بقدرته في المحافظة على المستويات التي كانت في العام السابق. فقد تراجعت أعداد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بنحو 5%، مدفوعة بالتراجع الكبير الذي حدث في قطاع غزة وبنسبة 12%، مقابل تراجع أقل في الضفة الغربية وبنسبة 2%. ومما لا شك فيه أن التزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب كان له أكثر من تأثير سلبي. فمن ناحية، تمخض هذا الوضع عن تزايد في الفجوة بين العرض والطلب على العمالة، وأحدث ارتفاعاً في معدلات البطالة إلى مستويات قياسية زادت عن 40% (أو 49% حسب التعريف الموسع للبطالة) في القطاع، مقابل 19% (أو 26% حسب التعريف الموسع للبطالة) في الضفة الغربية. ويعبر هذا التزايد الكبير في أعداد العاطلين عن العمل في قطاع غزة عن حالة تشديد القيود المفروضة على حرية الحركة، والعزلة التامة التي يخضع لها القطاع مقارنة بالعام السابق.

كما تمخض هذا الوضع من ناحية أخرى، عن تراجع في مستويات الأجور، خاصة في قطاع غزة، التي تراجع فيها معدل الأجر اليومي الاسمي بنحو 6.9%، مقابل ارتفاع بنحو 8.8% في الضفة الغربية. وإذا ما أخذ معدل التضخم البالغ 9.9% بعين الاعتبار، فإن الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية والقطاع تكون قد تراجعت، وإن كانت حدة هذا التراجع في قطاع غزة أكبر. وإذا ما أخذت أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيقل الإسرائيلي بعين الاعتبار، فإن القدرة الشرائية للمواطنين تكون قد تضررت بشكل ملحوظ.

وترتب على تراجع معدلات التوظيف وتزايد معدلات البطالة، ارتفاع في معدلات الإعاقة الاقتصادية، التي وصلت في قطاع غزة إلى 8.5 معال/ عامل، مقابل 4.9 معال/ عامل في الضفة الغربية، متسببة في تزايد حدة الفقر وارتفاعه إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت استناداً إلى بعض التقارير إلى اعتبار أن نحو 80% من الأسر في القطاع، و45% من الأسر في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر. علماً بأن هذه النسب مرشحة للتزايد في حال استمرار سياسة تشديد القيود على إدخال السلع الأساسية، بما في ذلك الأوراق النقدية، وكذلك على خلفية تداعيات الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في نهاية العام.

أما على صعيد القطاع الخارجي الفلسطيني الذي يمثل حلقة الوصل بين البيئة الاقتصادية الخارجية والاقتصاد الفلسطيني، والذي أظهر عدم تأثر هذا الاقتصاد بالتداعيات المختلفة التي خلفتها الأزمة

المالية العالمية، على الأقل حتى نهاية عام 2008. فقد أظهرت النتائج الأولية للوضع الخارجي وميزان المدفوعات الفلسطيني تحسناً ملحوظاً في وضع الحساب الجاري، وتحول عجز هذا الحساب إلى فائض بنحو 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بدرجة أساسية بالتزايد الملحوظ الذي طرأ على التدفقات الخارجية التي دخلت الأراضي الفلسطينية، التي فاقت الـ50% من الدخل القومي الإجمالي. ورغم كون هذه التدفقات لا تعبر عن قوة الاقتصاد، ولا تتصف بالاستدامة، خاصة تلك التي تأخذ شكل المنح والمساعدات، إلا أنها كانت بمثابة صمام الأمان وطوق النجاة للاقتصاد الفلسطيني، وحالت دون مزيد من التدهور في مجمل أوضاعه. وكان تأثيرها واضحاً على وضع الحساب الجاري، وخاصة التحويلات إلى القطاع العام.

ومن التطورات الأخرى التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عام 2008، المحاولات الرامية لإعادة السياسة المالية إلى مسارها الصحيح، بعد الانحرافات التي شابتها خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال الالتزام بالمحددات الرئيسية الواردة في الموازنة، خاصة في مجال النفقات. فقد تجاوزت الإيرادات التي تم تحصيلها من مصادر محلية وخارجية الـ3.7 مليار دولار، بزيادة قيمتها 0.8 مليار دولار قياساً على العام السابق. كما فاقت الإيرادات المحلية (إيرادات المقاصة، وإيرادات الجباية المحلية: الضريبية وغير الضريبية) المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 19.8%، وبنسبة 10.1% قياساً على عام 2007، لتصل إلى 1.8 مليار دولار، على خلفية تحسن النشاط الاقتصادي (خصوصاً في الضفة الغربية) والإصلاح الإداري الذي ساعد في زيادة إمكانات التحصيل، خاصة في مجال تحصيل ضريبة القيمة المضافة، مما هيا للحكومة مزيداً من السيولة للإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها، وأسهمت في المساعدة على تنفيذ إستراتيجية إنعاش الاقتصاد. يضاف إلى ذلك الدعم الخارجي السخي الذي فاق كل التوقعات، باقترابه من سقف الملياري دولار، ما بين مساعدات لدعم الموازنة بنحو 1.8 مليار دولار، ومساعدات لدعم المشاريع التطويرية بنحو 190 مليون دولار.

وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة إلى زيادة إيراداتها، خاصة الذاتية منها، انصبت جهودها كذلك على محاولة ضبط النفقات، لتنسجم مع الإطار العام لخطة الإصلاح والتنمية. فالزيادة في إجمالي النفقات العامة كانت في حدود 586 مليون دولار. تركز جلها في النفقات الجارية، التي وصلت إلى 3.3 مليار دولار، متجاوزة بذلك المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 9.5%، وبنحو 27.5% قياساً على عام 2007. في حين لم تتعد قيمة النفقات الاستثمارية أو التطويرية نسبة 5.5% من إجمالي النفقات العامة، جاءت من خلال مساعدات الدول المانحة.

واستحوذ الإنفاق على بند الأجور والرواتب بما في ذلك موظفي قطاع غزة الذين حافظت الحكومة على استمرار دفع رواتبهم، ما نسبته 54.1% من إجمالي النفقات الجارية، مقابل 32.2% لباقي أشكال الإنفاق الجاري التشغيلية والتحويلية. وجاء الإنفاق الفعلي على بند الأجور مرتفعاً بنسبة 29.4% قياساً على عام 2007، وبنحو 12.9% قياساً على المبالغ المستهدفة في الموازنة، ليبلغ نحو 1.8 مليار دولار، على خلفية قيام الحكومة بتسريع عملية تسديد متأخرات الرواتب التي تراكمت إبان فترة عدم انتظام الرواتب. وشكلت هذه المبالغ مصدراً مهماً للسيولة الضرورية لزيادة إنفاق واستثمار المواطنين، والذي بدوره ساهم في تحفيز الاقتصاد.

كما ازدادت أشكال الإنفاق الجاري الأخرى بشكل ملحوظ وصل إلى 59.1% قياساً على عام 2007، وبنحو 3.2% قياساً على الأرقام المستهدفة في الموازنة، متأثراً بالتضخم المرتفع الذي شهدته الأراضي الفلسطينية، وتسبب في تزايد كلفة السلع والخدمات الممولة من قبل السلطة من ناحية. وتزايد النفقات التحويلية لمساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل، خاصة المساعدات المحولة إلى قطاع غزة التي استمرت الحكومة في تحويلها بهدف توفير شبكة الأمان الاجتماعي، التي زادت بشكل ملحوظ جراء الظروف المعيشية الصعبة السائدة من ناحية أخرى. ويذكر أن الحكومة تنفق شهرياً على قطاع غزة ما يزيد عن 100 مليون دولار، أي ما يزيد عن نصف إجمالي نفقاتها الجارية، أو ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية. ورغم أن هذه المبالغ تفوق مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية لعام 2008، إلا أنها ضرورية لغايات ضخ وتوفير السيولة في القطاع، وتكوين شبكة أمان اجتماعي لحماية الاقتصاد في غزة من الانهيار التام.

يبلغ ما تنفقه السلطة الفلسطينية على قطاع غزة ما يزيد على 100 مليون دولار شهرياً، أي ما يزيد عن نصف إجمالي نفقاتها الجارية، أو ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية.

واستحوذ بند صافي الإقراض على 13.7% من إجمالي النفقات الجارية، ورغم تراجع الإنفاق على هذا البند بقيمة 88 مليون دولار قياساً على عام 2007، إلا أنه فاق المستهدف في الموازنة بنحو 11.8%، جراء الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة، وعدم تمكن هيئات الحكم المحلي من تغطية فواتير الكهرباء، خاصة في قطاع غزة. وشكل هذا البند مصدراً لاستنزاف جزء غير بسيط من الموارد المالية المتاحة، التي كان من الممكن توجيهها نحو قطاعات إنتاجية أخرى.

وبالرغم من نجاح الحكومة في تحسين إمكانات التحصيل، وزيادة الإيرادات وتجاوزها المستهدف في الموازنة، إلا أن محاولاتها في مجال ضبط الإنفاق لم تفلح في الحد من تجاوزها لسقف الموازنة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز الجاري للموازنة إلى نحو 23% من الناتج المحلي

الإجمالي، مقارنة مع 18.3% في العام المنصرم. غير أن الزيادة السخية في الدعم الخارجي ساهمت في تقليص هذا العجز وتحويله إلى فائض يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. استخدمت في تخفيض مديونية الحكومة تجاه المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، تلك المديونية التي وصلت في نهاية عام 2008 إلى 534 مليون دولار.

على صعيد القطاع المالي الذي يعتبر جزءاً من المنظومة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، يؤثر ويتأثر بها، ويشكل القطاع المصرفي مركز صدارته ومحور نشاطه. يتكون القطاع المصرفي من الجهاز المصرفي، الذي يشمل إضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية، على 21 مصرفاً، تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 190 فرعاً ومكتباً، منتشرة في كافة التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي. إضافة إلى المؤسسة المصرفية الفلسطينية، والصرافين، ومؤسسات الإقراض صغيرة الحجم الخاضعة لمظلة سلطة النقد الإشرافية والرقابية.

وحققت سلطة النقد الفلسطينية التي تعتبر رأس هرم هذا القطاع، العديد من التغييرات والتطورات وفي

العديد من الأصدقاء. فعلى مستوى سلطة النقد نفسها حدث العديد من التغييرات المصاحبة لتطبيق خطة التحول الإستراتيجي في بنائها وأطرها المؤسسية والتنظيمية، وعلاقتها الدولية والمحلية. وأصبحت أكثر انفتاحاً على المجتمع المحلي والدولي. كما تبنت نظم حديثة للإدارة في مسودة قانونها الجديد المتوقع إقراره في المرحلة القادمة، وذلك بتضمينه واحتوائه على مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، الكفيلة بجعل سلطة النقد مؤسسة تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها البشرية والمالية. وكذلك توفيرها مجموعة من الأطر المساندة التي تتناسب مع الممارسات الفضلى، لتسهيل عملية التنظيم، ولتشكل إطاراً مسانداً للهيكل التنظيمي الناشئ فيها، وبما يخدم تحقيق هدفها النهائي المتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي.

كما عملت سلطة النقد على دعم وتعزيز وتحسين كفاءة تنظيم ورقابة المؤسسات الخاضعة لمظلتها، وبما يواكب التطورات الإقليمية والدولية. ولهذه الغاية، أجرت تعديلات جوهرية على قانون المصارف الحالي، الذي لا يزال ساري المفعول إلى حين اعتماد القانون الجديد من الجهات ذات الاختصاص. وأولت اهتماماً خاصة

لتنظيم مهنة الصرافة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، نظراً لحيويتها وتأثيرها على القطاع المالي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام. وتجسد هذا الاهتمام بإصدار نظام جديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة، ووضعت نظاماً آخر لترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض المتخصصة وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، جاري العمل على اعتماده من الجهات ذات الاختصاص. كما باشرت بالخطوات والإجراءات الضرورية لتبني نظام مدفوعات وطني حديث ومتكامل، يضمن الإنجاز الفوري للمعاملات بين المصارف، ويوفر الخدمات الإلكترونية المؤتمتة لتسوية هذه المعاملات، بما في ذلك تقاص الشيكات، التي تتولى سلطة النقد في الوقت الراهن إدارة غرف مقاصتها، وتشرف على تنظيم عمليات الدفع بين المصارف وإتمام التسويات النهائية لهذه العمليات.

تبنت سلطة النقد نظم حديثة للإدارة في مسودة قانونها الجديد، تتضمن مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، الكفيلة بجعل سلطة النقد مؤسسة تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها البشرية والمالية.

وحظي الجهاز المصرفي بعناية خاصة واهتمام متزايد من قبل سلطة النقد، وذلك بهدف تقليل درجة تعرضه لتداعيات المتغيرات التي شهدتها الساحة

المحلية والخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالصعوبات والصدمات التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية، والتي تسببت في مزيد من التعقيد في المهام والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق هذا الجهاز، في مجال تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص، لتجاوز حالة الركود التي اعترت الاقتصاد منذ فترة طويلة. أضف إلى ذلك الصعوبات التي واجهت عملية نقل أوراق النقد من المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى فروعها العاملة في القطاع. وكذلك التخوف من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تمخضت عن حالات إفلاس لكبريات المصارف في العديد من دول العالم.

وتمخضت هذه الجهود لسلطة النقد عن عقد خمسة اجتماعات تشاورية، ركزت على الجوانب المصرفية الهامة في الجهاز المصرفي الفلسطيني كالحوكمة، والتطورات في نظام المدفوعات، والتطورات الفنية لمكتب المعلومات الائتماني، والعلاقة مع المصارف الإسرائيلية، ومختلف المستجدات على الساحة

ارتفع رأسمال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية من 20 مليون دولار، إلى 35 مليون دولار كحد أدنى للمصرف الواحد، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع إجمالي رأس المال المدفوع للمصارف إلى 633 مليون دولار.

المصرفية المحلية والإقليمية والعالمية. ومثلت زيادة التكوين الرأسمالي للمصارف ثمرة أخرى لهذه الجهود، حيث تم رفع رؤوس أموالها من 20 مليون دولار، إلى 35 مليون دولار كحد أدنى، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع إجمالي رأس المال المدفوع للمصارف إلى 633 مليون دولار. وحرصت سلطة النقد على متابعة ومعالجة أوضاع بعض المصارف الضعيفة. كما انطلقت في إطار هذه الجهود فعاليات مؤتمر فلسطين المصرفي الدولي الثالث، وبمشاركة العديد من الخبراء الدوليين من ذوي الاختصاص. وركزت بعض فعالياته على التحديات التي تواجه المصارف الفلسطينية في تطبيق بازل II، والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في هذا الإطار.

كما تمخضت المراجعات الشاملة التي قامت بها سلطة النقد لكافة تعليماتها الرقابية، عن إصدار مجموعة من التعليمات المحدثة وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية الدولية، والسياسات الرقابية التحوطية،

لتحل محل التعاميم والمذكرات والقرارات ذات العلاقة الصادرة في أوقات سابقة. إلى جانب العديد من المذكرات والتعاميم المنظمة لكافة جوانب العمل المصرفي والتطورات الآنية فيه. وأعلنت سلطة النقد في شهر نيسان عن إطلاق نظام خدمة المعلومات الائتمانية على موقعها الإلكتروني، وإتاحتها للمصارف من خلال الشبكة الإلكترونية التي تربط سلطة النقد بالمصارف، حيث توفر هذه الخدمة قاعدة بيانات شاملة عن الأفراد والشركات والمؤسسات المقترضة وكفلائهم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال خدمات الائتمان.

وفي ظل هذه الظروف والمستجدات تمكن الجهاز المصرفي الفلسطيني من تحسين أداءه، فارتفعت مستويات السيولة في الاقتصاد، وارتفعت معها موجودات المصارف بنحو

ارتفع حجم الودائع غير المصرفية بنسبة 14.2%، قابلها ارتفاع في عمليات منح الائتمان بحوالي 7.2%. كما أظهرت المؤشرات المالية تطوراً مهماً في بند حقوق الملكية ورأس المال المدفوع، بارتفاعها بحوالي 22%، و19.4% على التوالي.

9%. وترجمت ثقة الجمهور بسلامة وانضباط الجهاز المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية، بارتفاع في حجم الودائع غير المصرفية بنسبة 14.2%، قابلها ارتفاع في عمليات منح الائتمان بحوالي 7.2%. كما أظهرت المؤشرات المالية تطوراً مهماً في بند حقوق الملكية ورأس المال المدفوع، بارتفاعها بحوالي 22%، و19.4% على التوالي، مما زاد من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وعزز من متانته.

وبشكل عام، حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني نجاحاً ملحوظاً في مجال جذب واستقطاب الودائع، وعلى نحو أفضل من بعض الدول المجاورة، التي تتمتع بظروف سياسية واقتصادية أفضل من تلك المتاحة في الأراضي الفلسطينية. فقد شكلت الودائع غير المصرفية في الأراضي الفلسطينية نحو 84% من الناتج المحلي، مقابل 124% في الأردن، و70% في مصر، و93% في الإمارات العربية المتحدة، و72% على مستوى الدول العربية

ككل. وفي المقابل، ورغم نجاح المصارف في زيادة نشاطها الائتماني، إلا أن هذا النشاط لا زال دون مستوى مثيلاته في الدول العربية، نظراً لما تميزت به البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من انعدام لليقين وتخوف مستمر من مزيد من التأزم للأوضاع وارتفاع مستوى المخاطر السياسية. ففي الوقت الذي شكل فيه رصيد التسهيلات في الأراضي الفلسطينية نحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وصل في الأردن إلى 111%، وفي مصر إلى 56%، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 92%، وإلى 59% على مستوى الدول العربية ككل.

وواجه الجهاز المصرفي في ظل هذه البيئة الاقتصادية العديد من المخاطر، لعل أهمها، تلك الناجمة عن صعوبات نقل أوراق النقد من المصارف العاملة في الضفة إلى فروعها في القطاع. غير الاتصالات التي شرعت فيها سلطة النقد منذ بداية هذه المشكلة مع كافة الجهات المعنية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والإتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية، وبنك إسرائيل، قد تمخضت عن إدخال كميات من الشيكل الإسرائيلي والعملات الأخرى، ومكنت المصارف من الوفاء بالتزاماتها الشهرية، والتخفيف من تداعيات هذه المشكلة عن المواطنين، وبالتالي المحافظة على ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي.

شرعت المصارف بتطبيق التعليمات الجديدة المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات الخاصة والضمانات المقبولة، التي جاءت في إطار جهود سلطة النقد لمواجهة مخاطر التعثر في الجهاز المصرفي.

أما بالنسبة لمخاطر التعثر في الجهاز المصرفي، فقد طرأ انخفاض عليها بأكثر من 35% خلال عام 2008 نتيجة لانتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام، مما ساهم في انتظام عمليات التسديد. إضافة إلى تطبيق المصارف للتعليمات الجديدة المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات الخاصة والضمانات المقبولة، التي أظهرت زيادة في تحفظ سلطة النقد لهذا الموضوع، بالإضافة على استبعاد التسهيلات المتعثرة لأكثر من ست سنوات من البيانات المالية للمصرف، لتصل في نهاية العام إلى حوالي 126.2 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 6.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت ببعض الدول المجاورة،

في حين بلغ حجم تغطية المخصص الخاص للديون المتعثرة حوالي 88.6%، وتعتبر من النسب العالية جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة، وتدل على تحوط مناسب لمقابلة مخاطر الائتمان.

أما بخصوص مخاطر التوظيفات الخارجية، قد قامت سلطة النقد منذ أواخر عام 2007 بوضع العديد من الضوابط الاحترازية التي تحكم هذه التوظيفات، خاصة تلك المتعلقة بالتقييد بالحدود القصوى لتوظيف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية. تلاها بعد ذلك تعديل التعليمات الخاصة بالتوظيفات الخارجية (تعليمات رقم 2008/5) نتيجة لزيادة الحرص والتحوط، لتشتمل على تفصيل أوضح لنسب التركيز على مستوى الدولة والمؤسسة، بالاعتماد على تصنيفها الائتماني. ومنع تجاوز الاستثمار في المؤسسات المالية غير المصنفة عن 15% من إجمالي توظيفات الجهاز المصرفي. واستمرار حظر الاتجار بالمشتقات إلا لأغراض التحوط، ومنع الاستثمار في مؤسسات الـ (Off Shore).

قامت سلطة النقد منذ أواخر عام 2007 بوضع العديد من الضوابط الاحترازية التي تحكم التوظيفات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالتقيد بالحدود القصوى لتوظيف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية.

وفي الجانب الآخر من النظام المالي، جاء أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال عام 2008 متأثراً بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من ناحية، والمنطقة العربية من ناحية ثانية، وتداعيات إعصار الأزمة المالية والأسواق المالية العالمية من ناحية ثالثة، وما خلفته من تراجع حاد في أسواق المال العربية والعالمية، وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في قطاع الأسهم. وانعكس ذلك بصورة تراجع في المؤشر العام لسوق فلسطين للأوراق المالية بنسبة 16.2% قياساً على عام 2007، الذي أغلق عند مستوى 441.7 نقطة. ومع ذلك تعتبر نسبة التراجع في مؤشر أداء هذا السوق مقبولة مقارنة مع نسب التراجع الكبيرة التي شهدتها بعض الأسواق العربية الأخرى.

وبشكل عام، حقق الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2008 العديد من الإنجازات، رغم المعوقات والصعوبات التي أثرت على البيئة الاقتصادية.

وإذا ما أريد المحافظة على استدامة هذه الإنجازات، وضمان استمرار تطور

ونمو الاقتصاد الفلسطيني، فلا بد من تكاتف الجهود لتوفير الأسس السليمة والموارد المناسبة لنمو وتطور هذا الاقتصاد، والعمل على جعل إسرائيل تتخلى فعلياً عن هيمنتها على حياة الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، ورفع الحصار وفتح المعابر بصورة دائمة وبما يوفر الحركة التامة لكافة الأفراد والبضائع بشكل اعتيادي. وتمكين هذا الشعب من تقرير مصيره وحريته واستقلاله، وبناء دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (2000-2008)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السكان الإجمالي (الأقرب ألف نسمة)	3,053	3,138	3,225	3,314	3,407	3,508	3,612	3,719	3,826
معدل النمو (%)	3.1	2.8	2.8	2.8	2.8	3.0	3.0	3.0	2.9
في الضفة الغربية (الأقرب ألف نسمة)	1,944	1,992	2,042	2,093	2,146	2,204	2,263	2,323	2,386
معدل النمو (%)	2.8	2.5	2.5	2.5	2.5	2.7	2.7	2.7	2.7
في قطاع غزة (الأقرب ألف نسمة)	1,109	1,146	1,183	1,221	1,261	1,304	1,349	1,396	1,440
معدل النمو (%)	3.6	3.3	3.2	3.2	3.3	3.4	3.4	3.4	3.2
التحولات الاقتصادية									
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (مليون دولار)	4,617	3,906	3,539	3,744	3,969	4,207	4,005	3,957	4,036
معدل النمو (%)	5.4	15.4	9.4	5.8	6.0	6.0	4.8	1.2	2.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1,512	1,245	1,097	1,130	1,165	1,199	1,109	1,064	1,055
معدل النمو (%)	8.2	17.7	11.8	2.9	3.1	3.0	7.5	4.1	0.8
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة GNI (مليون دولار)	4,447	4,372	3,976	4,241	4,414	4,712	4,470	4,535	4,532
معدل النمو (%)	6.8	19.7	9.1	6.7	4.1	6.8	5.1	1.5	0.1
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولار)	1,784	1,393	1,233	1,280	1,295	1,343	1,238	1,218	1,185
معدل النمو (%)	9.6	21.9	11.5	3.8	1.2	3.7	7.9	1.5	2.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (مليون دولار)	4,442	3,746	3,156	3,624	4,077	4,478	4,615	5,204	6,486
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية GNI (مليون دولار)	5,274	4,193	3,546	4,105	4,534	5,017	5,150	5,964	7,284
معدلات البطالة (%) حسب تعريف منظمة العمل الدولية	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0
في الضفة الغربية (%)	12.1	21.5	28.2	23.8	22.9	20.3	18.6	17.7	19.0
في قطاع غزة (%)	18.7	34.2	38.0	29.2	35.4	30.3	34.8	29.7	40.6
معدلات البطالة (%) حسب التعريف الموسع	25.0	25.6	41.3	33.4	32.5	28.9	29.6	27.9	33.4
في الضفة الغربية (%)	21.7	30.4	38.1	32.0	29.2	26.1	25.0	24.5	26.0
في قطاع غزة (%)	32.0	47.8	48.1	36.4	39.9	35.2	39.9	35.2	48.8
معدلات التضخم (%)	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	3.5	3.8	1.9	9.9
في الضفة الغربية (%)	3.2	2.6	3.1	4.3	2.9	2.9	4.0	0.8	9.8
في قطاع غزة (%)	3.0	-1.2	2.3	2.5	3.2	1.2	5.1	1.6	16.3
الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	125.7	136.6	140.9	138.9	142.2	143.1	143.0	139.9	139.4
الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	31.4	20.7	24.7	26.8	25.1	24.1	20.7	17.8	19.1
الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.8	36.6	40.9	38.9	42.2	43.1	43.0	39.9	39.4

يتبع

المؤشر	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
المالية العامة										
الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)	3,733	2,938	1,741	2,006	1,403	1,367	987	1,122	1,449	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	57.7	56.5	37.7	44.8	34.4	37.7	31.3	30.0	32.6	
منها: إيرادات محلية (مليون دولار)	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	27.4	31.1	15.6	30.6	25.8	20.6	9.2	7.3	21.1	
النفقات العامة وصافي الإقراض (مليون دولار)	3,463	2,877	1,707	2,281	1,528	1,635	1,246	1,435	1,655	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	53.4	55.3	37.0	50.9	37.5	45.1	39.5	38.3	37.3	
منها: النفقات الجارية (مليون دولار)	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,276	1,017	1,117	1,199	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	50.5	49.3	30.9	44.5	37.5	35.2	32.2	29.8	27.0	
العجز الجاري (إيرادات جارية - نفقات جارية) (مليون دولار)	1,493-	951-	704-	624-	478-	529-	727-	844-	260-	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.0	18.3	15.3	13.9	11.7	14.6	23.0	22.5	5.9	
العجز الكلي (إيرادات جارية - نفقات عامة) (مليون دولار)	1,683-	1,261-	985-	911-	478-	888-	956-	1,162-	716-	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.9	24.2	21.3	20.3	11.7	24.5	30.3	31.0	16.1	
العجز الكلي (إيرادات عامة - نفقات عامة) (مليون دولار)	270	61	31	275-	125-	268-	259-	313-	206-	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.2	1.2	0.7	6.1	3.1	7.4	8.2	8.4	4.6	
الرصيد القائم للدين العام للسلطة الوطنية (مليون دولار)	1,544	1,431	1,493	1,602	1,422	1,236	1,090	1,190	795	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.8	27.5	32.3	35.8	34.9	34.1	34.5	31.8	17.9	
كسبية من الصادرات من السلع والخدمات (%)	181.7	267.1	279.0	272.5	265.7	265.7	234.3	212.4	91.7	
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات										
الحساب الجاري (مليون دولار)	156	10	365-	1,002-	870-	609-	241-	334	1,119-	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.4	0.2	7.9	22.4	21.3	16.8	7.6	8.9	25.2	
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	850	536	535	588	535	465	465	560	867	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.1	10.3	11.6	13.1	13.1	12.8	14.7	14.9	19.5	
الإيرادات من السلع والخدمات (مليون دولار)	4,644	3,539	3,475	3,598	3,279	2,845	2,535	2,705	3,404	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	71.6	68.0	75.3	80.3	80.4	78.5	80.3	72.2	76.6	
الدخل المحوّل من الخارج (مليون دولار) ومنه:	798	760	535	539	457	481	390	447	832	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.3	14.6	11.6	12.0	11.2	13.3	12.4	11.9	18.7	

يتبع

المؤشر	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
تعميمات العاملين في الخارج (مليون دولار)	633	580	386	337	261	269	223	389	784	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.8	11.1	8.4	7.5	6.4	7.4	7.1	10.4	17.6	
التحويلات الجارية بدون مقابل (مليون دولار)	3,152	2,253	2,040	1,469	1,417	1,290	1,439	1,364	586	
كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	48.6	43.3	44.2	32.8	34.8	35.6	45.6	36.4	13.2	
الحساب الرأسمالي والمالي (مليون دولار)	378	81	391	1,028	897	709	255	318	1,210	
كسبية من الناتج المحلي (%)	5.8	1.6	8.5	23.0	22.0	19.6	8.1	8.5	27.2	
القطاعات المصرفية وسوق فلسطين المالي										
موجودات/مطلوبات سلطة النقد (الأقرب مليون دولار)	1,187	765	559	588	569	520	397	373	412	
معدل النمو (%)	55.2	36.9	-5.0	3.3	9.5	31.1	6.4	-9.6	17.3	
موجودات/مطلوبات المصارف (الأقرب مليون دولار)	7,640	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	
معدل النمو (%)	9.1	21.3	3.0	9.9	7.9	10.5	-3.4	-3.5	19.1	
الاستثمارات الائتمانية المباشرة (الأقرب مليون دولار)	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	
معدل النمو (%)	7.2	-7.5	3.1	26.1	33.5	12.7	-20.5	-7.4	32.4	
الاستثمارات الائتمانية كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.2	32.8	39.9	39.9	34.8	29.3	29.8	31.6	28.8	
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين (الأقرب مليون دولار)	3,278	3,150	2,371	2,339	2,330	2,267	2,329	2,176	2,150	
معدل النمو (%)	4.0	32.9	1.4	0.4	2.8	-2.6	7.0	1.2	7.2	
ودائع العملاء (الأقرب مليون دولار)	5,847	5,118	4,216	4,196	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	
معدل النمو (%)	14.2	21.4	0.5	6.3	8.9	5.6	1.0	-3.1	22.0	
ودائع العملاء كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	90.1	98.3	91.4	93.7	96.8	100.0	108.7	90.7	79.0	
حقوق الملكية (الأقرب مليون دولار)	853	702	597	552	315	217	187	206	243	
معدل النمو (%)	21.6	17.5	8.1	75.2	45.0	16.5	9.2	15.2	1.2	
مؤشر سوق فلسطين المالي / مؤشر القفص (نقطة مئوية)	441.7	527.3	605.0	1,128.6	277.6	179.8	151.2	195.0	207.6	
معدل النمو (%)	16.2	12.8	46.4	306.6	54.4	19.0	22.5	6.1	12.3	
مؤشر سيولة سوق فلسطين المالي (%)	33.7	31.4	26.7	64.1	22.1	10.3	5.2	9.3	25.9	

المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام 2008

3	نظرة عام
4	أداء الاقتصاد العالمي
7	التضخم والبطالة
10	السياسة النقدية
13	التجارة والمدفوعات
14	التدفقات النقدية الخارجية
16	الاحتياطيات الدولية للدول النامية
16	الدين العام الخارجي
17	التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2008

23	نظرة عامة
24	السياسة الاقتصادية
26	التطورات الاقتصادية (التطورات في أداء الناتج المحلي الإجمالي)
31	التضخم والأسعار والقوة الشرائية
31	- الأسعار
34	- القوة الشرائية
35	سوق العمل الفلسطيني
39	القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
43	المالية العامة
48	خطة الإنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة
49	الآفاق المستقبلية

الفصل الثالث: أنشطة وإنجازات سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2008

53	نظرة عامة
53	التطورات المؤسسية
54	أ. الأطر التنظيمية والقانونية
54	ب. الأطر المساندة
57	ج. النشاط المالي
58	العلاقة مع الجهاز المصرفي
58	أ. التعليمات الرقابية
63	ب. سياسة التفرع
65	ج. خدمة المعلومات الائتمانية
65	نظام المدفوعات
70	المنشورات والمطبوعات

الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والسوق المالي خلال عام 2008

75	نظرة عامة
76	السيولة المحلية
77	التطورات المصرفية
78	- الميزانية المجمعة للمصارف
80	- الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء أو الجمهور)
84	- حقوق الملكية
85	- النشاط الإقراضي
89	- النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية
89	- التوظيفات الخارجية
90	- مؤشرات الأداء للمصارف
92	تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية

الأشكال البيانية

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام 2008

4	معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2008-2000)	1-1
9	معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2008-2000)	2-1
12	معدلات الفائدة في بعض الدول المتقدمة خلال الفترة (2008-2000)	3-1
20	المؤشر المركب لأداء الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2008-2000)	4-1

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية خلال عام 2008

27	الهيكل القطاعي للأداء الاقتصادي خلال عام 2008	1-2
28	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نموه خلال الفترة (2008-2000)	2-2
29	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2008-2000)	3-2
30	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي خلال الفترة (2008-2000)	4-2
31	الاستثمار والادخار المحلي خلال الفترة (2008-2000)	5-2
32	الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك خلال الفترة (2008-2000)	6-2
33	معدلات التضخم الشهرية خلال عامي 2007 و2008	7-2
34	المتوسط الشهري لسعر صرف الشيقل مقابل الدولار خلال الفترة (2008-2000)	8-2
35	القوة الشرائية للدينار الأردني والدولار الأمريكي خلال عامي 2007 و2008	9-2
36	هيكل العمالة الفلسطينية خلال الفترة (2008-2000)	10-2
37	توزيع العمالة الفلسطينية خلال الفترة (2008-2000)	11-2
38	معدل الأجر اليومي بالشيقل خلال الفترة (2008-2000)	12-2
39	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2008-2000)	13-2
40	التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2008-2000)	14-2
42	تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة (2008-2000)	15-2
47	الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2008-2000)	16-2

الفصل الثالث: أنشطة وإنجازات سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2008

64	فروع ومكاتب الجهاز المصرفي خلال الفترة (1994-2008)	1-3
67	قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2000-2008)	2-3
68	نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2000-2008)	3-3
69	قيمة التحويلات بين المصارف في فلسطين خلال الفترة (2000-2008)	4-3

الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والسوق المالي خلال عام 2008

77	العوامل المؤثرة في السيولة المحلية خلال الفترة (2000-2008)	1-4
78	إجمالي موجودات المصارف خلال الفترة (2000-2008)	2-4
79	هيكل موجودات ومطلوبات المصارف خلال عام 2008	3-4
81	ودائع العملاء خلال الفترة (2000-2008)	4-4
82	هيكل ودائع العملاء خلال الفترة (2000-2008)	5-4
84	حقوق الملكية ورأس المال خلال الفترة (2000-2008)	6-4
86	التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2000-2008)	7-4
86	التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة خلال عام 2008	8-4
87	التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع خلال عام 2008	9-4
88	التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2008	10-4
90	التوظيفات الخارجية (الأرصدة) خلال الفترة (2000-2008)	11-4
91	الاتجاه العام للودائع والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة (2000-2008)	12-4
92	نسب التراجع في مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2008	13-4
93	المؤشر العام لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2000-2008)	14-4
94	نسبة التداول القطاعية خلال عام 2008	15-4

الصناديق

59	الحوكمة	1
61	مؤتمر فلسطين المصرفي الدولي الثالث (بازل II وتحديات التطبيق)	2

الملاحق الإحصائية

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام 2008

98	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2008-2000)	1-1
99	معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2000)	2-1
100	معدلات البطالة والتوظيف والدخل الفردي خلال الفترة (2008-2000)	3-1
102	معدلات الفائدة العالمية وأسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة (2008-2000)	4-1
103	معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري خلال الفترة (2008-2000)	5-1
105	أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2008-2000)	6-1
106	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2008-2000)	7-1
107	الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2008-2000)	8-1
108	الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2008-2000)	9-1
109	ملخص بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العربية خلال الفترة (2007-2000)	10-1
110	مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2008-2003)	11-1

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2008

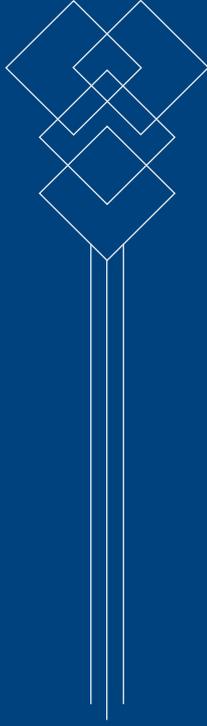
114	الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2008-1999)	1-2
115	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008-1999)	2-2
116	معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2008-1999)	3-2
117	مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (2008-1999)	4-2
119	ميزان المدفوعات خلال الفترة (2008-1999)	5-2
120	الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2008-1999)	6-2
121	مؤشرات الدين العام خلال الفترة (2008-1999)	7-2

الفصل الثالث: أنشطة وإنجازات سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2008

124	الكادر الوظيفي لسلطة النقد في عامي 2007 و2008	1-3
125	مطلوبات/ موجودات سلطة النقد خلال الفترة (2008-1999)	2-3
126	بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد خلال الفترة (2007-1999)	3-3
127	عدد المصارف وفروعها العاملة حسب جنسيتها خلال الفترة (2008-1994)	4-3
128	عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد خلال الفترة (2008-2001)	5-3
129	نشاط غرف المقاصة خلال الفترة (2008-1999)	6-3
130	التحويلات بين المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2008-1999)	7-3
131	الحوالات الصادرة والواردة خلال الفترة (2008-2002)	8-3

الفصل الرابع: تطورات الجهاز المصرفي والسوق المالي خلال عام 2008

134	محددات السيولة المحلية خلال الفترة (2008-2001)	1-4
135	الميزانية الموحدة للمصارف خلال الفترة (2008-1999)	2-4
136	الودائع غير المصرفية خلال الفترة (2008-1999)	3-4
137	التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة (2008-1999)	4-4
138	مؤشرات أداء المصارف خلال الفترة (2008-1999)	5-4
139	أرباح وخسائر الجهاز المصرفي خلال الفترة (2008-2004)	6-4
140	حركة التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2008-1999)	7-4



الفصل
الأول

التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام 2008

نظرة عامة

تعرض الاقتصاد العالمي في العام 2008 إلى أقوى صدمة مالية منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، تلك الأزمة المالية التي تفجرت في آب 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، ودخولها في أيلول 2008 مرحلة جديدة تسودها الاضطرابات الملموسة في جميع أنحاء النظام المالي العالمي، جراء تزايد المخاوف المتعلقة بمستوى الملاءة وما نجم عنها من عمليات تصفية عاجلة لمؤسسات مالية أمريكية وأوروبية كبرى، أسفرت عن اهتزاز كبير في الثقة بهذه الأسواق.

وأفرزت هذه الصدمة العديد من التداعيات، كان أبرزها على الصعيد الاقتصادي تحول مسار النشاط الاقتصادي إلى حالة من التباطؤ السريع بعد سنوات من النمو القوي، إلى درجة التهديد بوقوف العالم على شفا كساد اقتصادي بعد أن أصبحت العديد من الدول المتقدمة في وضع ركود اقتصادي جراء انكماش معدلات النمو فيها. ومما زاد الوضع سوءاً أن هذا الانكماش قد امتد ليشمل أيضاً البلدان النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى التي اتسمت اقتصادياتها في السنوات السابقة بالمرونة والقدرة على التكيف، وإن كانت حدة هذا الانكماش أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.

كما تمخضت هذه الصدمة عن وقف طفرة الارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية والمواد الغذائية، التي أخذت بالانخفاض التدريجي، منبهة بذلك أبرز فترة انتعاش في أسعار السلع الأولية. ذلك الانتعاش الذي عكس في ثناياه معدلات النمو القوية للاقتصاد العالمي من جهة، ومرونة النمو في البلدان النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال تلك الفترة من جهة ثانية. كما عكس أيضاً قيود الطاقة الإنتاجية التي تسببت في رفع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقه على المستوى العالمي، جراء الارتفاع في أسعار السلع المستوردة. وتأثير هذا الارتفاع على الحركة التجارية العالمية، ووضع الحساب الجاري بين الدول المتقدمة والدول الناشئة.

وفي محاولة للخروج من الوضع الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي، والتغلب على أزمة الثقة التي أخذت تعترى الأسواق المالية العالمية، وإعادة الاستقرار إلى هذه الأسواق، لجأت السلطات والبنوك المركزية الرئيسية في العالم إلى العديد من التدابير الاستثنائية، تمثل أهمها في إجراء عدة تخفيضات على سعر الفائدة الرسمي، وضخ كميات كبيرة من السيولة، والتدخل العاجل لتسوية أوضاع بعض المؤسسات الضعيفة، والتأمين على الودائع، وإصدار التشريعات (كما في الولايات المتحدة) لاستخدام الأموال العامة في شراء الأصول المتعثرة من المصارف.

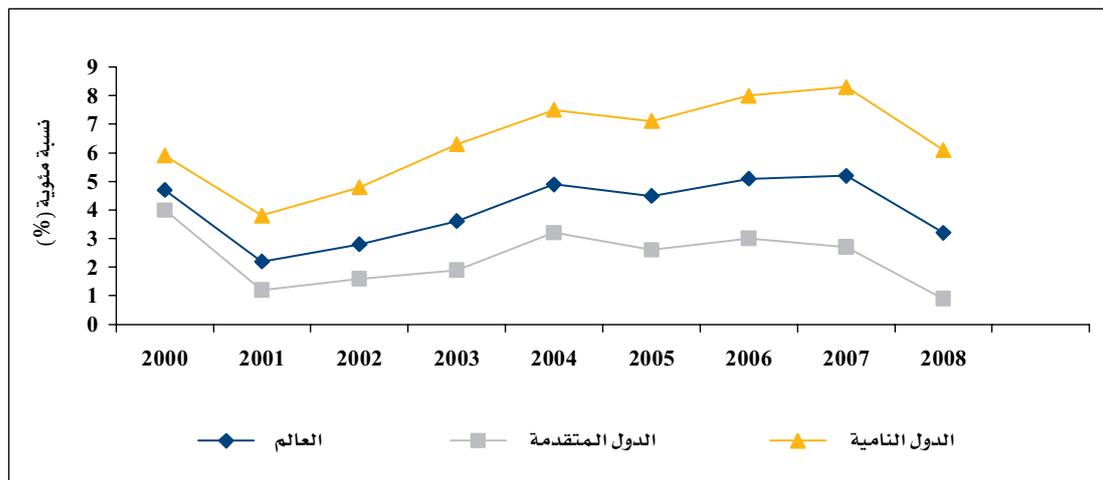
وظالت تداعيات هذه الصدمة فوائض الحسابات الجارية لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة، واحتياطياتها الدولية والتي تميزت مع ذلك بالارتفاع على مستوى المجموعة ككل لتتجاوز الـ 5 آلاف مليار دولار، مدفوعة بالتدفقات النقدية المصاحبة لأسعار المواد الغذائية والطاقة التي لا تزال أسعارها أعلى مما كانت عليه عند بداية فترة الانتعاش. كما شهدت دول هذه المجموعة ارتفاعاً في قيمة الدين الخارجي القائم في ذمتها بنحو 8.3% متأثرة بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، ومع ذلك تواصل الاتجاه التراجعي للدين كنسبة من الناتج المحلي ليصل إلى حوالي 24.1%، في إشارة إلى أزمة الثقة التي أخذت تعترى الأسواق المالية العالمية من جهة، وكون مستويات النمو في هذه المجموعة لا تزال تعتبر مرتفعة من جهة أخرى.

أداء الاقتصاد العالمي

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات والتحولت خلال عام 2008، كان أبرزها تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة مالية استثنائية تعد الأقوى منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. ورغم أن منشأ هذه الأزمة سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، إلا أن تداعياتها امتدت لتعصف بالأسواق المالية على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت حدتها في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أهمية وثقل الاقتصاد الأمريكي وارتباط اقتصاديات العالم بما يحدث لهذا الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التطرق إلى البيئة الاقتصادية العالمية دون الإشارة إلى ما يحدث في الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات ذلك على بقية دول العالم.

تمثلت التداعيات الاقتصادية الأبرز لهذه الأزمة في هبوط شديد في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي، وتحول هذا النشاط إلى حالة من التباطؤ السريع بعد سنوات من النمو القوي، إلى درجة التهديد بركود اقتصادي عالمي بعد أن تباطأت معدلات النمو في العديد من الدول المتقدمة بمستويات كبيرة. و طال هذا الانخفاض في مستويات النشاط الاقتصادي العديد من البلدان النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى التي اتسمت اقتصادياتها في السابق بالمرونة والقدرة على التكيف. وتشير البيانات المتاحة إلى أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقاساً بالأوزان الترجيحية لتعادل القوى الشرائية في العام 2008 لم يتعد نسبة 3.2%، والذي يمثل تباطؤاً في النشاط الاقتصادي العالمي بحوالي 1.9% عن المعدل المتحقق في عام 2006، وبنحو 2% عن معدله في عام 2007 (ملحق رقم 1-1).

شكل (1-1) معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (1-1).

فقد تأثر الأداء الاقتصادي المتحقق خلال عام 2008 في مجموعة الدول المتقدمة⁽¹⁾ البالغ نسبته 0.9% بصورة واضحة بتطورات الاقتصاد الأمريكي الذي دخل مرحلة من الركود الاقتصادي بعد تراجع معدل نموه إلى 1.1%، على خلفية تزايد الإشارات الدالة على استمرار التراجع في الإنفاق الاستثماري، خاصة في المعدات والمشاريع الإسكانية. وتسجيل الإنفاق الاستهلاكي أكبر تراجع له منذ نحو ثلاثة عقود جراء تراجع مستويات العمالة، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي الذي سجل أكبر تراجع له منذ العام 1974. وبدأ واضحاً تأثير أزمة قطاع الإسكان الأمريكي على القطاع الحقيقي، وأدخلت الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الركود قد تكون طويلة وعميقة، خاصة وأن التذبذب في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى قد قلصت من فرص الاعتماد على قطاع الصادرات في المساهمة بشكل إيجابي في تخفيف حدة هذا الركود في ظل استمرار عجوزات الميزان التجاري والحساب الجاري.

وكان الاقتصاد الأوروبي الأكثر تأثراً بتطورات الاقتصاد الأمريكي، حيث تباطأ النمو في منطقة اليورو إلى 0.9%، ودخل مرحلة الركود للمرة الأولى منذ انطلاق العملة الموحدة. وتأتي هذه الأزمة على ضوء تعرض الاقتصاد الأوروبي لسلبات آثار ارتفاع سعر صرف اليورو، وارتفاع أسعار النفط، وكذلك ارتفاع كلفة الاقتراض في ضوء تداعيات سوق العقار الأمريكي، مما أدى إلى نقص عالمي في السيولة. فتراجعت الصادرات الأوروبية بشكل ملحوظ مما تسبب في إغلاق بعض المصانع وتعطل الإنتاج وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب تراجع مستويات الثقة في الاقتصاد الأوروبي.

فالاقتصاد الألماني الذي يعتبر أكبر اقتصاد أوروبي دخل في أسوأ مرحلة من الركود منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد أن أظهرت المؤشرات تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الألماني إلى 1.3%، جراء تراجع الطلب على الصادرات الألمانية، وانخفاض الناتج الصناعي، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وتزايد معدلات البطالة. كما شهد الاقتصاد الفرنسي تباطؤاً في معدل نموه إلى 0.7%، واتجاهه نحو الركود بعد أن أظهرت مؤشرات الثقة الصناعية تراجعاً واضحاً جراء تزايد خسائر الشركات، مما أدى إلى تقليص العمالة وخفض الاستثمار. وكذلك شهد الاقتصاد الإيطالي أعرق ركود له منذ عشر سنوات في ظل البيانات التي تشير إلى تحقيقه لمعدل نمو سالب بنحو 1%، متأثراً بانخفاض الاستثمار جراء تراجع الثقة في الاستثمار، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي تمخض عنه تراجع في حجم الواردات وتراجع في حجم الإنتاج الصناعي، وارتفاع معدلات البطالة.

وفي اليابان تراجع الاعتقاد بتعافي الاقتصاد من الأوضاع الصعبة التي خيمت عليه طيلة السنوات الماضية، بعد أن تسببت الأزمة المالية العالمية في انتكاسة جديدة للاقتصاد قوضت تعافيه، وأدخلته في دائرة الركود. فقد أظهرت البيانات تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الياباني لمعدل نمو سالب نسبته 0.6% على خلفية انخفاض الصادرات التي تمثل محرك الاقتصاد الياباني جراء تراجع الطلب الخارجي عليها، نتيجة ارتفاع سعر صرف الين مقابل الدولار واليورو، وتراجع الناتج الصناعي على ضوء انخفاض الإنفاق والاستثمار للشركات والمؤسسات، وكذلك استمرار انخفاض الاستهلاك نتيجة لارتفاع معدل البطالة. إضافة إلى تراجع مؤشر (Tankan) الذي يعبر عن ثقة أهم أرباب الأعمال اليابانيين.

⁽¹⁾ الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، واليابان، وكندا، والدول المتقدمة الأخرى (الدول الآسيوية حديثة التصنيع).

ودفعت الأزمة المالية العالمية بالاقتصاد في المملكة المتحدة نحو أول ركود له منذ تسعينيات القرن الماضي، خاصة وأن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي البريطاني لم يتجاوز 0.7% متأثراً بالتراجع الحاد في قطاعي الإنتاج والخدمات، خاصة وأن قطاع الخدمات يمثل حوالي 75% من الاقتصاد البريطاني، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي جراء ارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب استمرار الارتفاع في عجز القطاع الخارجي بشقيه الميزان التجاري والحساب الجاري.

ومن ناحية أخرى، أظهرت تجربة السنوات الخمس الماضية تحولات كبيرة في موازين القوى الاقتصادية، فقاطرة النمو في الاقتصاد العالمي طيلة هذه السنوات قادته الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى⁽²⁾، فكانت المحرك الرئيس لهذا النمو الذي بات يعتمد على ديناميكية النمو في هذه المجموعة أكثر من اعتماده على أداء الدول المتقدمة. غير أن هذه المجموعة لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وإن تباين تأثيرها على دول هذه المجموعة تبعاً لدرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي، وبدأت تواجه هبوطاً وتراجعاً في مستويات نشاطها الاقتصادي ومعدلات نموها، وإن كانت مع ذلك لا تزال أعلى من تلك المستويات المتحققة في الدول المتقدمة.

فقد شهدت هذه المجموعة تباطؤاً عاماً في معدل نموها إلى 6.1%، طال جميع مجموعاتها الفرعية بلا استثناء (دول أفريقيا⁽³⁾، ودول وسط وشرق أوروبا⁽⁴⁾، ورابطة الدول المستقلة⁽⁵⁾، والدول النامية الآسيوية⁽⁶⁾، ودول نصف الكرة الغربي⁽⁷⁾، ودول الشرق الأوسط⁽⁸⁾). وجاء هذا التباطؤ جراء التأثير المباشر لأزمة الائتمان على الاستثمارات التي شكلت ركيزة أساسية لمساندة الأداء القوي في هذه المجموعات على مدار السنوات الخمس الماضية. وحتى الصين والهند التي كانت تحقق معدلات نمو عالية خلال السنوات الماضية، تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجعت معدلات النمو فيها إلى ما دون 10%، على خلفية تأثر صادراتها بالركود الذي دخلت فيه العديد من الدول المتقدمة.

ورغم أن أداء مجموعة دول الشرق الأوسط جاء على خلفية أسعار الطاقة والمواد الأولية التي لا تزال تعد مرتفعة، وانعكاسات ذلك على الحساب الجاري لموازين مدفوعات هذه المجموعة، إلا أنها تأثرت من تداعيات الأزمة المالية العالمية، بعد أن أخذت معدلات النمو فيها بالتباطؤ إلى ما دون 6% في المتوسط التي كانت تحققها خلال السنوات القليلة الماضية. وتعد دولاً مثل الأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة (خاصة إمارة دبي) وبعض دول المغرب العربي الأكثر تضرراً في المنطقة، نظراً لكون النظام المالي فيها أكثر انفتاحاً وانكشافاً على العالم الخارجي، ولتأثر قطاع العقارات الذي كان مزدهراً فيها من تداعيات تراجع أسعار العقارات والاستغناء عن بعض العمالة فيه. وكذلك تراجع حجم تجارتها الخارجية

(2) أفريقيا، ورابطة الدول المستقلة، والدول النامية الآسيوية، والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي.

(3) جنوب الصحراء، والجزائر، والمغرب، وتونس، والسودان، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي.

(4) ألبانيا، وبلغاريا، وكرواتيا، والتشيك، واستونيا، والمجر، ولاتفيا، ولتوانيا، ومقدونيا، ومالطا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وتركيا.

(5) أرمينيا، وأذربيجان، وبلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزيا، ومولدافيا، ومنغوليا، وروسيا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان.

(6) بنغلادش، وبنوتان، وكمبوديا، والصين، وفيجي، والهند، واندونيسيا، والمالديف، ومانيما، ونيبال، والباكستان، والفلبين، وسيرلانكا، وتايلاند، وتونكا، وفانواتو، وفيتنام.

(7) الأرجنتين، واتيغو ويريودا، وجزر البهاما، وبلينز، وبيريادوس، ويوليفيا، والبرازيل، والتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان ودومينيكا، والإكوادور، والسلفادور، وغويانا، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراجوا، والباراغواي، وبنما، والبيرو، ويورنام، والأوروغواي، وفنزويلا، وترينيداد وتوباغو.

(8) البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وعمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، والإمارات، واليمن، وإيران.

جراء تأثرها بالطلب على النفط ومستويات أسعاره، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية فيها، وتحويلات الأيدي العاملة، وصعوبة الحصول على التمويل وارتفاع كلفته. وفي المقابل فإن دولاً مثل المملكة العربية السعودية وسوريا وقطر تعد الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية، نظراً لكون نظمها المالية أقل انفتاحاً وانكشافاً على العالم الخارجي.

ويذكر في هذا الشأن، أن معدلات النمو في الدول العربية وإن فاقت مثيلاتها في بقية دول العالم، إلا أنها أخذت بالتباطؤ على خلفية تداعيات الأزمة المالية العالمية. ففي الوقت الذي تباطأ فيه معدل النمو في أمريكا وأوروبا إلى ما دون 2%، وفي بعض الأسواق الناشئة كالصين إلى ما دون 10%، فإن مستويات النمو في الدول العربية (وإن كانت لا تزال الأعلى) أخذت بالتباطؤ في بعض الدول كالأردن إلى نحو 6%، وفي البحرين إلى 6%، وفي الجزائر إلى 5%. في حين تجاوز هذا المعدل في بعض الدول الأقل تضرراً مثل قطر حدود 16%، وسوريا 5%، والسعودية 5%. وتعكس هذه المعدلات في ثناياها أسعار الطاقة والمواد الأولية التي لا تزال تعد مرتفعة، وتراجع الطلب على صادراتها، وتقلص فرص حصولها على قروض خارجية، وتأثير ذلك على الاستثمارات التي كانت الركيزة الأساسية في الأداء القوي في معظم بلدان العالم النامية.

أما بخصوص آفاق الاقتصاد العالمي في العام 2009، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي تدهوره ليواجه عاماً صعباً للغاية، وذلك بعد أن خفض صندوق النقد الدولي توقعاته من جديد لنمو الاقتصاد العالمي إلى مستويات سالبة بنحو 1.3%⁽⁹⁾، حيث سيتعمق الركود في الدول المتقدمة التي ستحقق معدل نمو سالب بنحو 3.8%، كما سيزداد التباطؤ في نمو اقتصاديات الدول النامية بتحقيقها لمعدل نمو نسبته 1.6% فقط. في إشارة إلى الغموض الكبير الذي يكتنف الوضع الاقتصادي رغم الكثير من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت لإدارة هذه الأزمة. وكان صندوق النقد قد طالب بزيادة خطط التحفيز والإنفاق، وخفض الضرائب بصورة مؤقتة لسد الفجوة التي تسبب فيها انخفاض الطلب في أعقاب أزمة القروض. وأكثر ما يثير القلق في هذا الوضع هو التأثير المحتمل لهذه الأزمة على الدول الأشد فقراً في العالم، والمشكلات الاجتماعية التي قد تخلفها في هذه الدول كتزايد معدلات البطالة، وما قد يترتب عليها من اضطرابات سياسية واجتماعية في تلك البلاد.

التضخم والبطالة

من أبرز التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية خلال السنوات القليلة الماضية، طفرة الارتفاعات الكبيرة والمتسارعة في أسعار الطاقة والمواد الأولية والغذائية. تلك الطفرة التي يكمن ورائها العديد من الأسباب، بعضها ارتبط بمستوى التطور في الأسواق الناشئة كما في حالة الصين والهند بالنسبة للبتروول، والبعض الآخر ارتبط بقوة وسرعة الطلب على المواد الأولية جراء النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، وما يقابله من بطء في استجابة العرض

(9) آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

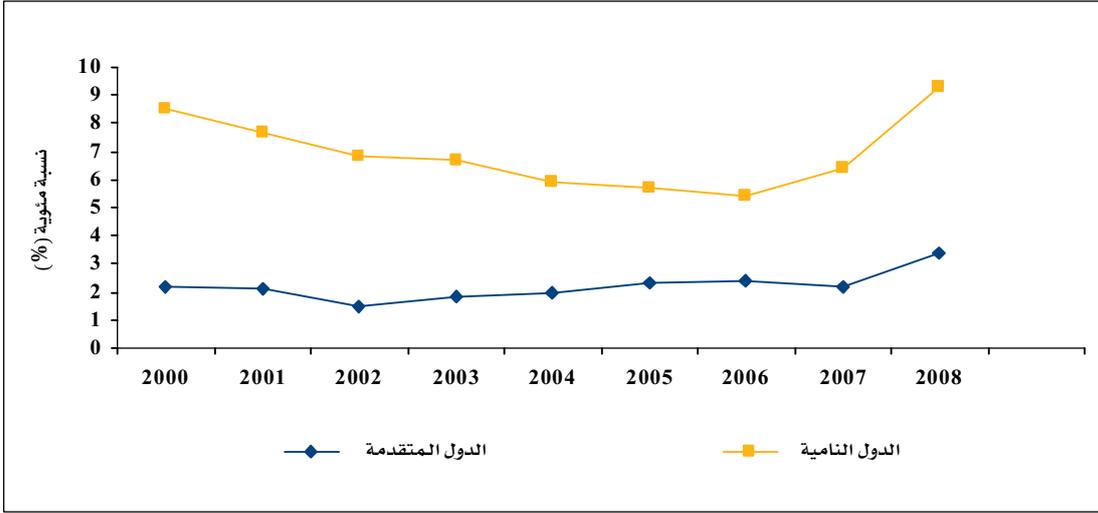
من هذه المنتجات. وينطبق ذلك أيضاً على المواد الغذائية والأساسية منها كالأرز والقمح والذرة وغيرها التي شهدت ارتفاعات غير مسبوقه في مستويات أسعارها، ارتبط جزء منها بالظروف المناخية واستنفاد المساحات الزراعية. غير أن السبب الأهم في هذه الارتفاعات يعزى لمحاولات بعض الدول المتقدمة استخدام هذه المواد لإنتاج وقود حيوي بديل للبترول، الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض منها للأغراض الغذائية.

غير أن طفرة الارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية والغذائية قد وصلت إلى نقطة النهاية مع الانكماش المفاجئ في الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية الحالية. وأخذت أسعار هذه السلع في النصف الثاني من العام بالانخفاض، منهية بذلك أبرز فترة انتعاش تاريخية في أسعار السلع الأولية. فمن ناحية عكس هذا الانتعاش المتواصل منذ العام 2004 (شأنه في ذلك شأن فترات الانتعاش السابقة) معدلات النمو الاقتصادي العالمي القوية، التي بلغت نهايتها مع الانكماش المفاجئ في الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية الحالية، وكذلك مرونة النمو في البلدان النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال تلك الفترة. كما عكس من ناحية أخرى قيود الطاقة الإنتاجية التي تزايدت حدتها، فتسببت في رفع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقه على المستوى العالمي، جراء الارتفاع في أسعار السلع المستوردة وتأثير ذلك على الحركة التجارية العالمية، متسببة في تعميق الاختلال في وضع الحساب الجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة.

ومع أن أسعار هذه السلع أخذت بالانخفاض، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه عند بداية فترة الانتعاش. ومن المحتمل أن تظل كذلك، وبالأخص أسعار المواد الغذائية التي أخذت تتسم بمرونة أكبر تجاه أسعار النفط نتيجة للمحاولات المتزايدة لإنتاج واستخراج الوقود الحيوي من بعض هذه المحاصيل. وهيات البيئة الاقتصادية العالمية لمزيد من الضغوط التضخمية، وتفشي ظاهرة التضخم، لدرجة أصبح معها التضخم يمثل أحد أكبر التحديات الاقتصادية في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، بعد أن دفعت هذه البيئة بمعدلات التضخم في الدول المتقدمة خارج الإطار الذي يضمن تحقيق نمو اقتصادي في ظل استقرار الأسعار، بارتفاعه إلى 3.4%، مقابل ارتفاع أكبر في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى إلى 9.3% (ملحق رقم 1-2).

وساهم انتشار تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة في الحد من الارتفاع في مؤشرات أسعار المستهلك التي أخذت بالانخفاض التدريجي، إلا أنها لا تزال أعلى من المعدلات التي تضمن تحقيق نمو اقتصادي في ظل استقرار الأسعار. ففي الولايات المتحدة وصل مؤشر أسعار المستهلك إلى 3.8%، مبتعداً بذلك عن نسبة 2% التي تمثل النسبة المقبولة لضمان النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار. وفي منطقة اليورو وصل مؤشر أسعار المستهلك إلى 3.3%، وهي نسبة أعلى من نسبة 2% التي تمثل بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي الحد الأعلى المسموح به لضمان نمو اقتصادي في ظل استقرار الأسعار. وفي اليابان ابتعد معدل التضخم من جديد عن المستوى الصفري ليصل إلى 1.4%. أما في المملكة المتحدة فقد بلغ معدل التضخم مستوى 3.6% ليتجاوز بذلك نسبة 2% التي تمثل بالنسبة للسلطات النقدية البريطانية أقصى مستوى مقبول لضمان النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار في آن واحد.

شكل (1-2) معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (1-2).

وفي المقابل، فقد شهدت مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تزايداً أكبر في الضغوط التضخمية، جراء استمرار زيادة استهلاك السلع الأساسية، وهو ما ترتب عليه زيادات سريعة في أسعار هذه السلع. ومع اقتران هذه الطفرة بقيود الطاقة الإنتاجية (بطء الاستجابة من جانب العرض) التي تزداد حدة، فقد تسبب في رفع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، تراوحت بين 7.4% في الدول النامية الآسيوية، و15.6% في مجموعتي رابطة الدول المستقلة، ودول الشرق الوسط، بما فيها الدول العربية.

وسجلت مستويات التضخم في الدول العربية معدلات فاقت مثيلاتها في بقية دول العالم، ففي الوقت الذي وصل فيه معدل التضخم في أمريكا وأوروبا إلى حدود 4%، وفي بعض الأسواق الناشئة كالصين والهند إلى حدود 8%، وصل مستوى التضخم في بعض الدول العربية إلى حدود 15% كما في الأردن، ونحو 12% في مصر، وإلى نحو 15% في بعض الدول الخليجية مثل قطر. ويعكس هذا الارتفاع المتسارع في مؤشرات أسعار المستهلكين الارتفاع في أسعار المحروقات، والعقارات، ومواد البناء والمواد الأولية والغذائية، والوزن الكبير المخصص للغذاء والمواد الغذائية في سلال الاستهلاك، والنمو الذي لا يزال يعتبر مرتفعاً، والتوقعات التضخمية التي أصبحت أقل ثباتاً من ذي قبل. أضف على ذلك زيادة حجم السيولة الناجمة عن تزايد العائدات النفطية، وما اقترن بها من زيادة في الطلب المحلي.

وتمخضت أسعار المواد الأولية وبالأخص الغذائية منها، عن آثار بالغة الخطورة على المستوى المعيشي والاجتماعي لملايين الأفراد في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، وتحديداً على مستويات الفقر، بإضافة ملايين جدد إلى برائن الفقر، واتساع فجوة الفقر، فضلاً عن خسارة الاستثمارات الأجنبية من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغنية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، انعكست تداعيات الركود الاقتصادي الذي عانت منه غالبية الدول المتقدمة، على ارتفاع تكلفة العمل وتراجع معدلات التوظيف، وارتفاع في معدلات البطالة، حيث تشير البيانات إلى تراجع معدلات التوظيف في الدول المتقدمة إلى 0.3%، وارتفاع معدلات البطالة إلى 5.8%. ويتوقع أن يكون العالم قد فقد جراء هذا الركود ملايين الوظائف على مدار العام، ترتبط نسبة غير بسيطة منها بالولايات المتحدة. ومن المؤكد أن تنعكس التأثيرات السلبية لمثل هذه التطورات على مستويات الدخل الفردي، التي شرعت معدلات نموها بالتراجع إلى حدود وصلت إلى 0.3% في مجموعة الدول المتقدمة وإلى 4.8% في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (ملحق رقم 1-3).

وفي ظل العولمة والترابط والتداخل بين الاقتصاديات، طالت هذا الآثار بقية الاقتصاديات، بما فيها العربية، التي من المتوقع أن تشهد مزيداً من التراجع في معدلات التوظيف وارتفاعاً في معدلات البطالة، خاصة الدول ذات الأوضاع غير المستقرة كفلسطين والعراق، والسودان، والصومال، أو الدول الأشد تضرراً في المنطقة من تداعيات الأزمة المالية العالمية كالأردن، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة (خصوصاً إمارة دبي)، وبعض دول المغرب العربي.

السياسة النقدية

لجأت البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول المتقدمة، وضمن جهد وعمل مشترك، إلى إجراء عدة تخفيضات على سعر الفائدة الرسمي لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عقود، وضخ المزيد من السيولة. وذلك في إطار محاولاتها الرامية للخروج من الوضع الراهن وإدارة الأزمة المالية العالمية، وحل مشكلتي السيولة والثقة التي ولدتها أزمة قطاع الإسكان الأمريكي، التي أخذت تداعياتها تهدد النمو الاقتصادي على مستوى العالم. ورغم تخوف الكثير من السلطات النقدية في العالم من تأثير انخفاض أسعار الفائدة على تزايد مخاطر التضخم والضغط التضخمي وانعكاساتها على اقتصادياتها، إلا أن انخفاض مؤشرات أسعار المستهلك جراء تراجع أسعار المواد الأولية والغذائية، وتراجع الطلب العالمي، قد ساعد العديد من البنوك المركزية الرئيسية على تخفيف سياساتها النقدية، وضخ مزيد من السيولة في محاولة منها لتفادي حدة الاضطرابات في الأسواق العالمية.

ففي الولايات المتحدة التي تعد منشأ أزمة الرهن العقاري واصل الاحتياطي الفيدرالي تخفيض سعر الفائدة الرسمي، ليتجاوز مجموع التخفيضات التي أجريت خلال العام 400 نقطة أساس، وليصل معدل الفائدة الرسمي في نهاية عام 2008 إلى مستوى ما بين الصفر وربع نقطة مئوية، وبشكل أكثر تحديداً 0.13% (ملحق رقم 1-4) والتي تعتبر أقل نسبة يصل إليها سعر الفائدة الرسمي منذ عقود⁽¹⁰⁾، الأمر الذي حد من قدرة الاحتياطي الفيدرالي على المناورة والتأثير. ومن غير المستبعد في ظل دخول الاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الركود أن تستمر السلطات الأمريكية باتخاذ مزيد من الإجراءات

(10) الأزمة المالية العالمية، د. مايكل بومرلينو، محاضرة ألقاها في سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2008/12/16.

لتخفيف حدة الأزمة، ومن ضمنها التدخل بشكل غير مباشر في الأسواق لخفض كلفة الإقراض وتحفيز الاقتصاد، بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية أو شراء دين القطاع الخاص الذي يئى عنه المستثمرون⁽¹¹⁾.

ويعتبر القطاع المالي والمصرفي من أكثر المتضررين من تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية، وبالأخص المصارف الاستثمارية، إضافة إلى المصارف التجارية، وشركات التأمين مثل (American International Group-AIG). ويذكر في هذا الشأن، أن جهود الاحتياطي الفيدرالي قد تضافرت مع إجراءات وجهود حكومية أخرى، منها على سبيل المثال، منع هيئة الأوراق المالية الأمريكية البيع على المكشوف لأسهم بعض الشركات المالية، وقيام مؤسسة فيدرالية لضمان الودائع (FDIC) برفع سقف الودائع المضمونة من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار، وتمرير وزارة المالية لمشروع يهدف إلى تخصيص مبلغ 700 مليار دولار لشراء الأوراق المالية المتعثرة (السامة) (Toxic Financial Products) من القطاع المصرفي. غير أن هذا القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهود والإجراءات والدعم المالي لتعويض الخسائر التي تكبدها واستمراره في العمل.

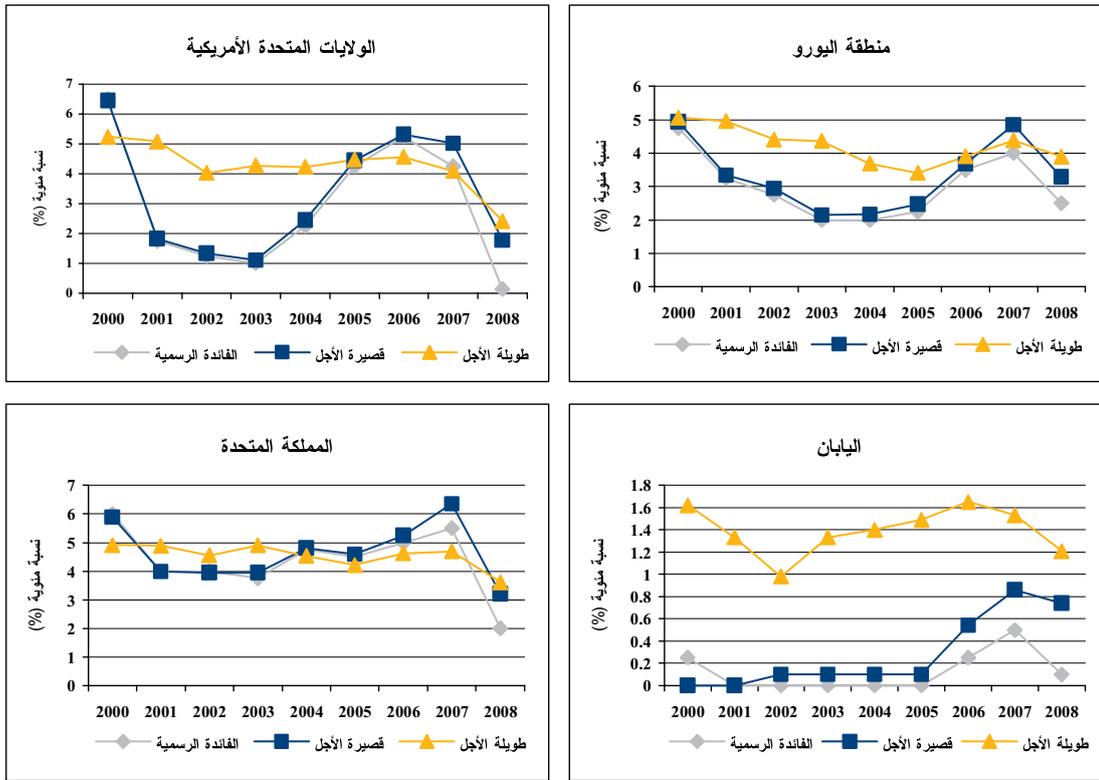
وقام البنك المركزي الأوروبي ضمن جهد دولي مشترك وبالتنسيق مع المصارف المركزية الرئيسية بإجراء عدة تخفيضات على سعر الفائدة الرسمي، الذي وصل في نهاية عام 2008 إلى 2.5% (ملحق رقم 4-1)، ويتوقع استمرار خفض سعر الفائدة في منطقة اليورو مجدداً في حال تفاقم تداعيات الأزمة المالية. كما ويتوقع مع استمرار انخفاض مؤشر أسعار المستهلك أن يستمر البنك المركزي الأوروبي بانتهاج سياسة نقدية متساهلة، خاصة وأنه لا يزال لدى السلطات النقدية الأوروبية مرونة أكثر من نظيراتها الأمريكية واليابانية التي وصلت أسعار الفائدة الرسمية لديها إلى مستويات تقارب الصفر. وقامت الدول الأوروبية ضمن جهد دولي مشترك بضخ أكثر من 2 تريليون يورو، لتحسين وضع السيولة في الاقتصاد، وتوفير الضمانات للودائع والسندات للمصارف وفق شروط محددة من قبل كل دولة بصورة منفردة.

وفي اليابان وبهدف الحد من المصاعب التي يعاني منها القطاع المالي والمصرفي، قام البنك المركزي الياباني بخفض سعر الفائدة الرسمي إلى 0.1% (ملحق رقم 4-1) وهي من أقل نسبة مقارنة بالاقتصاديات الرئيسية الأخرى، الأمر الذي يضيق من نطاق تحرك البنك المركزي الياباني. كما استمر البنك المركزي بضخ مزيد من السيولة، وإدخال متطلبات إضافية فيما يتعلق بالبيع على المكشوف.

واستمر البنك المركزي البريطاني بتطبيق سياسة نقدية متساهلة لمساندة مختلف قطاعات الاقتصاد للخروج من أزمته الراهنة. وترتب على هذه السياسة إجراء عدة تخفيضات على سعر الفائدة الرسمي لتصل في نهاية عام 2008 إلى 2.0% (ملحق رقم 4-1)، وهي أقل نسبة في تاريخ البنك المركزي منذ إنشائه في القرن السابع عشر. كما قامت الحكومة البريطانية بالعديد من الإجراءات في هذا الشأن، ومن ضمنها ضخ نحو 300 مليار جنيه إسترليني، واستلام الحكومة بشكل كامل زمام بعض المصارف الكبرى مثل (Royal Bank of Scotland)، والإشراف على دمج بعض المصارف مثل (Barclays Bank PLC & HBOS)، وضمان الودائع، وإدخال إجراءات جديدة لترشيد عمليات البيع على المكشوف.

⁽¹¹⁾ رويترز، 2008/12/15.

شكل (1-3): معدلات الفائدة في بعض الدول المتقدمة خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-1).

ومن الواضح أن رزمة الإجراءات والجهود والسياسات التي قامت بها البنوك المركزية الرئيسية ليست كافية لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والخروج من الوضع الراهن. لذلك جاءت مطالبة صندوق النقد الدولي بزيادة خطط التحفيز والإنفاق الحكومي وخفض الضرائب بصورة مؤقتة وبما يعادل 2% من الناتج الاقتصادي في العالم لردم الفجوة التي تسبب فيها انخفاض الطلب في أعقاب أزمة القروض⁽¹²⁾.

ومن ناحية أخرى، تركت تطورات الأزمة المالية العالمية آثارها على سوق النقد الأجنبي، وبالأخص على سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى. وقلصت من إمكانية قيام قطاع الصادرات الأمريكية في المساهمة بتخفيف حدة ركود الاقتصاد الأمريكي في ظل استمرار عجوزات الميزان التجاري والحساب الجاري، والركود الذي باتت تعاني منه العديد من الدول.

واتسمت حركة أسواق العملات الرئيسية بالاتساق مع الاتجاه العام الذي ساد منذ مطلع العام، ليعكس في ثناياه التفاوت في الأداء الاقتصادي من ناحية، وعمق الركود وحركة أموال المستثمرين بين الدولار والعملات الرئيسية من ناحية ثانية. فقد تميزت حركة أسواق العملات باستمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية، وخاصة بين الياباني واليوروبي (ملحق رقم 1-4) في

(12) صندوق النقد الدولي، "توقعات قاتمة للعام القادم"، تقرير منشور في 2008/12/21.

ضوء التخفيف الحاصل في السياسات النقدية في كل من الولايات المتحدة من خلال استمرار تراجع أسعار الفائدة فيها.

فقد استفاد الين الياباني من تزايد مستوى الثقة فيه واستقرار وضع المصارف اليابانية من حيث قوة مراكزها المالية وقلة خسائرها الناجمة عن أزمة الرهن مقارنة بالمصارف الأمريكية والأوروبية. كما استفاد الين من عمليات البيع المكثفة لصناديق التحوط المقومة بالدولار من قبل المستثمرين اليابانيين وإعادة رؤوس الأموال إلى أسواق السندات الحكومية اليابانية التي أصبحت عوائدها تنافس نظيراتها الأمريكية. أما اليورو الأوروبي فقد استفاد من قيام المستثمرين الأوروبيين ببيع مراكزهم المقومة بالدولار وإعادة السيولة محلياً قبل نهاية العام لتحسين أوضاع البيانات المالية، التي تأثرت من تداعيات أزمة الرهن العقاري على منطقة اليورو والخسائر الكبيرة التي لحقت بالمصارف الأوروبية.

وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً مقابل الجنيه الإسترليني، بعد أن تجلت بوضوح عمق الأزمة الاقتصادية في بريطانيا، واستمرار شراء البنك المركزي البريطاني لمصارف كبرى، وضخ مزيد من السيولة، وخفض أسعار الفائدة لمستويات قياسية.

ومن ناحية أخرى، تمخضت التطورات الاقتصادية العالمية، وتراجع سعر الفائدة الرسمي، عن حدوث تحول في اتجاه حركة رؤوس الأموال نحو السندات الحكومية التي أصبحت الملاذ الآمن نسبياً، بعد الأوضاع الصعبة التي عصفت بالأدوات الاستثمارية الأخرى كالأسهم والسندات غير الحكومية، وصناديق التحوط. وترتب على هذا الحراك لرؤوس الأموال وتزايد الطلب على السندات الحكومية تراجع العوائد على جميع السندات الحكومية في الأسواق الرئيسية في كل من الولايات المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية التي شهدت تراجعاً واضحاً في ضوء الإعلان عن دخول معظم الاقتصاديات مرحلة الركود مما فاقم أزمة ربحية الشركات التي تعاني من مشاكل في أوضاعها المالية.

التجارة والمدفوعات

أدى الركود الاقتصادي العالمي الذي خلفته الأزمة المالية إلى تقلص حجم التجارة العالمية وتراجع معدلات نموها إلى حوالي 3.3%. متأثرة بانخفاض حجم الصادرات في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، الأمر الذي عكس ليس فقط التراجع في الطلب العالمي، وإنما أيضاً التراجع في فرص الحصول على الائتمان المخصص لأغراض التصدير وارتفاع كلفته. فقد تباطأ النمو في حجم الصادرات في الدول المتقدمة إلى 1.8% (ملحق رقم 1-5)، وإلى 6% في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة الأخرى.

وطال هذا التباطؤ جميع الدول المتقدمة، ففي الولايات المتحدة تباطأ النمو في حجم الصادرات إلى 6.2%، مقابل تراجع أكبر في حجم وارداتها، التي سجلت معدل نمو سالب بنحو 3.5%. مستفيدة من تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى، خاصة في النصف الأول من عام 2008، وما تمخض عنه من انخفاض في أسعار السلع الأمريكية المصدرة مقيمة بعملات الدول المستوردة، مقابل ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقيمة بالدولار الأمريكي. ومع ذلك فلم تفلح هذه التطورات في دفع قطاع الصادرات الأمريكية

للمساهمة بفعالية أكبر في التخفيف من حدة ركود الاقتصاد الأمريكي، رغم تأثيرها الإيجابي على عجز الميزان التجاري وعجز الحساب الجاري.

وانعكس التراجع في الطلب الخارجي للدول المتقدمة على معدلات نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، التي شهدت تراجعاً بنسبة متفاوتة، باستثناء مجموعة دول الشرق الأوسط، المسؤولة عن توفير جزء غير بسيط من احتياجات العالم من موارد الطاقة والموارد الأولية. مستفيدة من العلاقات التجارية الكثيفة التي تربطها مع الولايات المتحدة، ومن أسعار هذه المواد التي لا تزال تعد مرتفعة في بناء فائض ميزانها التجاري وحسابها الجاري. غير أن هذا التزايد الملحوظ في حجم السيولة المتاحة في بعض المجموعات الفرعية، وبالأخص مجموعة الشرق الأوسط، قد تسبب بالمقابل في استمرار التزايد في نمو حجم وارداتها، وبنسبة وصلت إلى 10.9% قياساً على العام السابق.

كما أثرت تطورات الحركة التجارية العالمية على شروط التبادل التجاري، مسببة مزيداً من التدهور في هذه الشروط بالنسبة للدولة المتقدمة بشكل عام، مقابل تحسنها بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة التي تميزت بتراجع طفيف في أسعار صادراتها، كالصادرات النفطية والمواد الأولية والغذائية. وأحدثت هذه التطورات مزيداً من الاختلال في موازين مدفوعات الدول المتقدمة والناشئة، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري في مجموعة الدول المتقدمة بنحو 19.4%، مقابل ارتفاع بنسبة 12.8% في فائض الحساب الجاري في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى. ووصل عجز الحساب الجاري في الدول المتقدمة إلى حوالي 465 مليار دولار، بالرغم من تراجع هذا العجز في الولايات المتحدة بنحو 7.9% إلى حوالي 673.3 مليار دولار (ملحق رقم 1-6). وتحول فائض الحساب الجاري في منطقة اليورو إلى عجز بقيمة 95.5 مليار دولار، إضافة إلى التراجع الملحوظ في فائض الحساب الجاري في اليابان. في المقابل وصل فائض الحساب الجاري في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى إلى 714.4 مليار دولار. وشمل هذا التزايد جميع المجموعات الفرعية فيها، باستثناء مجموعتي دول وسط وشرق أوروبا، ونصف الكرة الغربي، اللتان سجلتا عجوزات واضحة في أرصده حساباتها التجارية.

أما على مستوى مجموعة دول الشرق الأوسط، فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في فائض حسابها الجاري بنسبة 34.4%، ليصل إلى 341.6 مليار دولار، متأثرة بالارتفاع الكبير في حصيلة صادراتها النفطية، على خلفية أسعارها التي لا تزال تعد مرتفعة، حيث بلغ معدل الارتفاع في أسعار النفط على مدار العام نحو 36.4%، إضافة إلى تذبذب قيمة العملات الوطنية لدول هذه المجموعة مقابل الدولار الأمريكي.

التدفقات النقدية الخارجية

شهد عام 2008 بداية نهاية طفرة الارتفاعات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بدأت في العام 2004، ووصلت إلى ذروتها في العام 2007 بتدفق ما يقرب من تريليوني دولار. فقد تسببت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها وما خلفته من ركود اقتصادي في تراجع ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 14% خلال عام 2008. وفي الوقت الذي جاءت فيه طفرة الارتفاعات في هذه التدفقات النقدية على خلفية الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والطاقة، وما أحدثته من اختلالات في الحسابات التجارية لموازين مدفوعات الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات

السوق الناشئة الأخرى، فإن التراجع جاء على خلفية تداعيات الأزمة العالمية على أسعار هذه المواد، والتي أدت بدورها إلى تراجع القدرة الاستثمارية للمؤسسات جراء التراجع الشديد في فرص الائتمان المحلي (بسبب انخفاض الأرباح) والخارجي (بسبب ضعف الطلب العالمي وارتفاع كلفة التمويل وعدم إتاحته). إضافة إلى تراجع الميل للاستثمار على خلفية التوقعات الاقتصادية المتشائمة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعرضت لركود اقتصادي حاد.

وتسببت هذه العوامل في تعميق حدة الاختلالات في الحسابات الجارية لموازن مدفوعات الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، وتفاقم في الحسابات الخارجية وتباطؤ في نمو الاستثمار والتدفقات النقدية الخاصة، التي اتخذت اتجاهًا تنازلياً على المستوى العالمي. فقد تراجع مجموع التدفقات النقدية إلى حوالي 1697.4 مليار دولار، بانخفاض نسبته 14.2% عما كانت عليه في عام 2007 (ملحق رقم 1-7). حظيت الدول المتقدمة بحوالي 57% من هذه التدفقات، وبقيمة 962.3 مليار دولار، بانخفاض نسبته 29.2%. متأثرة بالأداء الاقتصادي والركود الذي عانت منه هذه الدول، وبالأخص في دول كالولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة التي تعتبر الأكثر جذباً لهذه الاستثمارات. وتعتبر منطقة اليورو والمملكة المتحدة الأكثر تضرراً من هذا التراجع، ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة التراجع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة إلى حوالي 17%، تراجعت هذه النسبة في منطقة اليورو بأكثر من 41%، وفي المملكة المتحدة بأكثر من 47% عما كانت عليه في العام السابق.

ورغم أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت أيضاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، إلا أن هذا التأثير لم يكن بالحدة نفسها التي تعرضت لها الدول المتقدمة. فقد وصلت هذه التدفقات تصاعدها ولكن بمعدلات أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة، لتستحوذ دول هذه المجموعة على حوالي 43% من إجمالي التدفقات النقدية على مستوى العالم. وتحتل هذه التدفقات أهمية خاصة لدى دول هذه المجموعة، كون الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل، إلى جانب تحويلات العاملين، أحد أهم مصادر التمويل الخارجية المتاحة غير الرسمية.

وخلال عام 2008 شهدت هذه المجموعة ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 18.5%، لتصل إلى 735.1 مليار دولار، مما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في الوضع والأداء الاقتصادي لهذه الدول، وعلى وجه الخصوص في دول مثل الصين وهونج كونج، وسنغافورة، والمكسيك، والبرازيل، التي تعتبر الأكثر جذباً واستقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي ارتفعت فيها هذه الاستثمارات بنحو 12.9%، لتصل إلى حوالي 261 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 35.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي حظيت بها مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، وحوالي 15.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للدول العربية نمواً ملحوظاً نسبته 19.4%، لتصل إلى حوالي 96.5 مليار دولار، ليرتفع نصيب الدول العربية إلى حوالي 6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وإلى 13.1% من الاستثمار الموجه إلى الدول النامية. ويعزى هذا الاتجاه التصاعدي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي في المشاريع النفطية، والمشاريع الإنشائية خاصة في دول الخليج العربي.

الاحتياطيات الرسمية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

تسبب الركود الاقتصادي الذي خيم على العديد من الدول المتقدمة في فقدان الثقة على المستوى الدولي، وانخفاض قيمة الأصول الاحتياطية في العديد من الدول، خاصة تلك التي يشكل الدولار الأمريكي النسبة الأكبر منها، جراء تطورات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية. ومع ذلك فقد واصلت الفوائض المالية والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها خلال عام 2008، فوصلت إلى 5179.8 مليار دولار، بزيادة نسبتها 19.6% قياساً على العام السابق (ملحق رقم 8-1). وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ في تسعينيات القرن الماضي.

وترتبط أبرز العوامل التي ساهمت في استمرار هذا الاتجاه التصاعدي بالتطورات الإيجابية في موازين الحسابات الجارية الناجمة عن أسعار الطاقة والمواد الأولية التي لا تزال تعد مرتفعة، والتدفقات المالية والرأسمالية الأخرى، خاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين في الخارج، والتي أخذت بالتراجع في الآونة الأخيرة جراء الأزمة المالية العالمية. وكان هذا الاتجاه التصاعدي عاماً لكافة المجموعات الفرعية، إلى درجة وصلت فيها هذه الاحتياطيات إلى حوالي 113% من قيمة المستوردات من السلع والخدمات في مجموعة الدول النامية الآسيوية، ونحو 107% من مستوردات مجموعة دول الشرق الأوسط، وما دون ذلك في باقي المجموعات.

ويذكر في هذا الشأن، أن مجموعة الدول النامية الآسيوية تستحوذ لوحدها على أكثر من نصف هذه الاحتياطيات، مستفيدة من استمرار تراكم هذه الاحتياطيات في الصين التي تستحوذ على ما يزيد على ثلاثة أرباع احتياطيات الدول النامية الآسيوية، وأكثر من 41% من احتياطيات الاقتصاديات الناشئة. يليها مباشرة احتياطيات مجموعة دول الشرق الأوسط الآخذة بالنمو على خلفية أسعار النفط والمواد الأولية، واستحوادها على حوالي 16% من احتياطيات هذه المجموعة.

الدين العام الخارجي

رغم الارتفاع الملحوظ في الأصول الاحتياطية الناجمة عن تزايد فائض أرصدة الحسابات الجارية لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة، إلا أن عام 2008 شهد في المقابل ارتفاعاً في إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة هذه الدول بحوالي 342 مليار دولار، ليصل إلى 4472.3 مليار دولار (ملحق رقم 9-1)، على خلفية ارتفاع هذا الدين في جميع المجموعات الفرعية، باستثناء مجموعة دول الشرق الأوسط. ويعزى جزء كبير من هذا الارتفاع إلى تطورات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى (فروقات إعادة التقييم).

ويذكر أن مجموعة الدول النامية الآسيوية قد سجلت أكبر حجم للمديونية بقيمة 1128.5 مليار دولار، تلتها مجموعة دول وسط وشرق أوروبا التي وصلت مديونيتها إلى 1031.4 مليار دولار، ثم مجموعة دول نصف الكرة الغربي التي وصلت مديونيتها إلى 878.3 مليار دولار، ورابطة الدول المستقلة التي ارتفعت مديونيتها الخارجية إلى حوالي 735.5 مليار دولار. وفي المقابل، تراجعت المديونية الخارجية لدول الشرق الأوسط بنحو 2.5%، لتتخفف إلى حوالي 430.6 مليار دولار. وجاءت أخيراً مجموعة الدول الإفريقية

التي ارتفعت مديونيتها الخارجية إلى 268 مليار دولار. وبذلك تكون المجموعات الثلاثة (الدول النامية الآسيوية، ودول وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة) قد استحوذت على حوالي 65% من إجمالي المديونية، خاصة وأن مديونية هذه المجموعات تعتبر مرتفعة في الأساس، مقارنة بالمجموعات الفرعية الأخرى، التي انخفضت فيها هذه النسبة إلى حوالي 6% في مجموعة الدول الإفريقية، وإلى 9.6% في مجموعة دول الشرق الأوسط التي تعتبر منخفضة المديونية مقارنة مع المجموعات الفرعية الأخرى. ويذكر في هذا الشأن، أن البرامج التي تبناها صندوق النقد الدولي في مجال تخفيض المديونية، وخاصة بالنسبة للدول الأكثر مديونية، كان لها تأثير واضح في تخفيف هذه المديونية.

ورغم هذا الارتفاع في المديونية، إلا أن نسبتها للنتاج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى 24.1%، وهي أقل نسبة تشهدها هذه الدول منذ عدة سنوات، نظراً للأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته دول هذه المجموعة. وطال هذا التراجع جميع الدول الفرعية في هذه المجموعة بلا استثناء. كما شهد هذا العام تباطؤاً في مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات، أحد أهم المقاييس الدالة على عبء المديونية، إلى 12.9% من إجمالي صادرات المجموعة ككل، عاكسة في ثناياها الأداء الاقتصادي والتجاري لهذه المجموعة، على الرغم من تردي وضع الحساب الجاري لبعض دول هذه المجموعة خلال عام 2008. وجاء هذا الاتجاه التنازلي لعبء المديونية عاماً لجميع المجموعات الفرعية، باستثناء مجموعتي دول وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، التي ارتفعت فيهما خدمة المديونية إلى 26.1%، و33.9% على التوالي.

التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

انعكست البيئة الاقتصادية العالمية بشكل مباشر على اقتصاديات المنطقة العربية، التي شهدت تباطؤاً في معدلات نموها الاقتصادي، على خلفية تأثرها بالنمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط، وانخفاض الطلب العالمي، وتراجع التدفقات المالية، وتغيرات أسعار الصرف. وتعتبر الأزمة المالية العالمية من أبرز الأحداث التي شهدتها الساحة الدولية في العام 2008. ورغم عدم ارتباط غالبية المنطقة العربية بشكل مباشر بهذه الأزمة (ربما باستثناء الدول الخليجية)، إلا أن التخوف من تداعياتها من شأنه أن يؤثر على المنطقة في عدة مجالات. ومبعث هذا التخوف نابع، في المدى القصير، من إمكانية امتداد ما يحصل في العالم ليشمل المنطقة، خاصة وأنها تسببت في ركود الاقتصاد العالمي، تمخض عن تراجع في الطلب العالمي على موارد الطاقة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع نحو مزيد من الانخفاض في مستويات أسعار النفط. ومع استمرار الاتجاه التراجعي في أسعار تلك المواد، من المتوقع أن تتأثر الإيرادات لهذه الدول، الأمر الذي يثير الشكوك في مدى إمكانية الاستمرار في تمويل كثير من المشاريع.

وانعكس التراجع في الطلب العالمي على موارد الطاقة وتراجع أسعارها على وضع السيولة في المنطقة، وأدى إلى التخفيف من مستوياتها المفرطة. تلك المستويات التي كانت السبب في الارتفاع الكبير في الأسعار ومعدلات التضخم، وقيام الكثير من المشاريع التي فاقمت من حدة الطلب على المواد الأولية ورفعت أسعارها إلى مستويات أضرت بقدرة الغالبية العظمى من الأفراد ذوي الإمكانيات المحدودة.

أما على المدى البعيد، فقد تؤثر تداعيات هذه الأزمة على سياسات الإصلاح التي تنتهجها دول المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي. وإعادة النظر في مدى ودرجة التحرر التي يمكن أن تكون مقبولة

دون التعرض لمخاطر مثل هذه الأزمة. وكذلك إعادة النظر في موضوع الاستثمارات القادمة أو الخارجة من المنطقة، خاصة وأن التجارب العملية أثبتت أن الخروج السريع والمفاجئ لبعض هذه الاستثمارات قد يؤدي إلى حالة من الإرباك في الأسواق. كما أن الأضرار التي ترتبت على استثمارات المنطقة في الخارج جراء الأزمة الحالية، وبالأخص تلك المتعلقة بالصناديق السيادية تستدعي مراجعة لسياسات واستراتيجيات الاستثمار من حيث جغرافية هذه الاستثمارات، ونوعها، والقطاعات المستثمرة فيها.

كما تواجه بعض دول المنطقة، خاصة تلك المرتبطة بالدولار والسياسة النقدية الأمريكية تحديات إضافية تتعلق بارتفاع معدلات التضخم المتمز من مع النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق العام. وما يزيد من حدة هذه التحديات، التذبذب الكبير الذي شهده سعر صرف الدولار، وأفقد كثيراً من القوة الشرائية لعملات هذه الدول، وزاد من فاتورة الاستيراد. تلك التحديات التي أخذت بالتفاقم مع تداعيات الأزمة المالية، خاصة في ظل استمرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة الرسمي في محاولة لتوفير مزيد من السيولة ومواجهة الركود الاقتصادي.

وقد زاد هذا الوضع من تعقيد الأمور على السلطات النقدية التي لا تزال تشهد معدلات تضخم عالية، خاصة وأن الارتباط بالدولار يقضي بأن تتماشى هذه الدول مع تخفيض سعر الفائدة بتخفيض مماثل، وإن كان بدرجة متفاوتة، حتى لا تشجع الفوارق بين أسعار الفائدة على الدولار وأسعار الفائدة المحلية المضاربين على استغلال هذه الفوارق والاستفادة منها. كما أن التذبذب المستمر في سعر صرف الدولار زاد من تفاقم الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع فاتورة الاستيراد، خاصة وأن جزء غير بسيط من هذا الاستيراد يأتي من مناطق غير الدولار، الأمر الذي يسهم في مزيد من الارتفاع في تكاليف المعيشة، وتدهور القوة الشرائية، وتراجع قيمة استثمارات هذه الدول، والإيرادات النفطية التي تعتمد الدولار أساساً للتسعير. وهذا ما حاولت دولة الكويت تفاديه مؤخراً بتغيير عملة الربط من الدولار الأمريكي إلى سلة من العملات.

أما بالنسبة للوضع المالي للمؤسسات، ففي ظل معدلات النمو التي حققتها الدول العربية، وأسعار النفط في الأسواق العالمية التي لا تزال تعد مرتفعة، واصل القطاع المصرفي العربي أدائه الجيد، مدعوماً بظفرة السيولة، ومواصلة عمليات إصلاح المؤسسات المصرفية والمالية من خلال تحديث أطرها التنظيمية والتشريعية، لتواكب التوجهات الدولية في مجال الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة الدولية.

فقد بلغ عدد المصارف العاملة في الدول العربية 470 مصرفاً، منها 267 مصرف تجاري، و45 مصرف إسلامي، و52 مصرف استثماري، و49 مصرف متخصص، و57 مصرفاً أجنبياً. وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العربية خلال عام 2007 إلى ارتفاع ملحوظ في موجودات هذه المصارف بنحو 30% لتصل إلى 1641.2 مليار دولار. تصدرت هذا الارتفاع المصارف الإماراتية التي تجاوزت موجوداتها 333 مليار دولار، تلتها المصارف السعودية بموجودات وصلت إلى نحو 287 مليار دولار، ثم المصارف العراقية 220 مليار دولار، والكويتية 130 مليار دولار، ثم المصرية 126 مليار دولار.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة إجمالي الودائع لدى هذه المصارف بنحو 27.4%، لتصل إلى 922.5 مليار دولار. سجل العراق أعلى نسبة نمو بنحو 64.6%، ثم ليبيا بنسبة 44.9%، والإمارات بنسبة 38.9%، وعمان بنحو 38.6%. أما على صعيد نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي، فقد حافظت المصارف اللبنانية

على المرتبة الأولى بنسبة 237.6%، تليها المصارف الأردنية بنحو 123.8%، ثم الإمارات بنسبة 92.8%، فالبحرين 89.7%، والمغرب 83.2%. وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 25.8%، لتصل إلى 827.3 مليار دولار، على خلفية تزايد الودائع الجارية بنسبة 35.6%، والودائع الادخارية والأجلة بنحو 21.4% قياساً على العام السابق. كما ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بنسبة 25.6%، لتصل إلى حوالي 851.1 مليار دولار، مدفوعة بتزايد التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بنحو 29.3%، وللعام بنحو 15.6% قياساً على العام السابق، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع الأهمية النسبية لتسهيلات القطاع الخاص إلى 74.9% من إجمالي التسهيلات، أو ما يعادل 69.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

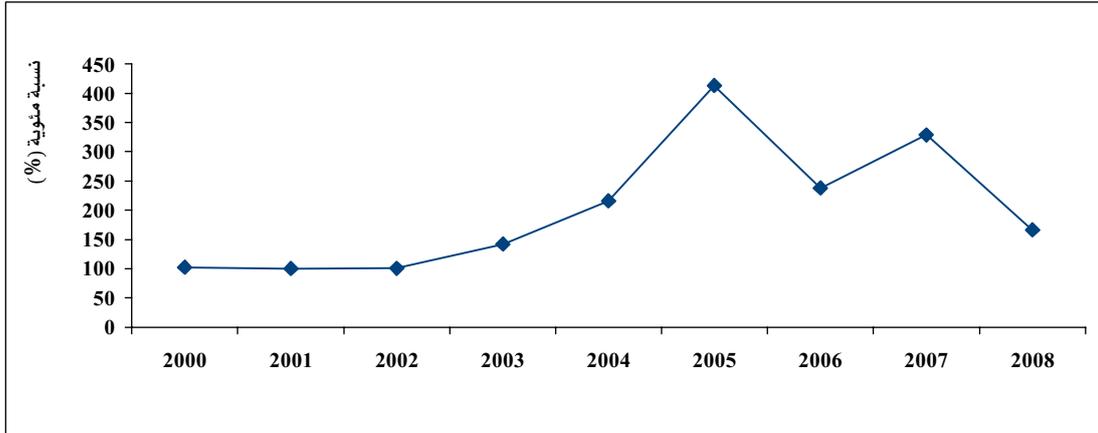
كما تشير بيانات الميزانية المجمعة إلى تزايد القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف بزيادة ملحوظة بنحو 28.2%، لتصل إلى حوالي 147.2 مليار دولار، حققت البحرين أعلى معدل نمو بنسبة 78.6%، تلتها العراق بنسبة 75.9%، ثم الكويت بنسبة 47.3%، وقطر بنسبة 45.4%، ثم ليبيا بنسبة 40.4%، وعمان بنسبة 39%، والسعودية بنسبة 32.6%.

من ناحية أخرى، وفي الوقت الذي عانت فيه الدول المتقدمة من نقص في السيولة جراء أزمة الثقة، فإن المنطقة العربية، خاصة النفطية منها، كان لديها فائض من السيولة. ومع ذلك فقد انتاب البورصات العربية حالة من القلق، مخافة أن يكون للشركات المدرجة علاقة مباشرة بالأزمة العالمية، الأمر الذي أثر سلباً على أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال عام 2008، وأدى إلى تراجع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي (الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية) بنسبة 49.4%، ليغلق عند مستوى 166.2 نقطة، وذلك على خلفية تراجع مؤشرات جميع الأسواق المالية العربية المدرجة باستثناء السوق التونسي، إلى جانب تراجع عدد الشركات المدرجة، وعدد الأسهم المتداولة. ويذكر في هذا الشأن، أن سوق دبي قد تكبد أعلى الخسائر بتراجع مؤشره العام بنسبة 65%، تلاه سوق السعودية التي أغلق مؤشرها متراجعاً بنسبة 59.2%، تلاها مؤشر السوق المصري الذي تراجع بنسبة 50.9%، وسوق أبو ظبي بنسبة 44.6%، ومؤشر السوق العماني بنسبة 41.9%، ثم السوق الكويتية التي أغلق مؤشرها متراجعاً بنحو 40.3% قياساً على عام 2007.

وشهدت الشركات العاملة في الأسواق المالية العربية تراجعاً بنحو 0.5% قياساً على العام السابق، لتتخفف إلى 1542 شركة، تصدرته الأسواق المالية في كل من مصر ولبنان بنحو 14.3%، و13.3% على التوالي. كما تراجع عدد الأسهم المتداولة بنحو 5.7%، لتتخفف إلى حوالي 304 مليار سهم، شكلت الأسهم المتداولة في سوق الكويت نحو 26.5% منها، وفي دبي 25.1%، والسعودية 19.3%، وأبو ظبي 16.4%. واستحوذت الأسهم المتداولة في هذه الأسواق الأربعة لوحدها على نحو 87.4% من إجمالي الأسهم المتداولة في الأسواق العربية.

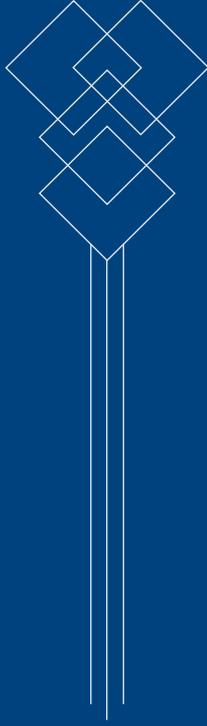
وتزامن مع هذا التراجع في عدد الأسهم المتداولة، تراجع في قيمتها بنحو 9.9%، لتتخفف إلى حوالي 998 مليار دولار. استحوذ السوق السعودي لوحده على 52.4% منها، تلاها سوق الكويت بنحو 13.3%، والمصري على 8.8% من إجمالي قيمة التداول في هذه الأسواق. كما تراجعت القيمة السوقية لهذه الأسهم بنحو 42.5%، لتتخفف إلى 769.6 مليون دولار، سجل سوق دبي أعلى نسبة تراجع بنحو 54.3%، تلاه سوق السعودية بنحو 52.5%، ثم سوق الكويت بنسبة 48.2%، وسوق مصر بنسبة 38.1%، وسوق البحرين بنسبة 26.2%، وسوق قطر بنحو 19.8% (ملحق رقم 1-11). ويذكر أن القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي والمصري والقطري تشكل حوالي 32%، و11.2%، و10% على التوالي من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية.

شكل (1-4) المؤشر المركب لأداء الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (1-11).

ومن خلال تحليل أداء الأسواق المالية العربية، يلاحظ أن الأهمية النسبية لهذه الأسواق قد شكلت ما يزيد على 90% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية جمعاء. فقد تجاوزت هذه النسبة الناتج المحلي الإجمالي في دول مثل الأردن، والسعودية، ومصر، والبحرين، والكويت، وقطر والمغرب. في حين تجاوزت أهمية هذه الأسواق نسبة 40% من الناتج المحلي لدول مثل لبنان، وفلسطين، وسلطنة عمان. كما شهد عام 2008 تحسناً في مستوى سيولة السوق، معبراً عنها بمعدل دوران السهم، الذي يربط قيمة الأسهم المتداولة بالقيمة السوقية للأسهم المكتتب بها. فقد ارتفع هذا المعدل على مستوى أسواق الأوراق المالية العربية مجتمعة إلى 129.3%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع في سيولة هذه الأسواق بنحو 56.6% قياساً على العام السابق، وبالأخص في أسواق مثل سوق السعودية التي ارتفع فيها معدل الدوران إلى 212.4%، وسوق الكويت التي ارتفع فيها المعدل إلى 190.4%، وغيرها. وفي ذلك إشارة إلى تزايد مستوى النشاط في هذه الأسواق قياساً على عام 2007.



الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2008

نظرة عامة

تعرضت البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 للعديد من المخاطر والصعوبات، بعضها نجم عن التزايد في تشديد القيود المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي على حرية الحركة والعبور في الضفة الغربية، والحصار والإغلاق والعزلة التامة على قطاع غزة، وتزايد القيود على إدخال السلع الأساسية، بما في ذلك الأوراق النقدية. وبعضها الآخر نجم عن التزايد في الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة والمواد الأولية والغذائية، على الأقل في النصف الأول من العام. أما الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع في نهاية العام، وما خلفته من دمار وتزايد في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فستظهر نتائجها في المرحلة اللاحقة.

وفي عام 2008، لجأت الحكومة إلى الاعتماد على القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص لإعادة بث الحياة إلى الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تنفيذ سياسة تحفيز الطلب المحلي. وتمخضت عن تأثير واضح على مستوى السيولة في الاقتصاد، وتحفيز الإنفاق والاستثمار، والذي أدى بدوره إلى تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، ترجم بنمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%، مقارنة مع نمو سالب بنحو 1.2% في عام 2007. غير أن هذا التحفيز لم يكن كافياً لوحده لتحسين من مستوى دخل الفرد الحقيقي الذي تراجع بنحو 1%، لتضاف إلى تراجع آخر بنسبة 4.1% في عام 2007.

وتأثر مستوى الدخل الفردي، إلى جانب تأثيره بالأداء الاقتصادي، بتطورات الأسعار وسوق العمل، خاصة في قطاع غزة. فالعزلة التي يعاني منها القطاع، وعدم حرية الحركة والعبور، ونقص السلع دفعت بمعدلات التضخم في القطاع إلى مستويات قياسية وصلت إلى نحو 14%، مقابل 9.8% في الضفة الغربية. كما تسببت هذه التطورات بارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 40% في القطاع، و19% في الضفة الغربية، والتي بدورها تمخضت عن تراجع في معدلات الأجور اليومية، وتزايد معدلات الفقر، تحديداً في قطاع غزة، وانعكاسات ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، إذا ما أخذت أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي بعين الاعتبار.

كما كان لهذه التطورات تأثير مباشر على التجارة الخارجية الفلسطينية، وتزايد العجز في الميزان التجاري، ووصوله إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن دخول ما يزيد عن الثلاثة مليارات دولار إلى الأراضي الفلسطينية بصورة دخل وتحويلات جارية، قد عملت ليس فقط على تمويل هذا العجز، بل وتحويل وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من عجز هيكلية مزمن إلى فائض طفيف غير مستدام.

كما كان لهذه الأموال دور أساسي في محاولات إعادة توجيه مالية الحكومة نحو مسار الاستدامة، وتمكين الحكومة من الوفاء بمتطلبات سياسة تحفيز الطلب المحلي، ومساعدة الحكومة على ضخ سيولة في الاقتصاد تجاوزت الـ 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم التحسن في إمكانات تحصيل الإيرادات المحلية، وتجاوزها السقوف المحددة في الموازنة، إلا أن التزايد في النفقات الحكومية قد دفع بعجز الموازنة إلى الارتفاع إلى مستوى 23% من الناتج المحلي، مقارنة مع 18% في عام 2007.

السياسة الاقتصادية

أثبت القطاع الخاص في العديد من الدول وعلى مدى سنوات طويلة فعاليته كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، نظراً لما يتمتع به من مزايا، خاصة في المجال التجاري الداخلي والخارجي على حد سواء. وخلال السنوات الماضية استندت السياسة الاقتصادية العامة في الأراضي الفلسطينية، كغيرها من الدول، على هذا القطاع في سبيل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وإنعاشه. غير أن التجربة الفلسطينية في هذا المجال لم تحقق النتائج المرجوة، نظراً لتأثرها بالعديد من الصدمات الخارجة عن سيطرة وتحكم القطاع الخاص أو السلطة الوطنية.

يستند الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال النمو والتنمية الاقتصادية على مبدأ حرية الحركة والعبور. في حين أن واقع الحال في الأراضي الفلسطينية يشير إلى أن الفترات الماضية شهدت مزيداً من التشدد في القيود المفروضة على حرية الحركة والعبور⁽¹⁾، من قبل السلطات الإسرائيلية، نجم عنها تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي، أدى إلى تردي واضح في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. كما يشير هذا الواقع إلى أن هذه القيود تسير باتجاه التشدد وليس التخفيف، الأمر الذي يهدد بدفع عجلة الاقتصاد نحو مزيد من الركود، ولفترة قد لا تكون محدودة.

وفي ظل هذا الوضع، شرع في عام 2008 بتنفيذ إستراتيجية تنموية بديلة تكون أقل عرضة لتأثير صدمات القيود الإسرائيلية، ويكون القطاع العام وليس الخاص محوراً، خاصة وأنها تركز على تحفيز الطلب المحلي من خلال زيادة الدخل، وليس على تحفيز الطلب الخارجي من خلال التصدير والإنتاج من قبل القطاع الخاص. غير أن تنفيذ ونجاح هذه الإستراتيجية يعتمد بشكل أساسي على مساعدة الدول المانحة بتوفيرها المساعدات المطلوبة.

وتستند فكرة تحفيز الطلب المحلي على مبدأ الانتظام في دفع الرواتب لموظفي القطاع العام والإسراع في دفع متأخراتهم⁽²⁾ وعدم تراكمها. فموظفي القطاع العام الذين يزيد عددهم عن 140 ألف موظف وعائلاتهم يشكلون حوالي ربع سكان الأراضي الفلسطينية، لذلك فمن الضروري إعادة الثقة والاستقرار لهذه الشريحة الكبيرة من المجتمع لدعم الطلب المحلي. وتمكنت الحكومة من خلال الانتظام في دفع الرواتب لهذه الفئة من ضخ نحو 1.8 مليار دولار في الاقتصاد، بما في ذلك المبالغ المدفوعة كمتأخرات للموظفين بقيمة 317 مليون دولار. وقد ساعد هذا النهج على إتاحة سيولة في الاقتصاد تزيد عن 25% من الناتج المحلي، كان لها الفضل في إعادة انتظام عمليات تسديد موظفي القطاع العام لمديونيتهم التي تراكمت إبان فترة عدم انتظام الرواتب، كما ساهم أيضاً في زيادة إنفاق شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الفلسطيني.

كما لجأت الحكومة إلى الانتظام في دفع مخصصات النفقات التحويلية (شبكة الأمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين)، التي تزايدت مع ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية. وكذلك تم دفع جزء كبير من متأخرات موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، مما

(1) بلغ عدد الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 630 حاجز في شهر أيلول 2008، مرتفعة من 580 حاجز في شباط 2008، حسب أحدث تقرير حول الإغلاق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، والصادر في أيلول 2008. (www.ochaopt.org).

(2) اعتبرت هذه المهمة من أهم أولويات عمل الحكومة، واستناداً إلى التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية، فقد تم استكمال دفع هذه المتأخرات في نهاية شهر تشرين الثاني 2008.

أشاع الثقة لدى هذا القطاع. ويذكر في هذا الشأن، أن قيمة المبالغ المنفقة على المخصصات التشغيلية والتحويلية قد تجاوزت المليار دولار، مشكلة نحو 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تجاوزت المبالغ التي ضختها الحكومة بصورة رواتب، ومتأخرات للموظفين وللموردي القطاع الخاص، وتحويلات اجتماعية الـ 2.8 مليار دولار، أو ما يقارب الـ 44% من الناتج المحلي الإجمالي، لتشكل أحد أهم مصادر السيولة في الاقتصاد، التي ساهمت في كبح التدهور الاقتصادي. ومع تحسن الوضع الأمني، بالأخص في الضفة الغربية، شاع جو من الثقة لدى المواطنين، ساعدهم على الإنفاق والاستثمار، وأسهم بدوره في تحسين النشاط الاقتصادي، ودفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني. ومن المؤشرات الدالة على بوادر هذا التحسن: التزايد في معدلات استهلاك الكهرباء، وتحسن النشاط السياحي، وتزايد الإيرادات الضريبية، وتزايد التمويل المقدم من قبل الجهاز المصرفي، خاصة للقطاع الخاص.

ومن المآخذ على هذه الإستراتيجية اتصافها بعدم الاستدامة، فالاعتماد على القطاع العام في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وإن كان اعتماداً مؤقتاً، يتعارض مع التوجه الاقتصادي العام القائم على أساس الدور الريادي للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة. كما لا يمكن للقطاع العام الاستمرار طويلاً في لعب دور المحفز، نظراً لمحدودية إمكانياته المالية الذاتية، التي تدفع بالتالي نحو مزيد من الاعتماد على الدول المانحة، وهو ما يتعارض مع التوجه الحكومي العام القاضي بمزيد من الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة.

وفي المجال الاستثماري، وإيماناً من الحكومة بأهمية توفير الاستثمار الملائم لتحقيق التنمية المستدامة، استضافت مدينة بيت لحم في شهر أيار 2008 مؤتمر فلسطين للاستثمار، بهدف دعم الاستثمار في فلسطين، وإعادة الثقة للقطاع الخاص الفلسطيني، وتعزيز العلاقة بين القطاع العام والخاص على الصعيد المحلي، وبناء علاقات القطاع الخاص الفلسطيني ونظيره العربي والدولي. وخرج هذا المؤتمر بمجموعة من المشاريع بكلفة إجمالية بلغت 1.4 مليار دولار، يتوقع في حال تنفيذها أن توفر نحو 35 ألف فرصة عمل.

ولأهمية هذا الحدث، اتبع في شهر تشرين الثاني من نفس العام بمؤتمر ثاني (ملتقى الشمال)، بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحفيز المستثمرين على إقامة المشاريع في مناطق الشمال الفلسطيني. وأقر هذا المؤتمر سبعة مشاريع بكلفة إجمالية بلغت 510 مليون دولار، خمسة منها في مجال البنية التحتية، وواحد في المجال الصناعي، وآخر في مجال تمويل الاستثمار. كما تم إنشاء صندوق للإنعاش بقيمة 50 مليون دولار بتمويل مشترك من الدول المانحة والسلطة الفلسطينية والقطاع الخاص، بهدف دعم المشاريع القائمة في شمال الضفة ومساعدة المتعثر منها.

واستكمالاً للجهود المبذولة في مجال جذب الاستثمار، استضافت مدينة لندن في شهر كانون الأول 2008 منتدى الأعمال للتجارة والاستثمار، بهدف تعزيز الروابط البريطانية-الفلسطينية في قطاع الأعمال. وتمخض هذا المنتدى عن تأسيس مجلس الأعمال الفلسطيني-البريطاني، لتشجيع وتسهيل التجارة والاستثمار. وتشكيل صندوق فلسطين لإنعاش قطاع الأعمال، بهدف استثمار رؤوس أموال في شركات فلسطينية متعثرة. وتشكيل وكالة متعددة الأطراف لحماية الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية من المخاطر السياسية.

وحتى لا تبقى نتائج وتوصيات هذه المؤتمرات والمنتديات رهينة البيئة والمناخ الاستثماري غير الملائمين، أقر مجلس الوزراء الفلسطيني بعض التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار. كما تم إقرار قانون جديد للشركات، بهدف توحيد كافة الإجراءات المتبعة في ترخيص الشركات في كافة الأراضي الفلسطينية. أضيف إلى ذلك التعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل، وجاءت في إطار توفير مناخ مشجع للاستثمار.

ومع ذلك تبقى هذه الجهود غير كافية إذا لم يرافقها زوال للاحتلال أو على الأقل تحسن في الوضع الأمني وإزالة كافة القيود والحواجز أمام حرية الحركة والعبور، وتحقيق المزيد من الإصلاحات الإدارية، التي تؤسس بدورها لتحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية.

التطورات الاقتصادية / أداء الناتج المحلي الإجمالي

عانت البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 صعوبات ومخاطر جمة، جراء تعرضها لبعض الصدمات الخارجية. فسلطات الاحتلال الإسرائيلي زادت من التشدد في قيودها المفروضة على حرية الحركة والعبور للأفراد والبضائع، سواء من الضفة الغربية إلى قطاع غزة الذي يخضع لعزلة تامة، أو من المناطق الفلسطينية إلى الخارج. وتمخضت هذه القيود عن نقص حاد في السلع الأساسية، بما في ذلك أوراق النقد، خاصة في قطاع غزة. غير أن سلطة النقد ومن خلال تحركاتها والاتصالات المستمرة مع كافة الأطراف المعنية، وعلى رأسهم اللجنة الرباعية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك إسرائيل، تمكنت من إدخال مبالغ متتالية من الشيكات الإسرائيلية والعملات الأخرى، ساعدت المصارف على الوفاء بالتزاماتها الشهرية، والتخفيف من تداعيات هذه المشكلة على المواطنين، والمحافظة على ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي.

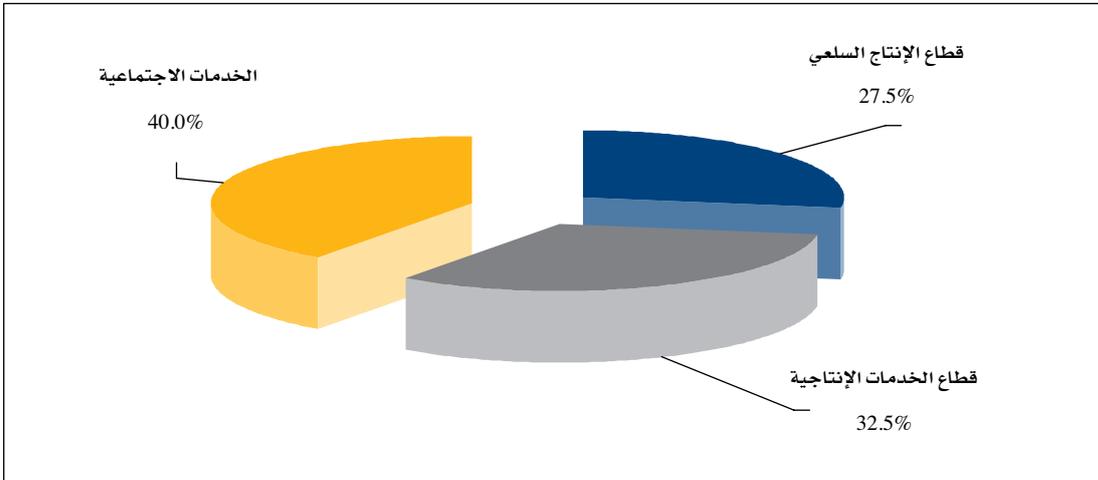
كما تسبب الارتفاع العالمي المتواصل في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، في تزايد الضغوط التضخمية في الأراضي الفلسطينية، على الأقل خلال النصف الأول من العام، مما أضاف مزيداً من الضغوط على الدخل والثروة والطلب المحلي. وقد ساهم التراجع العالمي في أسعار الطاقة والغذاء الذي حدث في النصف الثاني من العام في الحد من هذه الضغوط، والتأثير بشكل غير مباشر على الدخل الحقيقي للأسر والطلب المحلي، وذلك بتراجع تكاليف الإنتاج، التي من المفترض أن تنعكس بصورة تراجع في أسعار السلع المنتجة والمباعة محلياً. أضف إلى ذلك تأثير التذبذب في سعر صرف الشيكات الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي على الدخل والقدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني.

وتباين تأثير هذه الصدمات على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان تأثيرها أقل حدة في الضفة الغربية، نظراً لتباين الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وبالتالي تباين الآثار الإيجابية لسياسة تحفيز الطلب المحلي، وتباين دور القطاع الخاص في كل من الضفة والقطاع في إنعاش الاقتصاد. ومع ذلك تشير البيانات المتاحة خلال عام 2008 إلى أن تأثير هذه العوامل مجتمعة كان إيجابياً على النشاط والأداء الاقتصادي، وبالأخص في الضفة الغربية، الأمر الذي قد يبشر بعودة الحياة إلى الاقتصاد من جديد، وخروجه من حالة التراجع التي شهدتها خلال العامين السابقين. فقد أدت هذه العوامل إلى تحسن في الأداء الاقتصادي، ترجم إلى نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، بلغ معدله 2%⁽³⁾ (سنة الأساس 1997) ليتجاوز الـ 4 مليارات دولار (ملحق رقم 2-1) مقارنة مع نمو سالب بنحو 1.2% في عام 2007.

⁽³⁾ إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للضفة الغربية والقطاع، التقييم الثالث للأداء، صندوق النقد الدولي، شباط 2008. في حين تشير البيانات الرسمية الربع سنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي قد بلغت 2.3% خلال عام 2008، على اعتبار أن عام 2004 يمثل سنة الأساس.

ونظراً لكون الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي، كغيره من اقتصاديات الدول النامية، فقد سيطرت الأنشطة الخدمية البسيطة (غير المعقدة) بشقيها الإنتاجي والخدماتي على حوالي ثلثي الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، يرتبط نحو 44.8% منها بقطاع الخدمات الإنتاجية (تجارة، ونقل، ووساطة مالية، ومطاعم وفنادق)، وحوالي 55.2% بقطاع الخدمات الاجتماعية (أنشطة عقارية واجتماعية، وتعليم، وصحة، ومرافق عامة وخدمات منزلية). في حين استحوذت أنشطة الإنتاج السلعي (الزراعة، والصناعة، والإنشاءات) على الثلث المتبقي، وعادة تكون مساهماتها ذات فعالية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وفي ظل محدودية البيانات التفصيلية يصعب تحديد مساهمة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في النشاط الاقتصادي، وإن كانت معظم المؤشرات تؤكد إن هذا النشاط مرده الضفة الغربية. وتؤكد في نفس الوقت على فداحة الأوضاع في قطاع غزة، وأن العزلة التي فرضت عليه أدت إلى تردي واضح في مجمل أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال، معدلات البطالة المرتفعة، وتدني مستويات الأجور وتراجعها، وتدني حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف، وتراجع إيرادات ضريبة القيمة المضافة، وتزايد القيود على إدخال السلع الأساسية، بما في ذلك أوراق النقد. أما الحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل في نهاية العام، وتحديداً في شهر كانون الأول 2008، فستعكس نتائجها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة اللاحقة⁽⁴⁾.

شكل (1-2) الهيكل القطاعي للأداء الاقتصادي خلال عام (2008)



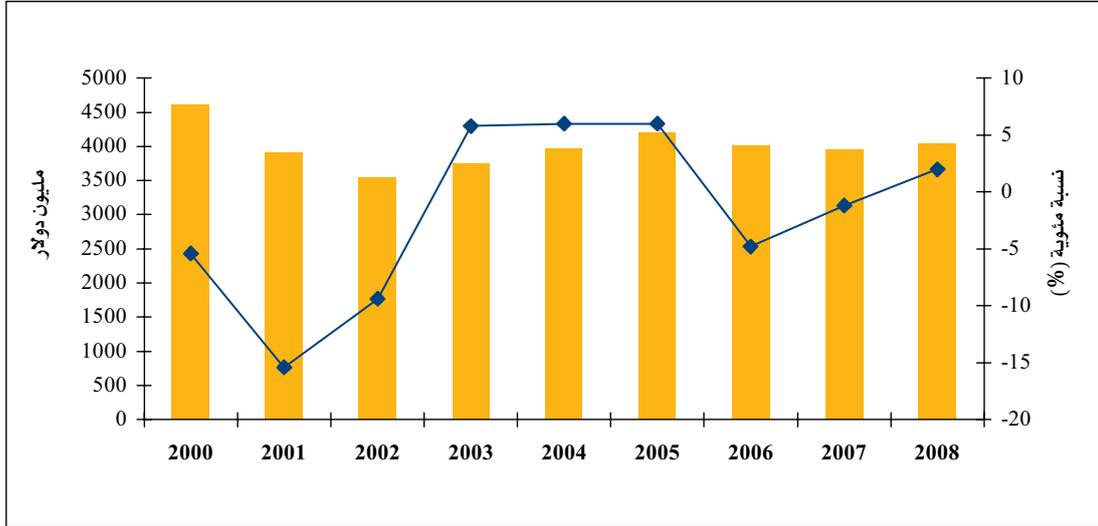
المصدر: ملحق رقم (1-2).

وتعد نسبة النمو المتحققة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 الأقل بين الدول المجاورة، العربية وغير العربية، فالأردن على سبيل المثال حقق معدل نمو حقيقي بنسبة 6%، ومصر 7.2%، ولبنان بنسبة

⁽⁴⁾ تشير بيانات السنوات السابقة إلى تراجع مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية من نحو 35% في عام 2005، إلى 31% في عام 2006، وإلى 28% في عام 2007. ومن المتوقع تعمق هذا التراجع في العام 2008.

8.5%. بينما تجاوزت معدلات النمو في بعض الدول الخليجية الـ16% كما في قطر. في حين حققت إسرائيل معدل نمو حقيقي بنسبة 3.9%⁽⁵⁾.

شكل (2-2) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (1-2).

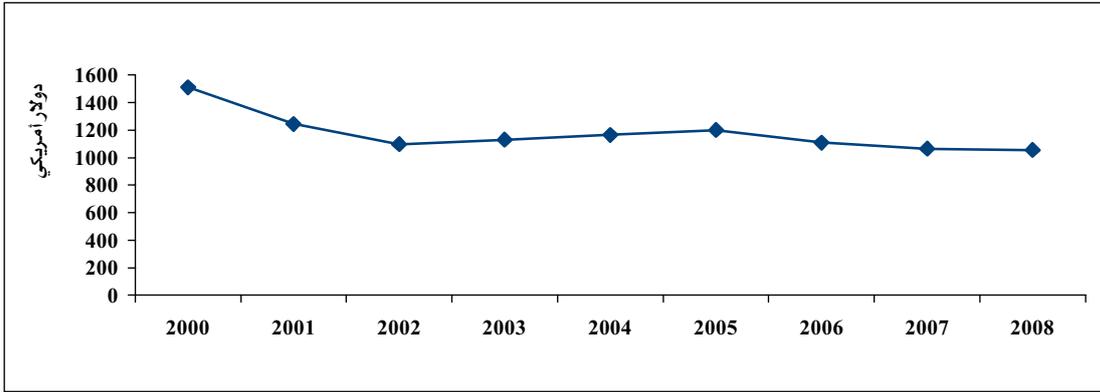
ورغم أن تأثير هذا الأداء كان إيجابياً على المستوى الكلي للاقتصاد، إلا أنه لم يكن كذلك على المستوى الفردي، فلم يتمكن من تحسين مستوى الدخل الفردي والمستوى المعيشي، أو حتى المحافظة على مستواه المتحقق في العام السابق. وتشير البيانات إلى تراجع مستوى الدخل الفردي الحقيقي بما يقارب الـ1%، لتضاف إلى تراجع آخر نسبته 4.1% في عام 2007 (ملحق رقم 1-2)، مما أحدث مزيداً من التدهور في مستوى الرفاه، معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة وأن مستوى الدخل الفردي لا يتوقف على النمو الاقتصادي لوحده، وإنما يرتبط بعوامل أخرى، منها النمو السكاني الذي يعد مرتفعاً نسبياً في الأراضي الفلسطينية. والتزايد في الضغوط التضخمية التي بدت واضحة في العام 2008، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة. إضافة إلى الارتفاع في قيمة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي الذي يمثل أحد أشكال الدخل المتاحة في المجتمع الفلسطيني، ويستحوذ على جزء كبير من مساعدات الدول المانحة وتحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج.

ومع أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار، يتوجب أن يرتفع الناتج المحلي بنحو 120 مليون دولار على أقل تقدير (وليس 79 مليون دولار) حتى يحافظ الدخل الفردي على مستواه المتحقق في عام 2007. ويعتبر متوسط دخل الفرد الفلسطيني الأقل مقارنة مع كثير من الدول المجاورة، فدخل المواطن في لبنان منذ العام 2000 يعادل في المتوسط نحو خمسة أضعاف دخل المواطن الفلسطيني. في حين أن دخل المواطن

⁽⁵⁾ آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2009.

المصري يزيد في المتوسط عن نظيرة الفلسطيني بنحو 30% خلال نفس الفترة. كما أن دخل المواطن الأردني يعادل تقريباً ضعفي نظيره الفلسطيني. وعلى مستوى الدول العربية مجتمعة فإن دخل المواطن العربي يزيد في المتوسط بحوالي ثلاثة أضعاف عن متوسط دخل المواطن الفلسطيني خلال نفس الفترة⁽⁶⁾، الأمر الذي كان له تأثير سلبي مباشر على تزايد حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

شكل (2-3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2000-2008)



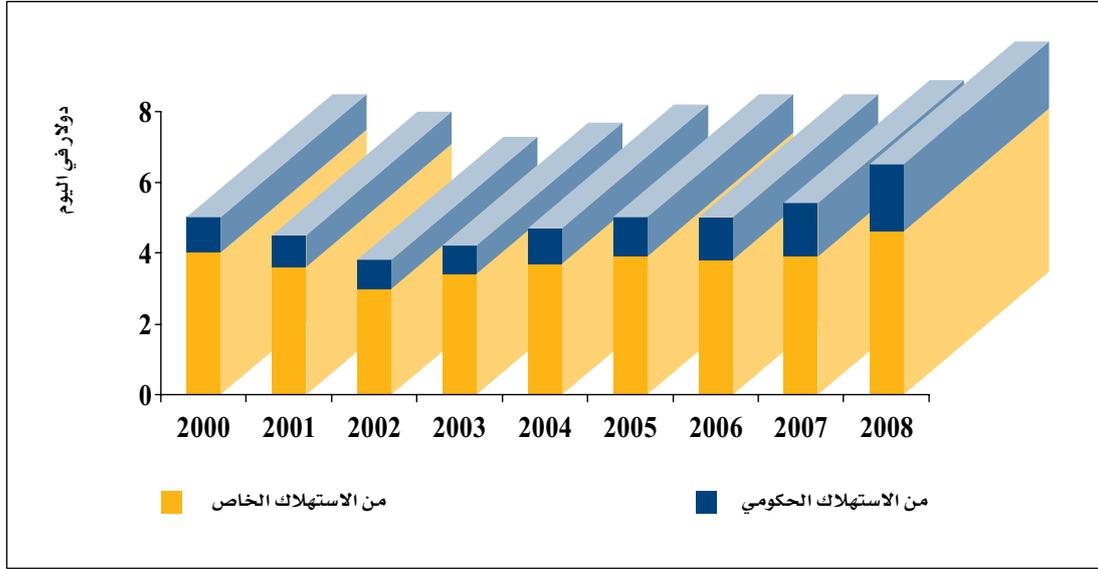
المصدر: ملحق رقم (1-2).

ومن ناحية أخرى، لم يكن الأداء الاقتصادي المتحقق خلال عام 2008 كافياً لإحداث تغييرات جوهرية في التركيبة الاقتصادية، أو في الطلب المحلي الكلي بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري، خاصة وأن الاستخدام الأساسي للناتج المحلي الإجمالي يتمثل في الاستهلاك (النشاط الاقتصادي الداخلي) المعتمد في جزء كبير منه على الاستيراد من الخارج. فقد استحوذت حصة الاستهلاك بشقيه الخاص (العائلي) والحكومي على حوالي 140% من الناتج المحلي الإجمالي، منها نحو 70% تعود للاستهلاك العائلي (ملحق رقم 2-2). وتعد هذه النسبة من النسب المرتفعة على مستوى الدول العربية، مدفوعة بارتفاع مساهمة الاستهلاك العائلي فيها.

وبشكل عام، لا يزال متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الاستهلاك النهائي بشقيه (الخاص والعام) متدنياً مقارنة بالعديد من الدول العربية، وبما لا يتعدى 5.5 دولار بالمتوسط في اليوم خلال الفترة 2008-2000، في حين بلغ هذا المتوسط على مستوى الدول العربية مجتمعة حوالي السبعة دولارات في اليوم. ورغم ارتفاع هذا المتوسط في العاميين الأخيرين جراء التزايد الملحوظ في مساعدات الدول المانحة للقطاع الحكومي، وتزايد تعويضات العاملين والتحويلات الخارجية التي حصلت عليها القطاعات الأخرى غير الحكومية من ذويهم وأقربائهم المقيمين في الخارج لمساعدتهم في التغلب على ظروفهم الصعبة، إلا أنه ظل دون متوسط الدول العربية مجتمعة.

⁽⁶⁾ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008.

شكل (2-4) نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-2).

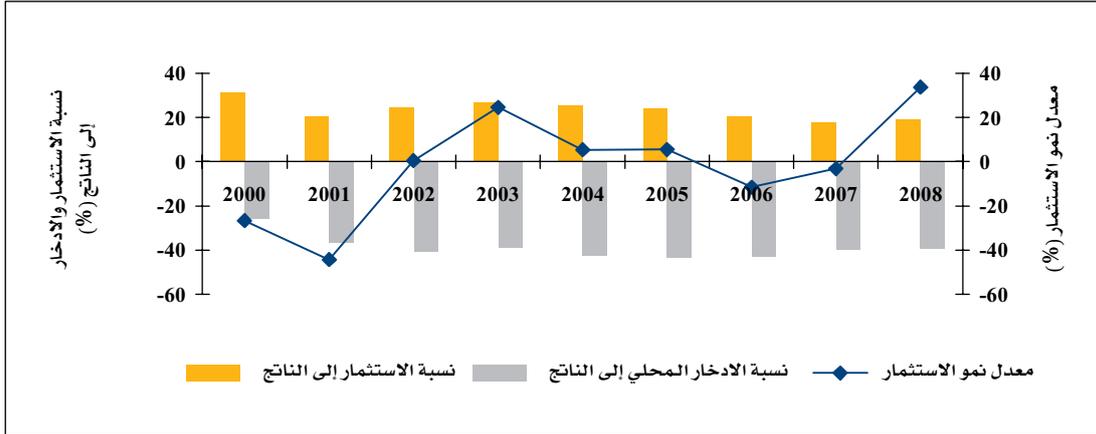
وشكلت حصة الاستثمار الإجمالي بشقيه، الخاص والحكومي، نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي (ملحق رقم 2-2). استحوذ الاستثمار العائلي على حوالي 80% منها. وتعتبر مستويات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية منخفضة مقارنة بالدول العربية، إذ لم يتعد متوسط نصيب الفرد من الاستثمار بشقيه الدولار الواحد في اليوم خلال الفترة 2008-2000، الأمر الذي أضاف مزيداً من الضعف إلى القاعدة الإنتاجية الضرورية لاستدامة نمو الاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر هذا الضعف نتيجة حتمية للبيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بما فيها من معوقات وقيود على حرية الحركة والعبور، وعزل قطاع غزة، وانعدام اليقين السياسي والاقتصادي حول مستقبل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وتزامن التحسن الذي طرأ على مستوى الاستثمار في العام 2008 مع قيام الحكومة بتخصيص جزء بسيط من مساعدات الدول المانحة لتنفيذ بعض المشاريع والنشاطات التنموية الصغيرة السريعة التنفيذ، التي تلبى الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتجمعات الريفية، كبرنامج التعليم للجميع، وتأهيل شبكات ومرافق المياه والكهرباء، والمرافق الصحية، والطرق، والرياضة. إضافة إلى استثمارات القطاع الخاص التي تأخذ غالبيتها طابع المباني، وبعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجال الاتصالات والسوق المالي.

وبشكل عام، انعكس الخلل الهيكلي المزمن في الطلب المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) على فجوة الموارد المحلية، التي أخذت بالتزايد المستمر إلى أن وصلت في عام 2008 إلى نحو 59% من الناتج المحلي الإجمالي (ملحق رقم 2-2). وتعد هذه النسبة من النسب المرتفعة على مستوى العالم العربي، ففي الوقت الذي بلغت فيه حصة الصادرات نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي، متأثرة بالقيود على التصدير وضعف الطاقة والقاعدة الإنتاجية جراء سياسات الاحتلال المتعاقبة عبر سنوات طويلة في هذا المجال، فإن حصة المستوردات تعدت الـ 72%، نظراً لكون المنتج المحلي لا يلبي حاجة السوق والمستهلك الفلسطيني، التي تجاوزت الإنتاج المحلي، ويتم استيراد الجزء الأكبر منها من الخارج. وينطوي هذا التزايد في فجوة الموارد المحلية على العديد من الآثار والانعكاسات السلبية على كل من الحساب الجاري وميزان

المدفوعات الفلسطينية بشكل عام، وعلى الميزان التجاري بشكل خاص، ويزيد من درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للخارج. كما يحد من قدرة الحكومة على توجيه وتخصيص مواردها المتاحة نحو القطاعات الإنتاجية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

شكل (2-5) الاستثمار والادخار المحلي خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-2).

أما على مستوى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني، فمع نهاية عام 2008 لم يظهر أي تأثير على قدر كبير من الأهمية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ضعف الروابط المصرفية والتجارية مع بقية دول العالم، جراء العزلة والقيود المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي على حرية الحركة والعبور. وفي الأغلب إذا كان هناك أي تأثير معاكس (سلبى) لهذه الأزمة، فمن المتوقع أن يكون منبع هذا التأثير من خلال المجال التجاري، وتحديدًا الصادرات، ومن خلال التحويلات الجارية، وتحديدًا مساعدات الدول المانحة، وتحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج. وبحكم ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فإن جزء كبير من هذه التأثيرات سيكون مبعثها إسرائيل، ودرجة تباطؤ نشاطها الاقتصادي على خلفية الأزمة المالية.

الأسعار والتضخم والقوة الشرائية

أ) الأسعار

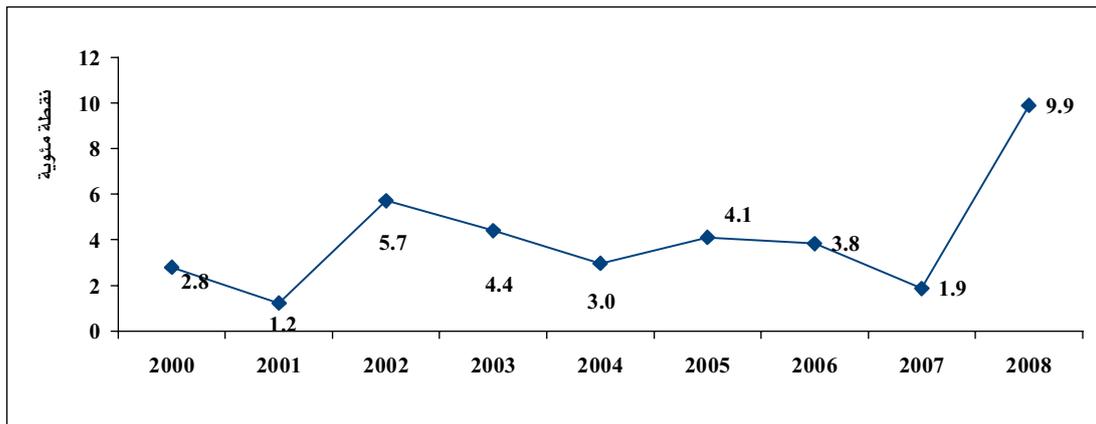
تأثرت مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية، كغيرها من مناطق العالم، بطفرة الارتفاعات الكبيرة والمتسارعة في أسعار الطاقة والمواد الأولية والغذائية، تلك الطفرة التي وصلت إلى نهايتها مع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود بسبب الأزمة المالية. ومع أن أسعار هذه السلع قد أخذت بالانخفاض، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه عند بداية فترة الانتعاش في الاقتصاد العالمي. كما تأثرت الأسعار

أيضاً بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية، كمستوى الدخل الفردي، والطلب المحلي، ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم في إسرائيل، وأسعار صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي، والحصار المفروض على قطاع غزة وإفرازاته المختلفة.

وواصلت معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ارتفاعها خلال عام 2008 مصحوبة بالتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، فارتفع المتوسط العام لتكاليف المعيشة إلى 121 نقطة (على اعتبار أن 2004 تمثل سنة الأساس، 100 = 2004)، ليصل معدل التضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽⁷⁾ إلى 9.9%، مقارنة مع 1.9% في عام 2007 (ملحق رقم 2-3). وعكس هذا الارتفاع بشكل جلي الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، خاصة وأن هاتين المجموعتين تستحوذان على حوالي نصف الوزن الترجيحي النسبي للسلة الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية التي يتم من خلالها احتساب معدل التضخم من جهة، والارتباط المباشر لأسعار كلا المجموعتين بتطورات أسعار الطاقة والغذاء على المستوى العالمي من جهة أخرى. فقد سجل مؤشر الغذاء في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 17.3%، مقارنة مع ارتفاع بنحو 4.5% في عام 2007، في حين سجل مؤشر المحروقات معبراً عنه بمؤشر النقل ارتفاعاً بنسبة 8%، مقابل تراجع بنحو 0.6% في عام 2007.

ويعتبر شهري آذار ونيسان الأسوأ فيما يتعلق بارتفاع الأسعار على المستوى الفلسطيني، بتسجيلها أعلى معدلات للتضخم وصلت إلى 1.6% في شهر آذار، و1.5% في شهر نيسان، في حين حظي الربع الأخير من العام بمعدلات سالبة للتضخم، وصلت في شهر تشرين الثاني بمعدل 0.8%. وتعكس التغيرات الشهرية في مستويات التضخم في الأراضي الفلسطينية تطورات أسعار المحروقات والمواد الأولية والغذائية على المستوى العالمي، خاصة وأن تأثير الارتفاع أو الانخفاض العالمي في أسعار هذه السلع كبيراً على مستويات التضخم في الأراضي الفلسطينية، نظراً لكبر وزنها النسبي في سلة المستهلك الفلسطيني.

شكل (2-6) الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك خلال الفترة (2000-2008)

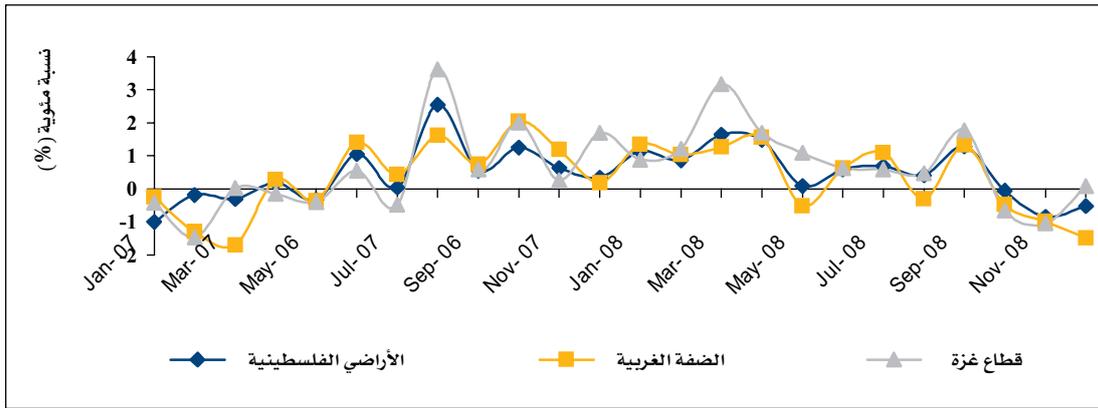


المصدر: ملحق رقم (2-6).

(7) أسعار سلة من السلع والخدمات الأساسية الذي يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك - CPI.

وينطوي الاختلاف النسبي في البيئة الاقتصادية والسياسية بين المناطق الفلسطينية (تفاوت الطلب المحلي، والمستوى المعيشي، والحصار والإغلاقات) على تفاوت في مستويات التضخم المسجلة في هذه المناطق. وظهر هذا التفاوت واضحاً في قطاع غزة جراء ما يعانيه من نقص شديد في المواد الغذائية والأساسية، نتيجة لصعوبات انتقال السلع من وإلى القطاع على خلفية سياسة الإغلاق المفروض عليه، وإخضاعه لعزلة تامة، تسببت في تسارع وتيرة الارتفاعات الشهرية في مستويات الأسعار، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 14%، مقارنة مع 9.8% في الضفة الغربية التي تعد ظروفها السياسية والاقتصادية أفضل نسبياً مما هو عليه الحال في القطاع.

شكل (2-7) معدلات التضخم الشهرية خلال عامي 2007 و2008



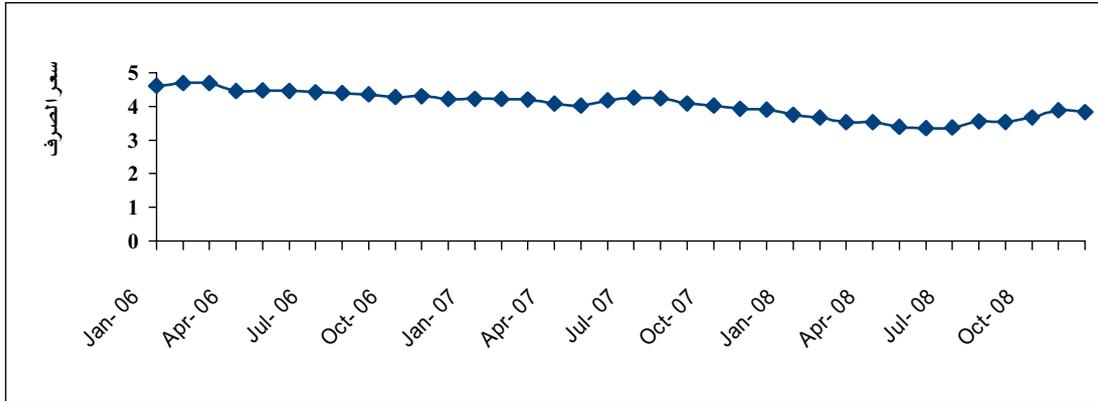
المصدر: البيانات الشهرية الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما ارتبط جزء كبير من التغيرات في أسعار السلع المستهلكة في الأراضي الفلسطينية بمستويات أسعارها في الدول المستوردة منها، وعلى وجه التحديد، من إسرائيل أو عبرها، وتتغيرت أسعار صرف الشيلل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي. فالارتفاع أو الانخفاض في سعر صرف الشيلل مقابل الدولار الأمريكي له تأثير مباشر على مستويات الأسعار في السوق الفلسطينية، وبالتالي على مؤشر أسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الشأن، أن الشيلل الإسرائيلي سجل خلال عام 2008 ارتفاعاً في قيمته مقابل الدولار بنحو 1.7%، مقارنة مع 7.3% في عام 2007، مدفوعاً بضعف وتراجع سعر صرف الدولار عالمياً، الأمر الذي انعكس سلبياً على القوة الشرائية للمواطن الذي يتعامل بالدولار الأمريكي، إذا ما أخذت أسعار المستهلك بعين الاعتبار.

وبشكل عام، وعلى الرغم من هذا الارتفاع في معدل التضخم المسجل في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008، إلا أنه لا يزال يعتبر من المعدلات المنخفضة قياساً على العديد من الدول المجاورة. فقد وصل معدل التضخم في الأردن على سبيل المثال إلى 14.9%، وفي مصر إلى 11.7%، وفي لبنان إلى 10.8%، وفي بعض الدول الخليجية إلى 15% كما في قطر. كما وصل معدل التضخم في إسرائيل إلى 4.7%⁽⁸⁾، متخطياً بذلك المعدل السنوي المستهدف الذي يتراوح بين 1%-3%.

⁽⁸⁾ آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2009.

شكل (2-8) المتوسط الشهري لسعر صرف الشيقل مقابل الدولار خلال الفترة (2006-2008)



المصدر: متوسط أسعار صرف العملات، النشرة الإحصائية الشهرية، سلطة النقد الفلسطينية.

ب) القوة الشرائية للعملة

يمثل الدولار الأمريكي أحد أشكال الدخل الرئيسية المتاحة في الأراضي الفلسطينية، فهو يشكل عملة الرواتب للعديد من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، كما يستحوذ على الجزء الأكبر من تحويلات العاملين في الخارج، ويستحوذ كذلك على جزء غير بسيط من مساعدات الدول المانحة للسلطة الوطنية. وقد شهد الدولار الأمريكي خلال العامين الماضيين انخفاضاً ملحوظاً في قيمته مقابل معظم العملات، ومن ضمنها الشيقل الإسرائيلي. ونجم عن هذا الانخفاض حالة من القلق والإرباك في السوق الفلسطيني، خاصة للموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار، والتجار الذين يستوردون بضائعهم من الخارج بالدولار، ويبيعونها في السوق الفلسطيني بالشيقل الإسرائيلي.

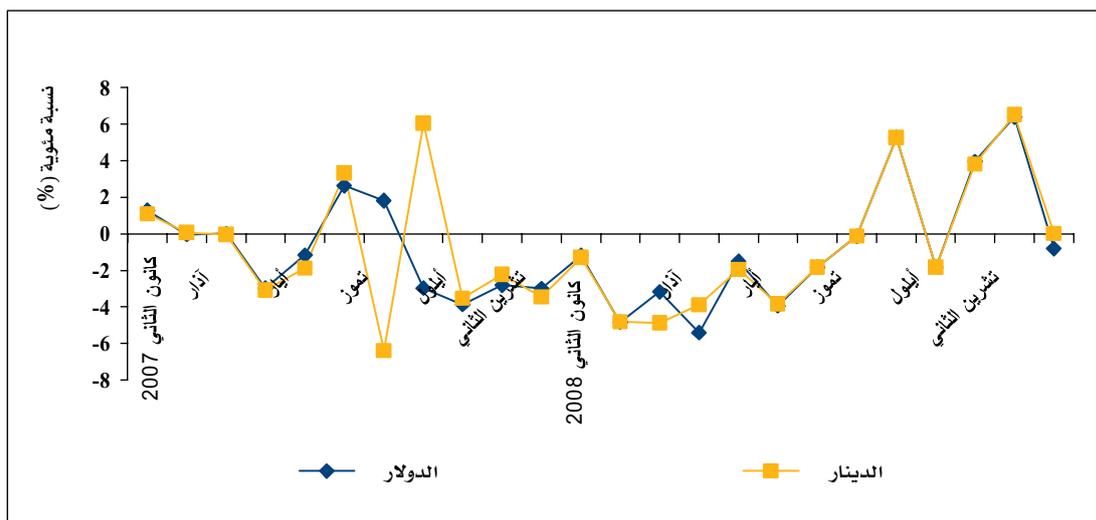
ففي ظل غياب العملة الوطنية الفلسطينية، واستخدام مجموعة من العملات الرئيسية، الشيقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، وغيرها من العملات، بالمفهوم المتعارف عليه للنقود (وسيلة للتداول وتسوية المدفوعات، وأداة للقيمة ومستودع لها) لم يتمكن المواطن الفلسطيني من تضاوي صدمات التغيرات التي تحدث في سعر صرف هذه العملات، وعلى وجه التحديد، التغيرات في سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني أمام الشيقل الإسرائيلي. وخلال عام 2008 فقد الدولار الأمريكي ما يعادل 1.7% من قيمته مقابل الشيقل الإسرائيلي، مقارنة مع 7.3% في عام 2007 (ملحق رقم 2-7). كما فقد الدينار الأردني ما يعادل 1.5% من قيمته مقابل الشيقل الإسرائيلي، مقارنة مع 6.9% في عام 2007، متأثراً بتطورات سعر صرف الدولار، نظراً لارتباطه بسياسة الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. وعلى ضوء هذا التراجع في قيمة كل من الدولار والدينار، تراجعت القدرة الشرائية للمواطن الذي يتعامل بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني في السوق الفلسطيني.

وتعرف القوة الشرائية لوحدة العملة بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام وحدة العملة». وتعتمد هذه القدرة على دخل المستهلك، وعلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وعلى سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى، والتغيرات التي تطرأ على هذه المتغيرات. وفي الحالة الفلسطينية،

ونظراً لاستخدام أكثر من عملة للتداول، ولكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقاس بالشيقل الإسرائيلي، فإن أي تغير في سعر صرف عمليتي الدولار والدينار مقابل الشيقل يؤثر أيضاً على القوة الشرائية لهاتين العملتين.

وبشكل عام، ترتبط القوة الشرائية لوحد العملة عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وطردياً بسعر صرفها، إذ تنخفض القوة الشرائية لوحد العملة كلما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ولا تعود قادرة على شراء الكمية نفسها من السلع والخدمات. وفي المقابل ترتفع القوة الشرائية لوحد العملة كلما تحسن سعر صرفها، وتصبح قادرة على شراء كمية أكبر من السلع والخدمات. وفي المحصلة، فإن القوة الشرائية لوحد العملة تعتمد على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المقاس بالشيقل الإسرائيلي، وعلى التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيقل الإسرائيلي (التغير في سعر صرف العملة - التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

شكل (2-9) القوة الشرائية للدينار الاردني والدولار الامريكى خلال عامي 2007 و2008



المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى ضوء التراجع الذي شهده سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني في عام 2008، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تكون القوة الشرائية لكلا العملتين قد انخفضت بنحو 7.9%، و7.6% على التوالي، إضافة إلى تراجع آخر بنسبة 12.1%، و11.4% لكل من الدولار والدينار على التوالي في العام 2007. وبذلك يكون المواطن الفلسطيني الذي يتقاضى راتبه بالدولار أو الدينار قد فقد نحو 20% من القيمة الحقيقية لكل منهما خلال عامي 2007 و2008.

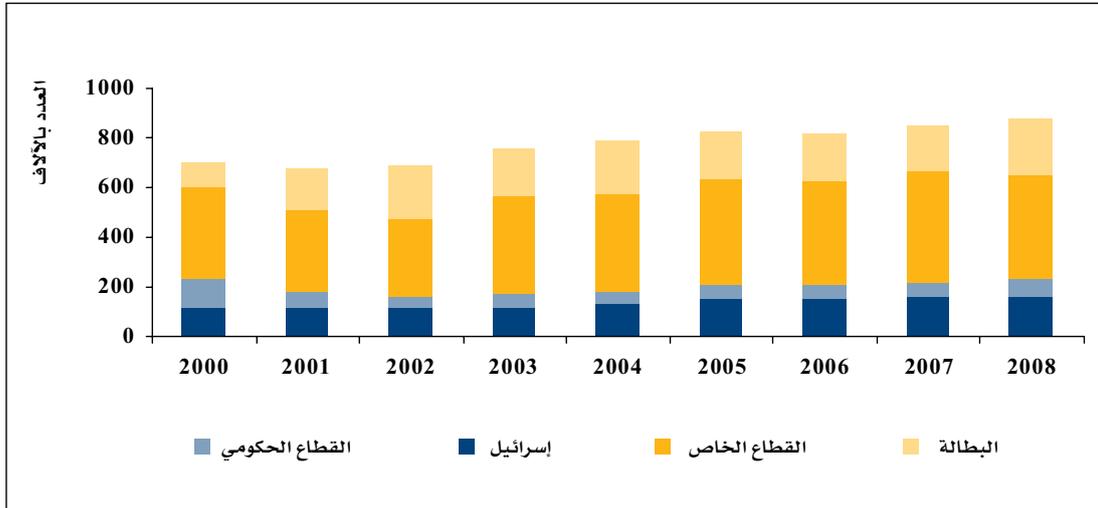
سوق العمل الفلسطيني (السكان والقوى العاملة)

استناداً إلى متوسط معدلات النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1997-2007، من المتوقع أن يكون عدد السكان في الأراضي الفلسطينية قد وصل خلال عام 2008 إلى حوالي 3.825 ألف نسمة. يعيش 62.4%

منهم في الضفة الغربية (منهم حوالي 12.5% يعيشون في ذلك الجزء من محافظة القدس، الذي ضمته إسرائيل إليها عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)، مقابل 37.6% يعيشون في قطاع غزة⁽⁹⁾.

ومن منطلق العلاقة بين السكان والقوى العاملة، فإن البيانات المتاحة تشير إلى حدوث العديد من التغيرات في مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال عام 2008. فعلى الرغم من ارتفاع حجم القوى العاملة الفلسطينية بنسبة 3.1%، لتصل إلى 875 ألف عامل، موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 67.5%، و32.5% على التوالي، إلا أن أعداد العاملين منهم قد تراجعت بنسبة 2.7%، لتتخفض إلى 648 ألفاً، موزعين بنسبة 73.9% في الضفة الغربية، و26.1% في قطاع غزة، مقابل ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل إلى 227 ألفاً، موزعين بنحو 49.3% في الضفة الغربية، و50.7% في قطاع غزة (ملحق رقم 2-4).

شكل (2-10) هيكل العمالة الفلسطينية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-4).

ويعتبر هذا التراجع في أعداد العاملين نتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية، خصوصاً في قطاع غزة، التي انعكست بدورها ليس فقط على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عمالة جديدة، وإنما أيضاً على قدرته في المحافظة على مستوياتها التي كانت في العام السابق. فقد تراجعت أعداد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بنحو 5%، إلى 573 ألف، جراء التراجع الكبير بنسبة 12% الذي أصاب العاملين في قطاع غزة، مقابل تراجع أقل في الضفة الغربية بنسبة 2%.

ورغم أن التوجه العام للسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية كان يركز على الدور الريادي للقطاع الخاص في تحقيق النمو ومحاربة البطالة والفقر، إلا أن البيئة الاقتصادية

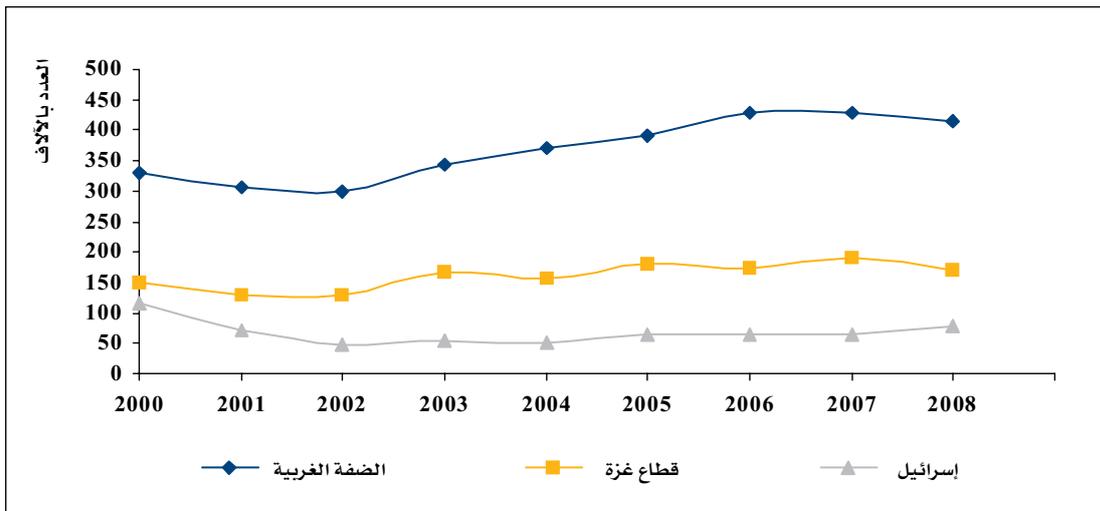
⁽⁹⁾ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2008.

والأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد في تلك السنوات قد دفعت بالقطاع الحكومي أيضاً ليكون بمثابة جهة التوظيف الأخيرة، فكان العمل في هذا القطاع يمثل أحد أهم البدائل القليلة المتاحة للحد من البطالة والفقر، الأمر الذي أدى إلى تزايد مستمر في أعداد العاملين في القطاع الحكومي.

ولم تفلح الجهود الحكومية الرامية لضبط النفقات من خلال سياسة الحد من التوظيف، ووقف التزايد المستمر في فاتورة الأجور والرواتب التي اتسمت بعدم الاستدامة عبر السنوات. فقد شهد عام 2008 تزايداً في أعداد العاملين في القطاع الحكومي بنسبة 3.1%، على خلفية التزايد في قطاع غزة. وفي المقابل، ونظراً لما يعانيه القطاع الخاص الفلسطيني من قيود وضغوطات، فقد تراجع أعداد العاملين فيه بنحو 7.8%، على خلفية التراجع الكبير في قطاع غزة. وبشكل عام شمل التراجع في أعداد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعي التجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات والفروع الأخرى، وينسب متفاوتة، تراوحت بين 3.6% في قطاع الإنشاءات، و16.4% في قطاع الزراعة.

من ناحية أخرى، وفي ظل تزايد القيود المفروضة على حرية حركة العمالة، لم يتمكن سوى 75 ألف عامل من العمل في سوق العمل الإسرائيلي خلال عام 2008، بما في ذلك العمالة المسموح لها دخول إسرائيل بشكل قانوني (حملة تصاريح العمل) وغير قانوني (بدون تصاريح عمل)، والعمالة من مدينة القدس الذين لا يتأثرون بشكل مباشر بالقيود والإغلاقات. وبذلك شكل عدد العاملين في السوق الإسرائيلي ما نسبته 11.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية، جميعهم من الضفة الغربية. ورغم أن هذا العدد يمثل ارتفاعاً بنحو 19% قياساً على عام 2007، إلا أنه لا يزال دون الأرقام المسجلة خلال الفترات السابقة، التي وصلت إلى ذروتها بحوالي 135 ألف عامل في العام 1999. وينظر إلى فقدان العمالة الفلسطينية لأعمالها في إسرائيل على أنه من العوامل الرئيسية التي تركت آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى إسهامها المباشر في تزايد حالة البطالة والفقر المتنامية في الأراضي الفلسطينية.

شكل (2-11) توزيع العمالة الفلسطينية خلال الفترة (2000-2008)

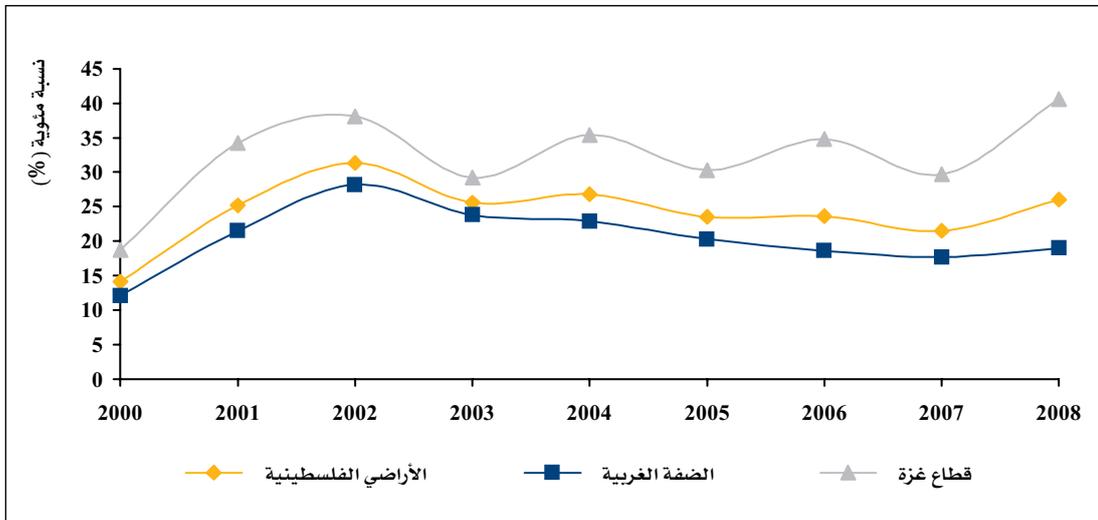


المصدر: ملحق رقم (4-2).

وكانت السلطة الفلسطينية تعتمد على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى إسرائيل كأحد الوسائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للإيرادات، والتخفيف من مشكلة البطالة المرتفعة. وكانت تحويلات هذه الفئة تشكل مصدراً مهماً للدخل، تعدت نسبته في بعض السنوات الـ16% من الدخل القومي الفلسطيني. ولكن مع تراجع أعداد هذه الفئة، أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع إلى ما دون الـ9% من الدخل القومي الإجمالي لعام 2008. كما أن التزايد أو التناقص في أعداد هذه الفئة لا يرتبط بالسلطة الفلسطينية، فهو خارج سيطرتها ويتعمد على وجه التحديد على الإجراءات والقيود الإسرائيلية، الأمر الذي يحد من فعالية هذه السياسة تجاه مشكلة البطالة المستفحلة في الاقتصاد الفلسطيني. وعدا عن كون التراجع في أعداد هذه الفئة يتسبب بشكل مباشر في تراجع الدخل القومي، فإنه يزيد أيضاً من حدة البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن التزايد في عرض العمل وما قبله من ضعف في الطلب قد تسبب في تزايد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة، وساهم في التأثير على مستويات البطالة، وأحدث ارتفاعاً ملحوظاً فيها. وتعد مشكلة البطالة من التحديات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في قطاع غزة، التي أخذت أعداد العاطلين فيها بالتزايد إلى نحو 40.6% من إجمالي القوى العاملة في القطاع (أو نحو 49% حسب التعريف الموسع للبطالة). مقابل ارتفاع أقل في أعداد العاطلين في الضفة الغربية، لتشكل ما نسبته 19% من إجمالي القوى العاملة في الضفة (أو نحو 26% حسب التعريف الموسع للبطالة). وتعتبر تطورات البطالة والتزايد في أعداد العاطلين في قطاع غزة عن حالة من الضعف العام في النشاط الاقتصادي، جراء تشديد القيود المفروضة على حرية الحركة، والعزلة التامة التي يخضع لها القطاع مقارنة بالعام السابق.

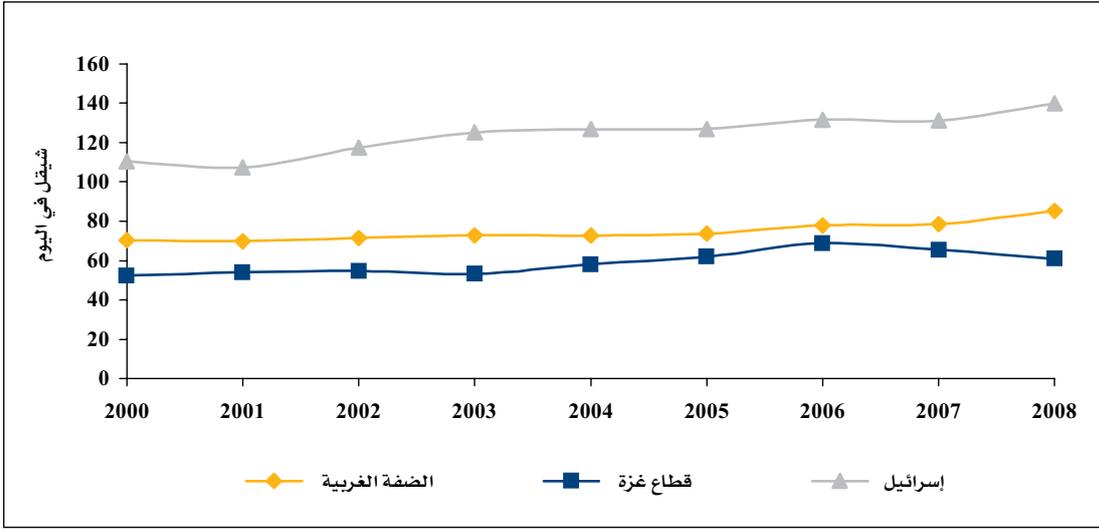
شكل (2-12) معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-2).

وانعكس التزايد في معدلات البطالة على مستويات الأجور، خاصة في قطاع غزة، التي تراجع فيها معدل الأجر اليومي الاسمي بنحو 6.9%، لينخفض إلى حوالي 61 شيقلاً في اليوم، مقابل ارتفاع هذا المعدل في الضفة الغربية بنحو 8.8%، ليصل إلى 85.5 شيقلاً في اليوم. وإذا ما أخذ معدل التضخم البالغ 9.9% بعين الاعتبار، فإن الأجور الحقيقية في كل من الضفة الغربية والقطاع تكون قد تراجعت خلال عام 2008، وإن كانت حدة هذا التراجع في قطاع غزة أكبر.

شكل (2-13) معدل الاجر اليومي بالشيقل خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-4).

كما تأثرت معدلات الإعالة الاقتصادية⁽¹⁰⁾ سلباً بالتزايد الذي طرأ على أعداد العاطلين، خاصة في قطاع غزة، التي ارتفع فيها معدل الإعالة إلى 8.5 معال/ عامل، مقابل 4.9 معال/ عامل في الضفة الغربية، وإلى 5.9 معال/ عامل على مستوى الأراضي الفلسطينية. كما تزايدت حدة الفقر بارتفاعها إلى مستويات غير مسبقة، في ظل بعض التقارير⁽¹¹⁾ التي تشير إلى أن حوالي 80% من الأسر في قطاع غزة تعيش تحت خط الفقر، مقابل 45% من الأسر في الضفة الغربية. علماً بأن هذه النسب مرشحة للتزايد جراء التزايد في تشديد القيود على إدخال السلع الأساسية، وما تسببه من مزيد من التدهور في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

القطاع الخارجي وميزان المدفوعات

يربط القطاع الخارجي الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد العالمي، ويعتبر حلقة الوصل التي يمكن من خلالها أن تنفذ الأزمة المالية العالمية بتداعياتها المختلفة إلى الاقتصاد. ورغم أنه من المتوقع أن يكون لهذه الأزمة تأثيرات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني في فترات لاحقة إلا أن النتائج الأولية للوضع الخارجي وميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2008 قد أظهرت تحسناً ملحوظاً في وضع الحساب الجاري⁽¹²⁾، وتحول في العجز الهيكلية المزمن لهذا الحساب إلى فائض غير مستدام بنحو 156 مليون دولار، أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. جاء هذا التحسن مدفوعاً بدرجة أساسية بالتزايد الملحوظ الذي طرأ على

(10) معدل الإعالة الاقتصادية يساوي عدد السكان بما فيهم العاملين مقسوماً على عدد العاملين.

(11) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، الأمم المتحدة، حزيران 2007.

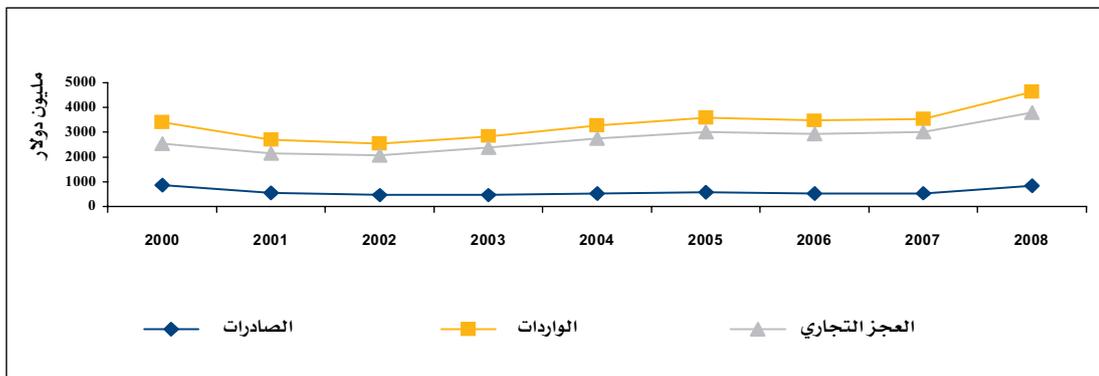
(12) يشمل الميزان التجاري، وصافي الدخل المحول من الخارج، والتحويلات الجارية بدون مقابل.

مصادر تمويل عجز الميزان التجاري، ممثلة بالدخل المحول من الخارج، والتدفقات المالية الضخمة التي دخلت الأراضي الفلسطينية للقطاعين العام والخاص (منح ومساعدات، وتحويلات القطاعات الأخرى).

ومع أن هذه التدفقات لا تعبر عن قوة الاقتصاد، ولا تتصف بالاستدامة، خاصة تلك التي تأخذ الطابع الرسمي منها، إلا أنها كانت بمثابة صمام الأمان للاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات التي عانى فيها من تدهور واضح في مجمل أوضاعه. كما كان تأثيرها واضحاً على وضع الحساب الجاري، وخاصة بالنسبة للجانب المتعلق بالقطاع العام، مسببة فيه فجوة ادخارية موجبة، مقابل فجوة سالبة لدى القطاع الخاص⁽¹³⁾. وضرورة تبني سياسات تركز بالدرجة الأولى على معالجة مسببات فجوة الادخار لدى القطاع الخاص.

وتعاني التجارة الخارجية الفلسطينية من خلل هيكل مزمّن جراء تعاضم أهمية المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالصادرات، حيث تستأثر حركة التجارة الخارجية الفلسطينية بنحو 85% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 72% للمستوردات، و13% للصادرات. ويرتبط ضعف مساهمة الصادرات في الناتج المحلي بالقيود المفروضة على حرية الحركة والعبور، وضعف القاعدة الإنتاجية جراء التدمير المتعمد في البنية التحتية للاقتصاد من قبل المحتل الإسرائيلي، والتحكم الإسرائيلي في منافذ وطرق التجارة الفلسطينية. وخلال عام 2008 تمكن الاقتصاد الفلسطيني من تصدير سلع وخدمات بقيمة 850 مليون دولار، قابلها مستوردات بأكثر من خمسة أضعاف، وبقيمة 4644 مليون دولار (ملحق رقم 2-5). وبالتالي فإن قيمة ما صدره الاقتصاد الفلسطيني كفيل بتغطية 18% فقط من فاتورة المستوردات، في إشارة إلى ضخامة العجز الذي تعاني منه التجارة الفلسطينية. وبالإضافة إلى كون هذا العجز هيكل مزمّن، فهو في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى 3794 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 58.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (2-14) التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-5).

(13) الحساب الجاري = الادخار - الاستثمار، أو = (ادخار القطاع العام - استثمار القطاع العام) + (ادخار القطاع الخاص - استثمار القطاع الخاص). ويعبر عنها كنسبة من الناتج المحلي على النحو التالي: $2.4 = (4.2 - 10.2) + (14.9 - 11.3) = (-6.0) + (3.6)$. أنظر "إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة"، التقييم الثالث، صندوق النقد الدولي، شباط 2009.

وتعكس هذه الأرقام في ثناياها تطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيقل الإسرائيلي من ناحية، والارتفاع العالمي في أسعار المحروقات والمواد الأولية والغذائية من ناحية أخرى، خاصة وأن الصادرات الفلسطينية تدرج استناداً إلى دليل ميزان المدفوعات ضمن مجموعة البضائع العامة. في حين أن غالبية المستوردات تدرج ضمن السلع الأساسية التي لا تنتج محلياً، ولا يمكن الاستغناء عنها، كالمحروقات والمواد الأولية والغذائية. وتلك التي لا يكفي ما ينتج منها محلياً لتلبية حاجة السوق بشكل كلي جراء تراجع الطاقة الإنتاجية، كالأغذية والمصنوعات المتنوعة. ويتطلب توفير هذه المستوردات مزيداً من الاعتماد على الأسواق الخارجية، التي قد تصل إلى درجة الارتها للسياسات التجارية الخارجية، وبما يضعف فرص مكافحة البطالة وتحقيق النمو المستدام، خاصة إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من الحركة التجارية الفلسطينية يرتبط بإسرائيل أو عبرها، وتحكمها في شروط وإجراءات وآليات التصدير.

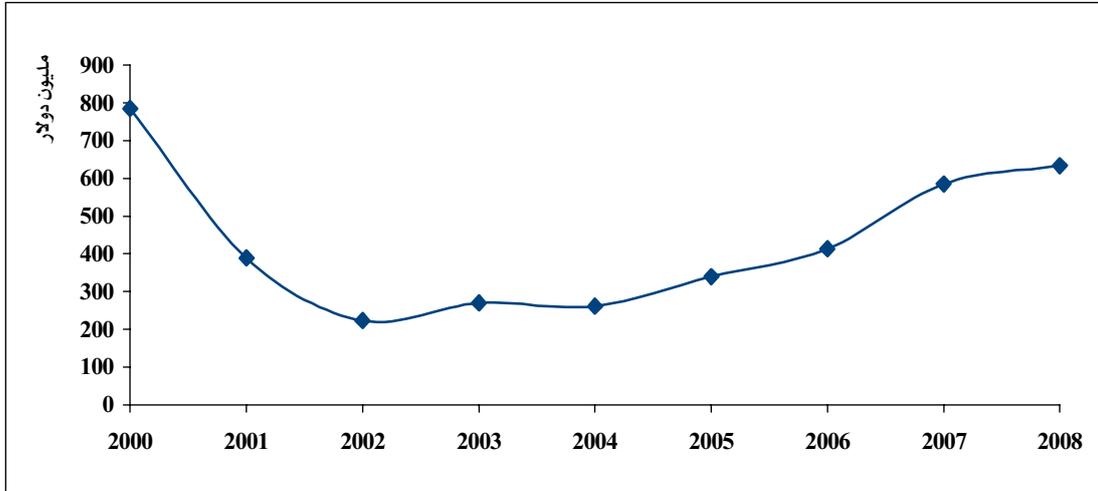
ومن المتوقع أن تتعرض الصادرات الفلسطينية لتأثيرات معاكسة جراء تقلص معدلات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي، الشريك التجاري الرئيس، على خلفية الركود العالمي الذي سببته الأزمة الاقتصادية العالمية. غير أن هذه التأثيرات لن تكون كبيرة، نظراً لصغر حصة هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والتي لا تتعد 13%.

وعادة ما تستند الدول في تمويل عجزها التجاري، بشكل كلي أو جزئي، على المكونات الأساسية للحساب الجاري في موازين مدفوعاتها، وعلى وجه التحديد، على التدفقات النقدية التي تدخل أراضيها بصورة دخل محول من الخارج وتحويلات جارية بدون مقابل. وفي حالة عدم كفاية هذه التدفقات تلجأ إلى الحساب الرأسمالي والمالي، وتحديداً إلى الأصول الاحتياطية التي وجدت أساساً لمعالجة خلل موازين المدفوعات.

وفي الحالة الفلسطينية، ساهم الدخل المحول من الخارج، ممثلاً بتعويضات العاملين وعائدات الاستثمار، في تمويل حوالي 21% من العجز المتحقق في الميزان التجاري، بعد ارتفاع حجم الوفر المتحقق من هذا الدخل بنحو 5% قياساً على عام 2007، ليصل إلى 798 مليون دولار. وجاء على خلفية التزايد في تعويضات العاملين الفلسطينيين من الخارج، بارتفاعها بنحو 8.2%، لتصل إلى حوالي 633 مليون دولار، مقابل تراجع العائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج بنحو 54.7% إلى حوالي 165 مليون دولار، جراء تأثرها بتطورات أسعار الفائدة العالمية التي تراجعت بشكل ملحوظ على ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ويذكر في هذا الشأن، أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج ترتبط بشكل خاص بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شكلت نحو 11.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام 2008، أو ما يعادل 75 ألف عامل. ومع التراجع الذي شهدته أعداد هذه الفئة خلال السنوات الماضية، أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع إلى نحو 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما دون الـ 9% من الدخل القومي الإجمالي لعام 2008. أما بالنسبة لتحويلات العاملين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية ودول المهجر، فيتم تغطيتها ضمن بند آخر من بنود ميزان المدفوعات، وتحديداً ضمن بند التحويلات الجارية، من خلال تحويلات القطاعات الأخرى غير الحكومية (تحويلات القطاع الخاص).

شكل (2-15) تحويلات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-5).

وتعتبر التحويلات الجارية بدون مقابل العنصر المكمل للدخل المحول من الخارج في تمويل عجز الميزان التجاري. وتأخذ هذه التحويلات شكل المساعدات النقدية والعينية، المقدمة للقطاعين العام والخاص (تحويلات رسمية حكومية، وتحويلات أخرى) على حد سواء. ويعود الفضل لهذه التحويلات في تمويل ما يزيد على 80% من العجز المتحقق في الميزان التجاري، بعد تزايدها بنحو 40% (سواء كانت على شكل مساعدات طارئة، أو مساعدات موازنة، أو مساعدات القطاع الخاص) لتصل إلى 3.2 مليار دولار، مشكلة حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يزيد على 43% من الدخل القومي لعام 2008.

وتكمن مشكلة هذه التحويلات في عدم استدامتها، على عكس تحويلات العاملين، التي غالباً ما تتخذ مساراً شبه ثابت، وتزداد كلما ساءت الأحوال والأوضاع المعيشية للسكان في فلسطين، خاصة وأن مصدرها فلسطيني المهجر إلى أهلهم وأقربائهم في الداخل لمساعدتهم في التغلب على ظروف معيشتهم الصعبة. أما التحويلات الجارية بدون مقابل فهي منح ومساعدات على الأغلب من دول أجنبية لتحقيق غايات وأهداف معينة. وغالباً ما ترتبط بشكل كلي أو جزئي، بالاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والعملية السلمية، وفي مؤسسة السلطة نفسها. وبالتالي فإن الاعتماد المتزايد عليها محفوف بالكثير من المخاطر.

وبشكل عام، أسفرت التدفقات النقدية التي دخلت الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 عن تمويل كامل العجز المتحقق في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في الحساب الجاري بنحو 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذه التدفقات مرشحة لبعض التأثيرات السلبية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال التأثير على رغبة المانحين وقدرتهم على توفير المساعدات المالية المطلوبة. كذلك الحال بالنسبة لتحويلات العاملين من الخارج التي من المتوقع أن تتراجع جراء الهبوط في أسعار النفط، أو التباطؤ في النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي وفقدان البعض منهم لوظائفهم.

كما ارتفعت الحسابات الأخرى لميزان المدفوعات، وتحديدًا الحساب الرأسمالي والمالي، خلال عام 2008 إلى 378 مليون دولار. وتتكون هذه الحسابات من التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية بأنواعها، المباشرة والحافطة، والتدفقات الأخرى من خلال الجهاز المصرفي (الاقتراض المحلي أو الخارجي أو

الاثنين معاً) إضافة إلى الأصول الاحتياطية. وفي الحالة الفلسطينية، ونظراً لكون فلسطين لا تمتلك مصادر تمويل أخرى لتمويل عجز ميزان المدفوعات، فإن الأصول الاحتياطية⁽¹⁴⁾ المتاحة للسلطة النقدية (الأصول الفلسطينية في الخارج، أو استثمار الأموال خارج الأراضي الفلسطينية) تمثل مصدر التمويل الوحيد المتاح لتمويل عجز ميزان المدفوعات، وتعكس وضع الميزان الكلي لفلسطين.

وقد شهدت هذه الأصول خلال عام 2008 تزايداً ملحوظاً في حجمها، حيث تشير بيانات سلطة النقد إلى ارتفاع حجم هذه الأصول بنحو 534 مليون دولار عما كانت عليه في عام 2007. وعلى الرغم من الارتفاع في المجموع التراكمي للأصول الاحتياطية المتاحة لدى السلطة النقدية، ووصوله في نهاية عام 2008 إلى 977 مليون دولار، إلا أنه لا يزال دون الوضع المستدام، الموصى به من قبل صندوق النقد الدولي، الذي يفترض أن تكون الأصول الاحتياطية للدولة كافية لتغطية مستورداتها من السلع والخدمات لفترة تتراوح بين 3-6 أشهر، غير أن أنها في حالة الأراضي الفلسطينية دون ذلك.

المالية العامة

بعد أن أعادت الظروف السياسية المحيطة دور القطاع الخاص في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، كان لزاماً على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة لإنعاش الاقتصاد من خلال تحفيز الطلب المحلي. وفي نفس الوقت كان لزاماً عليها أن تعيد السياسة المالية إلى مسارها الصحيح، بعد الانحرافات التي شابتها خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال الإصلاح الإداري، والالتزام بالمحددات الرئيسية في موازنة عام 2008، خاصة في مجال النفقات.

فالإيرادات المحلية الصافية⁽¹⁵⁾ (إيرادات المقاصة، وإيرادات الجباية المحلية: الضريبية وغير الضريبية) التي تمكنت السلطة من تجميعها، فاقت المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 19.8%. كما فاقت المبالغ المتحصلة في العام 2007 بنسبة 10.1%، وبقيمة 294 مليون دولار، لتصل إلى 1.8 مليار دولار وفق الأساس النقدي (ملحق رقم 2-6). وفي ذلك إشارات واضحة على حدوث تحسن في النشاط الاقتصادي، مدعوم بإصلاحات إدارية ساهمت في زيادة إمكانات التحصيل، خاصة في مجال تحصيل ضريبة القيمة المضافة، مما هباً للحكومة مزيداً من السيولة للإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها، والإنفاق على بنود الموازنة المختلفة، لا سيما الأجور والرواتب.

غير أن هذه الزيادة تحمل في ثناياها الكثير من مخاطر عدم الاستدامة، خاصة وأن الجزء الأكبر منها يرتبط بإيرادات ضريبة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي التي انتظم تحويلها منذ النصف الثاني من عام 2007. وتستحوذ في العادة على نحو ثلاثة أرباع الإيرادات المحلية، وتنطوي على الكثير من المخاطر. وخلال عام 2008 تراجعت أهمية هذه الإيرادات إلى 64% من الإيرادات المحلية، لتتخفف إلى 1.1 مليار

(14) يتم احتساب الأصول الاحتياطية لأغراض ميزان المدفوعات، في ظل غياب العملة الوطنية، من خلال التغير في الموجودات الخارجية لسلطة النقد الفلسطينية (التغير في ودائع سلطة النقد في الخارج، والتغير في الاستثمارات الأجنبية).

(15) مستثنى منها الإرجاعات الضريبية التي تشكل نحو 6.1% من إجمالي الإيرادات المحلية، وبقيمة 116 مليون دولار.

دولار، متراجعة بنحو 13.7% قياساً على العام السابق، على خلفية التراجع الحاد في إيرادات المقاصة في قطاع غزة جراء إغلاق المعابر والحصار والعزلة المفروضة عليه. ومكمن الخطر في هذا المصدر من الإيرادات أنه خارج سيطرة وتحكم الحكومة، فالانتظام (أو عدمه) في تحويل هذه الإيرادات يعتمد على وجه التحديد على الجانب الإسرائيلي وتقييمه لتطورات الظروف السياسية وتطوراتها مع الجانب الفلسطيني. وقد سبق للجانب الإسرائيلي أن استخدم هذا المصدر كورقة ضغط ومساومة على الجانب الفلسطيني، كما حدث في بداية عام 2006 وحتى منتصف عام 2007، وغيرها من الفترات السابقة.

وفي المقابل، شكلت الإيرادات المحلية الأخرى (الضريبية وغير الضريبية) التي اتسمت بعدم الاستدامة عبر السنوات، نحو 42% من إجمالي الإيرادات المحلية، وبقيمة 759 مليون دولار. ويعزى الارتفاع الكبير الذي طرأ عليها خلال عام 2008 إلى جهود الإصلاح الإداري التي أدخلت في المجال الضريبي، خاصة في ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، مما كان له أكبر الأثر في ارتفاع حصيلتها. فشكلت الإيرادات الضريبية نحو 15.3% من إجمالي الإيرادات المحلية، بعد ارتفاعها بما يزيد على 70 مليون دولار، على الرغم من تطبيق تعديلات قانون ضريبة الدخل التي أدخلت حيز التنفيذ منذ بداية العام. تلك التعديلات التي رفعت من حد الإعفاءات الممنوحة وزادت من صافي رواتب موظفي القطاعين العام والخاص على حد سواء. كما تمخضت التحسينات التي أدخلت على آلية عمل ضريبة القيمة المضافة عن زيادة إمكانات التحصيل، فارتفعت حصيلة الإيرادات غير الضريبية بنحو 364 مليون دولار، جراء تضمينها لمبالغ غير متكررة⁽¹⁶⁾، لتشكل ما نسبته 27.3% من الإيرادات المحلية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الزيادة في إيرادات الجباية المحلية جاءت بالرغم من قيام الحكومة بإعفاء مواطني قطاع غزة من دفع ضريبة الدخل والضرائب المحلية الأخرى، في محاولة لمساعدتهم في التغلب على الظروف الصعبة التي يعيشونها، ودعم النشاط الاقتصادي في القطاع الذي واجه مزيداً من التدهور على خلفية العزل والحصار التام المفروض عليه من قبل الجانب الإسرائيلي .

ومن ناحية أخرى، تمكنت الحكومة من تأمين دعم خارجي سخي فاق كل التوقعات، باقتراجه من سقف الملياري دولار، بين مساعدات لدعم الموازنة بنحو 1.8 مليار دولار، ومساعدات لدعم المشاريع التطويرية بنحو 190 مليون دولار. ساهمت الدول العربية بنحو 24.6% من إجمالي مساعدات دعم الموازنة، وبقيمة 446 مليون دولار، مقابل 75.4%، وبقيمة 1336.4 مليون دولار من قبل الدول المانحة الأخرى غير العربية. غير أن هذا النوع من الإيراد يتصف بعدم الاستدامة، ويحوى الكثير من المخاطر، خاصة وأن الدول المانحة الغربية قد سبق لها وفي مناسبات عدة أن استخدمت هذه المساعدات كورقة ضغط على السلطة الوطنية سواء من أجل تفعيل العملية السلمية وتحقيق تقدم ملموس فيها، أو من أجل تحقيق بعض الإصلاحات في جسم السلطة نفسها. وقد تجاوزت الإيرادات الصافية التي تمكنت الحكومة من تحصيلها الـ 3.7 مليار دولار من مصادر محلية وخارجية، بزيادة قيمتها 0.8 مليار دولار قياساً على العام السابق. كان لها الفضل الأساسي في المساعدة في تحفيز الطلب المحلي وإنعاش الاقتصاد.

(16) تشمل الإيرادات غير الضريبية للعام 2008 على مبلغ 197.1 مليون دولار وردت كموائد (أرباح سهمية) من صندوق الاستثمار الفلسطيني، استخدمت لتسوية جزء من ديون السلطة الفلسطينية لصالح صندوق الاستثمار.

وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة إلى زيادة إيراداتها، خاصة الذاتية منها، انصبت جهودها في المقابل على محاولة ضبط النفقات، لتنسجم مع الإطار العام لخطة الإصلاح والتنمية. فالزيادة في إجمالي النفقات العامة خلال عام 2008 كانت في حدود 586 مليون دولار. تركز جلها في النفقات الجارية، التي بلغت 3.3 مليار دولار، بما في ذلك متأخرات رواتب الموظفين وجزء من متأخرات موردي السلع والخدمات للحكومة من القطاع الخاص. وبذلك تكون النفقات الجارية قد ارتفعت بنحو 9.5% مقارنة بالمبالغ المستهدفة في الموازنة، وبنحو 27.5% قياساً على عام 2007 (ملحق رقم 2-6). في حين لم تتعد قيمة النفقات الاستثمارية أو التطويرية نسبة 5.5% من إجمالي النفقات العامة، وبقيمة 190 مليون دولار، جاءت من خلال مساعدات الدول المانحة.

وكما شكل بند الأجور والرواتب حجر الزاوية في إستراتيجية تحفيز الطلب المحلي، كان كذلك في مجال محاولات ضبط النفقات من خلال الترشيح الناجم عن التوظيف والرواتب بما ينسجم مع أهداف خطة الإصلاح والتنمية. فالإنفاق السنوي على بند الأجور والرواتب بلغ نحو 1.8 مليار دولار، بما في ذلك متأخرات الرواتب، والإنفاق على موظفي قطاع غزة الذين حافظت الحكومة على استمرار دفع رواتبهم. ورغم ارتفاع هذا الإنفاق بنسبة 29.4% قياساً على عام 2007، وبقيمة 402 مليون دولار، إلا أنه كان ضرورياً لضخ السيولة الضرورية لزيادة إنفاق واستثمار المواطنين، ومن ثم تحفيز الاقتصاد. وبذلك يكون ما أنفق فعلياً على بند الأجور والرواتب قد فاق المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 12.9%. على خلفية تسريع عملية سداد متأخرات رواتب الموظفين التي تراكمت إبان فترة عدم انتظام الرواتب⁽¹⁷⁾.

واستحوذ الإنفاق على بند الأجور والرواتب على 54.1% من إجمالي النفقات الجارية، مقابل 32.2% لباقي أشكال الإنفاق الجاري (التشغيلية والتحويلية) وبنحو 1.1 مليار دولار. وتميز هذا الإنفاق بتزايد ملحوظ بلغت نسبته 59.1%، وبقيمة 392 مليون دولار، ليفوق الأرقام المستهدفة في الموازنة بنحو 3.2%، على خلفية التضخم المرتفع الذي شهدته الأراضي الفلسطينية وتسبب في تزايد كلفة السلع والخدمات الممولة من قبل السلطة من ناحية، واستمرار الحكومة في تحويل المساعدات إلى قطاع غزة لتغطية شبكة الأمان الاجتماعي، التي زادت بشكل ملحوظ جراء الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهونها من ناحية أخرى. وكذلك محاولة خلق حالة من التوازن بين نفقات الرواتب والنفقات التشغيلية والتحويلية، إضافة إلى سداد جزء من متأخرات موردي السلع والخدمات.

ومن الجدير ذكره، أن الحكومة تنفق شهرياً على قطاع غزة في حدود 100-120 مليون دولار، أي ما يزيد عن نصف إجمالي نفقاتها الجارية، أو ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية لعام 2008. ورغم القناعة بأن هذه المبالغ تفوق مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، إلا أنها كانت ضرورية لغايات ضخ وتوفير السيولة في القطاع، وتكوين شبكة أمان اجتماعي لحماية الاقتصاد في غزة من الانهيار التام.

(17) من المفترض وفق خطة الإصلاح والتنمية أن يتم سداد متأخرات الأجور على مراحل تمتد لغاية 2010، إلا أنه تم سداد كافة المتأخرات في نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2008 نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين نقابة العاملين والحكومة بسداد كافة المتأخرات في غضون ستة أشهر، والذي نص في أحد بنوده أيضاً إلى زيادة بدلات المواصلات 50% لارتفاع أسعار المحروقات.

واستحوذ بند صافي الإقراض⁽¹⁸⁾ على 13.7% من إجمالي النفقات الجارية، وبقيمة 447 مليون دولار. ومع أن هذا البند قد تراجع بقيمة 88 مليون دولار قياساً على عام 2007، إلا أنه فاق المستهدف في الموازنة بنحو 11.8%، جراء الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة على المستويين العالمي والمحلي من ناحية، وعدم تمكن هيئات الحكم المحلي، خاصة في قطاع غزة، من تغطية جزء كبير من فواتير الكهرباء من ناحية أخرى. وبذلك يكون هذا البند قد شكل مصدراً لاستنزاف جزء غير بسيط من الموارد المالية المتاحة، كان من الممكن توجيهها نحو قطاعات إنتاجية أخرى. ورغم صعوبة التحكم في هذا البند، إلا أنه حظي باهتمام بالغ في محاولة لتقنينه وضبطه، والحد من تعاظمه، لما يشكله من عبء على الميزانية، وذلك من خلال بعض التدابير الرامية إلى تحسين تحصيل فواتير المرافق من قبل المجالس المحلية، وتنفيذ نظام شهادات الدفع⁽¹⁹⁾، والشروع في تنفيذ نظام حوافز جديد للبلديات⁽²⁰⁾، وتشجيعها على الدفع مباشرة إلى الشركات الإسرائيلية.

أما الإنفاق التطويري، فتكمن مشكلته في ضآلة المبالغ المخصصة له، قياساً على باقي بنود الإنفاق الأخرى، والتي لم تتجاوز 492 مليون دولار وفق خطة الإصلاح والتنمية. إضافة إلى كون الإنفاق الفعلي على هذا البند وفي أغلب السنوات عادة ما ينتهي بأقل مما يتم رصد، جراء العديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع المشار إليها في الموازنة. وخلال عام 2008 لم يتجاوز حجم الإنفاق الفعلي على هذا البند مبلغ الـ190 مليون دولار⁽²¹⁾، وبما يقل عن الأرقام المستهدفة في الموازنة بنحو 38.6%. خصص الجزء الأكبر منه للمشاريع والنشاطات التنموية الصغيرة غير المرتبطة بالقيود الإسرائيلية⁽²²⁾، والسريعة التنفيذ ضمن فترة لا تتجاوز الستة شهور، وتلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتجمعات الريفية، كبرنامج التعليم للجميع، وتأهيل شبكات ومرافق المياه والكهرباء، والمرافق الصحية، والطرق، والرياضة. ويعتمد تنفيذها على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل، والموارد المتاحة محلياً، لما لذلك من تأثير على الاقتصاد المحلي، والتخفيف من مستويات البطالة والفقر المرتفعة. ومن الجدير ذكره، أن استمرار تراجع حصة هذا الإنفاق له تأثيرات بالغة الخطورة على مجمل التكوين الرأسمالي، والأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي.

وبشكل عام، أظهرت تطورات كل من الإيرادات والنفقات العامة نجاح محاولات الحكومة في مجال تحسين إمكانات التحصيل، وزيادة الإيرادات وتجاوزها المستهدف في الموازنة. في مقابل إخفاق محاولاتها في مجال ضبط الإنفاق ومنع تجاوزه للسقف المحددة في الموازنة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع عجز الموازنة، ليصل إلى 1493 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 18.3% في العام المنصرم.

(18) يتمثل في الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية والإقراض غير المباشر المخصص من إيرادات المقاصة، والجزء الأعظم منه هو إقراض غير مباشر عن طريق خصم فواتير الخدمات العامة المتراكمة على الهيئات المحلية المتخلفة عن دفعها لصالح الشركات الإسرائيلية المزودة لهذه الخدمات مباشرة من إيرادات المقاصة الشهرية دون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية، وتقوم بعض الهيئات المحلية لاحقاً بتسديد بعض من متأخراتها لصالح السلطة.

(19) يقضي هذا النظام بحصول المستهلك على براءة ذمة من هيئات الحكم المحلي وشركات توزيع الكهرباء، قبل الحصول على الخدمات الحكومية المختلفة. تم تعليق العمل به في آذار 2008، ثم أستاذ في حزيران 2008 بعد أن حكم فيه لصالح الحكومة.

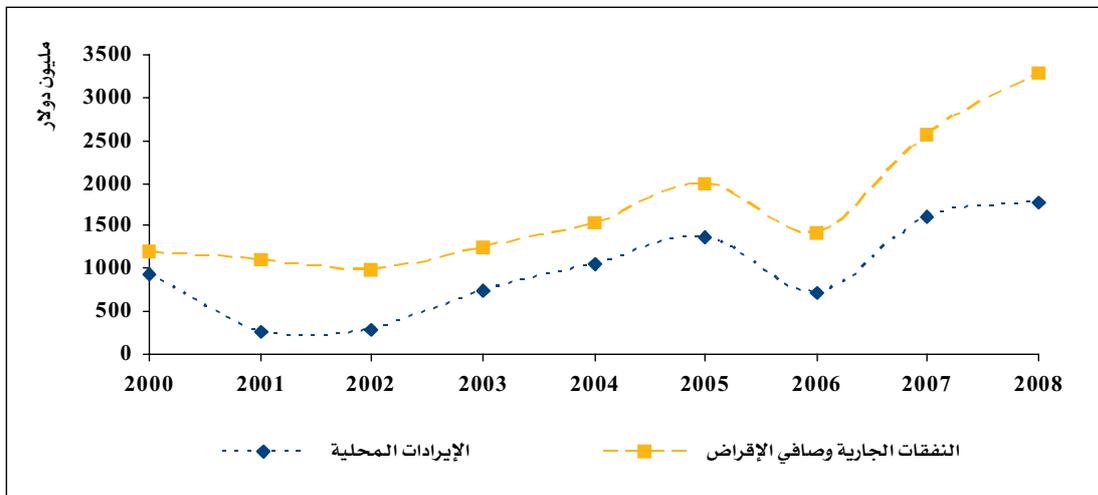
(20) يقوم هذا النظام على مبدأ حجب أموال المشروعات التنموية عن البلديات التي لا تقوم بتسديد كامل فواتير المرافق، مقابل تقديم حوافز (نسبة مئوية معينة من قيمة فواتيرها المسددة) للبلديات التي تلتزم بدفع كامل فواتيرها.

(21) يمثل تقديراً للمبالغ التي تم إنفاقها على المشاريع التطويرية، بما في ذلك المشاريع المنفذة من خلال وزارة التخطيط وبيكار.

(22) تحول هذه القيود دون تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية، خاصة الكبيرة منها والمتعلقة بالبنية التحتية، وتعتبر هذه المعوقات من الأسباب الرئيسة وراء انخفاض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

ومع الزيادة السخية في الدعم الخارجي، تمكنت الحكومة من تقليص هذا العجز وتحويله إلى فائض يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تجاوزت حصيلة إيراداتها (المحلية والخارجية) في عام 2008 إجمالي نفقاتها بحوالي ربع مليار دولار. استخدمت في تخفيض جزء من مديونيتها تجاه المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بحوالي 227 مليون دولار (منها نحو 30 مليون دولار دفعت فعلياً للمصارف، ومبلغ 197 مليون دولار وردت كعوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني لتسديد ديون السلطة الفلسطينية أدرجت تحت بند صافي التمويل من البنوك المحلية). تلك المديونية التي أخذت بالتراجع من 483 مليون دولار في عام 2006، إلى 422 مليون دولار في عام 2007، ثم عادت إلى الارتفاع من جديد لتصل في نهاية عام 2008 إلى حوالي 534 مليون دولار⁽²³⁾.

شكل (2-16) الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-6).

وفي ظل محدودية البيانات المتاحة حول وضع الدين العام، وعدم وجود ما يشير إلى قيام الحكومة باقتراض خارجي جديد خلال عام 2008، ومع تزايد المديونية الداخلية للحكومة، فمن المتوقع أن يطرأ ارتفاع على الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي، ليستحوذ على ما يزيد على 24% من الناتج المحلي الإجمالي (ملحق رقم 2-7).

وبشكل عام، جاءت غالبية التطورات في مالية الحكومة خلال عام 2008 في إطار محاولات تحقيق الاستقرار المالي، من خلال محاولة السيطرة على الإنفاق وإعادة بناء نظام حساب الخزينة الموحد. وفي الوقت الذي نجحت فيه هذه المحاولات في بعض الجوانب، كتأمين الإفراج عن عائدات المقاصة المحتجزة من قبل إسرائيل، والشروع في دفع المتأخرات، واستعادة زمام السيطرة على صافي الإقراض، أخفقت في جوانب أخرى، خاصة في مجالات تخفيض عدد موظفي القطاع العام، وتخفيض العجز الجاري في الموازنة.

(23) سلطة النقد الفلسطينية، بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة.

أما فيما يتعلق بالإصلاح المالي، فكان لزاماً على الحكومة أن تسعى جاهدة في عام 2008 لاستعادة ثقة المواطنين (بعد التراجع المؤسسي في عام 2006 والنصف الأول من عام 2007) وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لإصلاح النظام المالي، وتوفير أعلى معايير الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، من خلال إعادة هيكلة وزارة المالية وإنشاء دائرة الإدارة النقدية وإدارة الدين العام، وإنشاء دائرة المحاسب العام ووضع نظام محاسبي محوسب، واستحداث نظام إدارة للمعلومات المالية الذي أتاح إمكانية نشر تقارير شهرية حول وضع المالية العامة بدرجة عالية من الشفافية والمساءلة، تتسق مع المعايير المحاسبية الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال.

وبالنسبة لموازنة عام 2009، فالخلل الهيكلي في الإيرادات لا زال مستمراً، خاصة وأن مصدر معظم هذه الإيرادات يتمثل في الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات على حساب ضريبة الدخل والثروة، وأكثر من ثلثي هذه الإيرادات يعتمد على إيرادات المقاصة. أما النفقات فتتسم بسيطرة النفقات الجارية عليها، جراء ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب. وجاء انخفاض العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي نتيجة لانخفاض صافي الإقراض وليس النفقات الجارية.

خطة الإنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة

خلف العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في شهر كانون الأول 2008 خسائر بشرية ومادية فادحة، فسقط الآلاف ما بين شهيد وجريح، وتجاوزت التقديرات الأولية للخسائر المادية الملياري دولار. وبهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة استضافت الشقيقة مصر مؤتمراً دولياً في أوائل شهر آذار 2009، وبمشاركة 75 دولة، وبرعاية كل من مصر وفرنسا وإيطاليا والأمم المتحدة والجامعة العربية. وقدمت السلطة الفلسطينية لهذا المؤتمر خطة مقترحة «الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للعامين 2009 – 2010، اشتملت على برامج قدرت كلفتها بحوالي 2.8 مليار دولار لإنعاش مبكر للاقتصاد في غزة حسب الأولوية، وإعادة إعمار ما تم تدميره خلال فترة العدوان على غزة، إضافة إلى طلب لتمويل العجز الجاري في ميزانية السلطة الفلسطينية للعام 2009، المتوقع أن يتفاقم بسبب ازدياد الالتزامات على السلطة لتوفير الاحتياجات الطارئة للسكان في القطاع المدمر.

وتضمنت هذه الخطة تخصيص مبلغ 315 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في القطاع الاجتماعي كالرعاية الصحية والتغذية، والتعليم والرعاية الاجتماعية، وإعادة إعمار المساجد والكنائس والمراكز الثقافية المدمرة. ومبلغ 503 مليون دولار لقطاع البنية التحتية والإسكان لإعادة إعمار البيوت والمنازل المدمرة، وإصلاح الأعطال في شبكات المياه والصرف الصحي والطرق ونظم الاتصالات. أما الاقتصاد الذي زاد العدوان من ضعفه فقد خصص له مبلغ 412 مليون دولار، توزعت بين دعم لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 266 مليون دولار، لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وإصلاح شبكات الري والآبار المدمرة ودعم الثروة الحيوانية. ودعم لقطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى بنحو 146 مليون دولار، لإعادة إصلاح المنشآت المدمرة وإعطاء قروض لتغطية التكاليف التشغيلية والتوسعية للمنشآت الإنتاجية المختلفة، وتأهيل المرافق السياحية، وتعويض مشاريع القطاع الخاص المتضررة. كما تم تخصيص حوالي 68 مليون دولار لإعادة تأهيل وبناء المؤسسات العامة والبلديات والأسواق التجارية، ومنشآت المنظمات غير

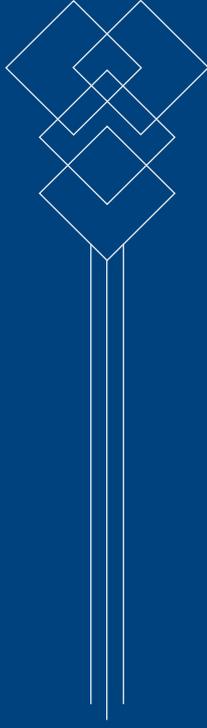
الحكومية. وقدرت احتياجات قطاع الموارد الطبيعية والبيئية بمبلغ 29 مليون دولار لإزالة آثار العدوان، ومعالجة المياه الملوثة، وإزالة النفايات والمخلفات المختلفة والتخلص منها.

كما طالبت الخطة بتخصيص مبلغ 1450 مليون دولار لدعم الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية في العام 2009، إذ من المتوقع أن يتفاقم العجز الجاري المقدر وفق موازنة العام 2009 (الذي بلغ 1.15 مليار دولار) نتيجة لتمويل الاحتياجات الطارئة المتزايدة في القطاع على خلفية العدوان والحصار الذي ما زال يشهده القطاع. واقترحت الخطة أن تتولى السلطة الفلسطينية الإشراف على برامج إعادة الإعمار، إلى جانب مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، والمؤسسات الدولية الأخرى العاملة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى القطاع الخاص الفلسطيني، على أن يكون الدور المحوري في تنفيذ برامج إعادة الإعمار للمصارف.

ولاققت هذه الخطة قبولاً وارتياحاً من المشاركين، تجلّى بصورة حشد مالي لدعم برامج الخطة بمبلغ 4.5 مليار دولار. وتعهد عدد من الدول بالالتزام بدفع المبالغ المترتبة عليها لصالح السلطة الفلسطينية والمتعهد بها سابقاً، ليصل مجموع ما تم جمعه في هذا المؤتمر إلى ما يزيد على الخمسة مليارات دولار، وتجاوز المبلغ المطلوب ضمن الخطة الفلسطينية المقدمة وفاق التوقعات. ومن المفترض أن تكون هذه الخطة مكملة لأهداف ورؤى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 - 2010 التي قدمت في مؤتمر باريس وتنتهجها الحكومة الفلسطينية منذ مطلع العام 2008.

الآفاق المستقبلية

تمثلت مهمة السلطة الوطنية الفلسطينية ووظيفتها الأساسية لغاية الآن في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القادرة على حماية ورعاية مصالح شعبها، وفي سعيها لإنهاء الاحتلال بكافة أشكاله. وإذا ما أريد المحافظة على استدامة الانجازات الاقتصادية، التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية، بمساعدة من المجتمع الدولي، وضمان استمرار تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني، فإن هذا الازدهار لن يتحقق إلا بتكاتف الجهود لتوفير الأسس السليمة والموارد المناسبة واستغلالها الاستغلال الأمثل، والعمل بكافة السبل المتاحة لتخلي إسرائيل فعلياً عن هيمنتها على حياة الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، ورفع الحصار وفتح المعابر بصورة دائمة وبما يوفر حرية الحركة التامة لكافة الأفراد والبضائع بشكل اعتيادي. وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وحريته واستقلاله وبناء دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967.



الفصل
الثالث

**أنشطة وإنجازات سلطة النقد الفلسطينية
خلال عام 2008**

نظرة عامة

حققت سلطة النقد الفلسطينية في ظل خطة التحول الإستراتيجي، التي شرعت بتنفيذها في منتصف عام 2006، تطوراً وتغيراً ملحوظاً في العديد من الأصعدة، خاصة في بنائها وأطرها المؤسسية والتنظيمية، وعلاقتها سواء مع المؤسسات الدولية بهدف الاستفادة من تجاربها، أو المحلية بهدف تجذير الثقافة المصرفية والوعي المصرفي. وغدت أكثر انفتاحاً على المجتمع المحلي، كالمجلس التشريعي من خلال التواصل مع أعضائه، والجامعات والمراكز البحثية والصحافة والمواطنين. وتضمن مسودة القانون الجديد لسلطة النقد المتوقع إقراره في الفترة القادمة من الجهات ذات الاختصاص على نظم حديثة للإدارة، باحتوائه على مبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، الكفيلة بجعل سلطة النقد مؤسسة تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها البشرية والمالية.

كما عملت سلطة النقد جنباً إلى جنب مع الجهاز المصرفي، وعلى كافة الأصعدة، خاصة التشريعية والتنظيمية منها، للمحافظة على سلامة هذا الجهاز، وتعزيز ثقة المتعاملين فيه، فارتفع عدد فروعها العاملة، ونمت موجوداته بشكل ملحوظ. وعلى صعيد آخر باشرت سلطة النقد بالخطوات والإجراءات الضرورية لتبني نظام مدفوعات وطني حديث ومتكامل، يضمن الإنجاز الفوري للمعاملات بين المصارف، ويوفر الخدمات الإلكترونية المؤتمتة لتسوية هذه المعاملات، بما في ذلك تقاص الشيكات، التي تتولى سلطة النقد في الوقت الراهن إدارة غرف مقاصتها، وتشرف على تنظيم عمليات الدفع بين المصارف وإتمام التسويات النهائية لهذه العمليات.

التطورات المؤسسية

أنشئت سلطة النقد الفلسطينية في نهاية العام 1994 كمؤسسة مستقلة، لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي⁽¹⁾. ومنذ ذلك التاريخ، تمارس سلطة النقد جزءاً من (وليس كل) المهام المناطة بأي بنك مركزي، تتركز على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء. وفي منتصف عام 2006، شرعت سلطة النقد في عملية إعادة هيكلة وتغيير داخلي يهدفان إلى تحويلها، في المدى المتوسط، إلى بنك مركزي حديث، كامل الصلاحيات.

ولهذه الغاية، تعمل سلطة النقد بشكل تدريجي على توسيع صلاحياتها الحالية، وتعزيز قدراتها الذاتية في المجالات المطلوبة، بما يمكنها مع الوقت من إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، بالإضافة إلى دورها المستشار الاقتصادي والمالي للسلطة الفلسطينية، وإسداء المشورة في مجال السياسة الاقتصادية لتتكامل مع الاستقرار النقدي والمالي القائم والمهام المساندة الأخرى. وبهذا تتمكن سلطة النقد من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وبالتالي المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية.

(1) يمثل الجانب الاقتصادي من اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في العام 1993 لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، حيث تعالج المادة الرابعة من الملحق الرابع لهذا الاتفاق المواضيع المالية والنقدية، وتشير بوضوح إلى مهام وصلاحيات السلطة النقدية المنشأة بموجب هذا الاتفاق.

أ. الأطر التنظيمية والقانونية

يتمثل الهدف الأساسي لسلطة النقد بموجب خطة التحول الإستراتيجي في تحقيق الاستقرار النقدي إلى جانب الاستقرار المالي. ويستدعي تحقيق هذا الهدف وجود إطار قانوني وتنظيمي داعم ومساند للهيكل التنظيمي الناشئ، سواء على مستوى سلطة النقد نفسها، أو على مستوى مؤسسات النظام المالي الخاضعة لمظلة رقابتها وإشرافها المباشر، وبما يضمن إيجاد نظام مالي مستقر وآمن وفعال يسهم في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الأراضي الفلسطينية.

فعلى مستوى سلطة النقد يتوجب أن يحتوي قانونها على أهداف واضحة قابلة للقياس (استقرار الأسعار)، وأدوات وصلاحيات كافية لتحقيقه (استقلالية الأداة)، ووسائل للمراقبة وإعداد ونشر التقارير الدورية حول كيفية تحقيقها (المساءلة). ولهذه الغاية، استحدثت سلطة النقد خلال عام 2008 مسودة قانون جديد لها، سيتم تقديمه في الوقت المناسب لجهات الاختصاص من أجل اعتماده والمصادقة عليه وفقاً للإجراءات التشريعية والقانونية المعتمدة. وتركز مسودة هذا القانون على ضمان استقلالية سلطة النقد في مجال اختصاصها، وتحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الصلاحيات لكافة الأطراف ذات العلاقة. كما تحتوي مسودة التشريع الجديد، إلى جانب تركيزها على مفهوم الاستقلالية، على مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة التي تتوافق مع أفضل المبادئ والممارسات الدولية.

أما على مستوى مؤسسات النظام المالي، فقد عملت سلطة النقد على دعم وتعزيز وتحسين كفاءة تنظيم ورقابة هذه المؤسسات، وبما يواكب التطورات الإقليمية والدولية. ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد بإجراء تعديلات جوهرية على قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، الذي لا يزال ساري المفعول إلى حين اعتماد القانون الجديد من الجهات ذات الاختصاص. كما أولت اهتماماً خاصة لتنظيم مهنة الصرافة، نظراً لحيويتها وتأثيرها على القطاع المالي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد بشكل عام. وتجسد هذا الاهتمام بإصدار نظام جديد لترخيص ورقابة مهنة الصرافة بقرار رئاسي بتاريخ 2008/12/1، ملغية بذلك قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2008 بتاريخ 2008/2/4، والقرار الوزاري رقم (1) لسنة 1997.

واستكمالاً للإطار التنظيمي الخاص بالمؤسسات الخاضعة لإشراف سلطة النقد، وضعت سلطة النقد نظاماً لترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض المتخصصة وفقاً للممارسات الدولية الفضلى بهذا الخصوص، وجاري العمل على اعتماده من الجهات ذات الاختصاص. وتشمل هذه المؤسسات كافة الجهات غير المصرفية التي تعمل على ممارسة نشاط الإقراض والتمويل الإسلامي، خاصة لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم. ويهدف هذا النظام إلى المحافظة على سلامة وفعالية أعمال مؤسسات الإقراض والتمويل المتخصصة، وبما يكفل المحافظة على استقرار القطاع المالي⁽²⁾.

ب. الأطر المساندة

يتطلب الهيكل التنظيمي الناشئ لسلطة النقد توفر مجموعة من النظم المساندة التي تتناسب مع الممارسات الفضلى، وذلك بهدف تسهيل عملية التنظيم، وبما يخدم تحقيق الهدف النهائي المتمثل

⁽²⁾ لمزيد من التفصيل حول هذه الأطر القانونية يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: www.pma.ps.

في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي. وتعتبر نظم إدارة الموارد البشرية والمالية من أبرز النظم المساندة التي تحتاجها سلطة النقد. ولهذه الغاية استحدثت سلطة النقد نظام حديث لموظفيها، شرعت في تطبيقه بعد اعتماده من قبل مجلس إدارتها في نيسان 2008. ويتيح هذا النظام لسلطة النقد أعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها البشرية، وفي تحديد الأسس والضوابط التي تتعلق بشؤون موظفيها، وحقوقهم وواجباتهم، بما في ذلك شروط ومواصفات التوظيف، والرواتب، والحوافز، والتأهيل والتدريب، والاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية، واستقطاب الكفاءات التي تخدم التوجهات المستقبلية لسلطة النقد.

وفي ظل عملية إعادة الهيكلة الداخلية وإعادة توزيع وتسكين الموظفين، وملئ الشواغر الوظيفية في مختلف دوائر وأقسام سلطة النقد، وصل عدد موظفي سلطة النقد في نهاية عام 2008 في كل من رام الله وغزة 248 موظفاً، موزعين على مختلف الدوائر والمكاتب التابعة لسلطة النقد (ملحق رقم 3-1). كما أحدثت سلطة النقد في ظل نظام موظفيها الجديد نقلة نوعية في البرامج التدريبية التي وفرتها لتطوير مهارات وقدرات موظفيها. ساعدها في ذلك تطوير وتعزيز علاقاتها مع العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية، خاصة المتخصصة منها، بهدف الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات، حيث أقامت علاقات تعاون فني مع العديد من البنوك المركزية المتقدمة في العالم، ومع المؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليين، والبنك المركزي الأوروبي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الإيطالي، وصندوق النقد العربي، وغيرها من المؤسسات المختصة في الوطن العربي وفي العالم.

كما يحتاج الهيكل التنظيمي الناشئ لسلطة النقد إلى توفر نظام مالي ومحاسبي حديث، بما في ذلك آليات إعداد الموازنة، والتقارير المالية، والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف مساعدة سلطة النقد على إدارة مواردها المالية والتحكم فيها، وكل مصادر التمويل الأخرى التي تقع تحت سيطرتها، وبالتالي مساعدتها على تحقيق هدفها النهائي. ولهذه الغاية، أعدت سلطة النقد بالتعاون مع بعض الخبراء الدوليين مسودة نظام مالي ومحاسبي حديث، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وحل هذا النظام بعد إقراره محل النظام القديم، ليشكل إطاراً مسانداً للهيكل التنظيمي الناشئ في سلطة النقد.

يعتمد النظام المحاسبي الحالي في سلطة النقد على الدولار الأمريكي لإعداد البيانات المالية، وفقاً لمبدأ الاستحقاق ومبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأراضي التي تظهر بالقيمة السوقية، وبما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة بشأنها. ويراعى في إعداد البيانات المالية قانون سلطة النقد، وتعاميمها وأنظمتها وقرارات مجلس الإدارة والمحافظ. وتظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاهتلاك المتراكم. ويتم اهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها (3 سنوات لكل من التحسينات على المباني المملوكة للغير وأصول المشروعات التطويرية، و4 سنوات لأجهزة وتجهيزات الحاسوب والبرمجيات الجاهزة، و5 سنوات لباقي الموجودات الثابتة الأخرى). أما النقدية وما يعادلها في بيان التدفقات النقدية فتتمثل في النقد وأرصدة الحسابات الجارية والودائع التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، بعد تنزيل الأرصدة مقيدة السحب وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر.

كما يتم تقييم كل من موجودات ومطلوبات سلطة النقد بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث تلك المعاملات، ويراعى في ذلك إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات الخاضعة لإعادة التقييم

يوميًا وحتى نهاية السنة. ويتم قيد فروقات التقييم في حساب "احتياطي إعادة التقييم"⁽³⁾ ولا تظهر في بيان الدخل، استناداً لنص المادة (64) من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997، إذ لا يتم إدراج الربح أو الخسارة الناشئة من تقييم الموجودات والمطلوبات المالية لسلطة النقد في بيان الدخل، وإنما يتم قيده مباشرة في حساب احتياطي إعادة التقييم الظاهر في الميزانية العامة، في حين تتطلب المعايير الدولية للتقارير المالية إدراج هذا الربح أو الخسارة في بيان الدخل مباشرة.

كما يتم تسجيل المنح الحكومية المستلمة من جهات خارجية كمنح مؤجلة في بند المطلوبات الأخرى، على أن يتم إطفاء هذا الرصيد إلى حساب إيرادات أخرى بقيمة النفقات التي يتم إنفاقها من هذه المنح وفقاً للشروط الواردة في العقد. كما تعتمد الإدارة مبدأ المراجعة الدورية للقضايا المقامة على سلطة النقد وتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه الالتزامات (إن وجدت) استناداً لرأي المستشار القانوني وقرارات مجلس الإدارة.

وتتولى لجنة الاستثمار في سلطة النقد رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات المالية سواء في الميزانية العامة أو خارجها، وذلك بموجب سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة. وتشمل هذه المخاطر: مخاطر معدلات الفائدة التي قد تنجم عن احتمال تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتقلبات أسعار الفوائد في السوق. ومخاطر أسعار الصرف التي قد تنجم عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية. ومخاطر السوق التي قد تحدث من تقلب قيمة الأدوات المالية في السوق. ومخاطر الائتمان التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر في الأداة المالية عن الإيفاء بالتزاماته. وتتبع سلطة النقد الفلسطينية سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

كما يحتاج الهيكل التنظيمي الناشئ في سلطة النقد لمساندة من نظام التدقيق الداخلي، الذي طرأت عليه خلال عام 2008 العديد من التحولات والتغيرات، خاصة تلك المتعلقة بآليات ومنهجيات التدقيق. تمثل أهمها في استخدام أحدث معايير وإجراءات التدقيق الدولية (Standards IIA)، التي تركز على منهجية التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) بدلاً من المنهجية السابقة المعتمدة على التدقيق التقليدي المسبق. وترافق مع ذلك، تحديث لنظم وسياسات التدقيق الداخلي لتناسب مع المنهجية الجديدة، وإعداد دليل سياسات وإجراءات عمل التدقيق الداخلي، وميثاق التدقيق الداخلي، وميثاق لجنة التدقيق واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

كما تم إعداد برامج التدقيق لمختلف دوائر سلطة النقد، وتعريف المخاطر على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى كل دائرة/قسم، وإجراء تحليل وتقييم لكافة أنشطة سلطة النقد (Risk Assessment)، وكذلك التعريف بأدوات الرقابة الموضوعية التي اعتمد عليها في إعداد خطة التدقيق التشغيلية. وتضمنت هذه الخطة إصدار تقرير أولي عن أعمال سلطة النقد (Evaluation Report) شاملاً أهم الملاحظات على إجراءات الرقابة والضبط الداخلي التي تحتاج إلى تطوير، والتوصيات الضرورية لمعالجتها.

⁽³⁾ يشتمل على أية أرباح أو خسائر تنتج عن تقلبات أسعار العملات أو الذهب وكافة العملات التي لا تعتمد كوحدة حسابية.

ج. النشاط المالي

حققت سلطة النقد خلال عام 2008 نمواً ملحوظاً في إجمالي موجوداتها التي ارتفعت بنحو 55.2% عما كانت عليه في عام 2007، لتصل إلى 1187.4 مليون دولار (ملحق رقم 3-3). وتعزى هذه الزيادة على وجه التحديد إلى الموجودات الخارجية التي تستحوذ على حوالي 82.3% من إجمالي موجودات سلطة النقد، بعد تزايدها بأكثر من الضعف، لتصل إلى 977 مليون دولار، على خلفية الارتفاع الكبير الذي طرأ على أرصدة (ودائع) سلطة النقد لدى المصارف في الخارج. إلى جانب الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات الخارجية، وبقيمة 137 مليون دولار، لتصل إلى 288.4 مليون دولار. وترتبط غالبية هذه الاستثمارات بمصارف إسلامية خارجية، إضافة إلى بعض الاستثمارات في أدوات وسندات الخزينة الأردنية التي بوشر التعامل فيها في عام 2008.

أما الموجودات المحلية التي تشكل نحو 16.4% من إجمالي موجودات سلطة النقد، فقد شهدت تراجعاً بنحو 36.7% عما كانت عليه في عام 2007، لتتخفف إلى 194.5 مليون دولار، على خلفية تراجع كل من أرصدة واستثمارات سلطة النقد لدى المصارف المحلية. فقد تراجعت أرصدة (ودائع) سلطة النقد لدى المصارف المحلية بما يزيد على 40%، والاستثمارات المحلية بما يزيد على 19%، لتتخفف إلى 49.5 مليون دولار، ممثلة باستثمارات سلطة النقد لدى المصارف الإسلامية المحلية.

وفي المقابل، جاءت الزيادة في جانب المطلوبات وحقوق الملكية من خلال الزيادة الكبيرة في حجم ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بقيمة 404.3 مليون دولار، وبنسبة 55.2%، لترتفع إلى 1091.3 مليون دولار. وتشكل هذه الودائع أهم مصادر أموال سلطة النقد، باستحواذها على نحو 92% من إجمالي مصادر الأموال. وتتشكل هذه الحسابات من الودائع والاحتياطيات الإلزامية للمصارف، حيث جاء التزايد في الاحتياطيات الإلزامية البالغ 22.6% على خلفية الارتفاع في حجم الودائع غير المصرفية لدى المصارف بنسبة 14.2%، وأدت بدورها إلى تزايد السيولة لدى المصارف، وبالتالي إيداع جزء منها لدى سلطة النقد، الأمر الذي تمخض عنه هذا الارتفاع في حجم ودائع المصارف لدى سلطة النقد.

كما ارتفعت حقوق الملكية بنسبة 23.6%، لتصل إلى 79.6 مليون دولار، جراء رفع رأس المال المدفوع إلى 45 مليون دولار، إلى جانب التزايد في الاحتياطيات المختلفة إلى 34.6 مليون دولار. ومع ذلك تراجعت مساهمة حقوق الملكية إلى 6.7% من إجمالي مصادر الأموال المتاحة لسلطة النقد، مقارنة مع 8.4% في عام 2007.

وأظهر بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد (ملحق 3-4) تراجعاً طفيفاً في حجم الإيرادات المتحققة بنحو 0.8 مليون دولار قياساً على إيرادات عام 2007. جاء على خلفية انخفاض صافي الفوائد وعوائد الاستثمار جراء التراجع في معدلات أسعار الفوائد على الودائع عالمياً⁽⁴⁾، وذلك على الرغم من تزايد حجم الأموال المتاحة لدى سلطة النقد للاستثمار محلياً وخارجياً بنحو 125.3 مليون دولار عما كان عليه في العام السابق. كما تراجعت النفقات التشغيلية بحوالي 0.8 مليون دولار، لتتخفف إلى 8.6 مليون دولار، جراء تراجع في حجم نفقات الموظفين نتيجة لانتهاج العمل في برنامج إنهاء الخدمة الاختياري المبكر الذي

(4) تراجع معدل الفائدة الرسمي في الولايات المتحدة من 4.25% في عام 2007 إلى 0.13% في نهاية عام 2007، وفي منطقة اليورو من 4.0% إلى 2.5%، وفي بريطانيا من 5.5% إلى 2.0%، وفي اليابان من 0.5% إلى 0.1% خلال نفس الفترات.

ترافق مع عمليات إعادة الهيكلة التي تم استكمالها. وأظهر صافي النشاط المالي لسلطة النقد تحقيق أرباح تشغيلية صافية بقيمة 16.2 مليون دولار. وبعد أخذ النفقات غير الاعتيادية (قضية الحجز على الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وتعديلات السنوات السابقة) بعين الاعتبار، يصل صافي الأرباح المتحققة إلى 15.4 مليون دولار، وهو ما يفوق مثيلة المتحقق في عام 2007 بنحو 0.8 مليون دولار.

العلاقة مع الجهاز المصرفي

استمرت سلطة النقد بانتهاج سياسة التحاور والتشاور والنقاش في دعم وتعزيز علاقاتها مع القطاع المصرفي الفلسطيني. وفي هذا الإطار عقدت سلطة النقد خلال عام 2008 خمسة اجتماعات تشاورية، ركزت على الجوانب المصرفية الهامة في الجهاز المصرفي الفلسطيني كالحوكمة، والتطورات في نظام المدفوعات، والتطورات الفنية لمكتب المعلومات الائتماني، والعلاقة مع المصارف الإسرائيلية. إضافة إلى مختلف المستجدات على الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة في مجال تطبيقات بازل II.

وأثمرت جهود هذا التعاون عن زيادة التكوين الرأسمالي للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، استناداً إلى خطط متفق عليها مع المصارف تم بموجبها رفع رؤوس أموالها من 20 مليون دولار، إلى 35 مليون دولار كحد أدنى، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع إجمالي رأس المال المدفوع للمصارف إلى 633.3 مليون دولار⁽⁵⁾، وذلك بخلاف الزيادة الناجمة عن رسملة الأرباح المتوقعة لبعض المصارف. كما حرصت سلطة النقد على متابعة ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة ضمن خطط عمل وإطار زمني للمعالجة والتصويب.

وانطلقت في إطار هذا التعاون فعاليات مؤتمر فلسطين المصرفي الدولي الثالث، الذي حمل عنوان «بازل II وتحديات التطبيق، وبمشاركة العديد من الخبراء الدوليين من ذوي الاختصاص. وتناولت بعض فعاليات هذا المؤتمر مواضيع عن بازل II، والمخاطر، والمتابعة الرقابية لرأس المال، وانضباط السوق (متطلبات الإفصاح والشفافية). كما ركز بعضها الآخر على التحديات التي تواجه المصارف الفلسطينية في التطبيق، والإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد في إطار تطبيق بازل II وأركانه المختلفة.

أ. التعليمات الرقابية

حظي الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال عام 2008 بمزيد من الاهتمام من قبل سلطة النقد، التي سعت بكافة الوسائل والسبل المتاحة لتحديد هذا الجهاز عن تبعات وتداعيات بعض الصدمات الخارجية، وبالأخص الأزمة المالية العالمية، ونقص أوراق النقد. فالأزمة المالية العالمية التي تمخضت عن حالات إفلاس لكبرى المصارف في العديد من دول العالم، لم يكن لها ذلك التأثير السلبي الكبير على الجهاز المصرفي الفلسطيني.

⁽⁵⁾ بيانات الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني لعام 2008.

صندوق رقم (1)

الحوكمة

تعرف الحوكمة على أنها "مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حصيفة، بما يكفل الحفاظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة، وبشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي".

ومن منطلق إيمان سلطة النقد بأهمية هذه المبادئ، تضمنت خطة التحول الإستراتيجي (التي شرعت سلطة النقد في تنفيذها منذ منتصف عام 2006) على مجموعة من السياسات والإجراءات الجديدة التي تحتوي على أسس ومبادئ الحوكمة والممارسات الدولية الفضلى، الكفيلة بجعل سلطة النقد مؤسسة تتمتع بأعلى درجات الشفافية والمساءلة في إدارة مواردها المالية والبشرية. وقد استنبطت هذه السياسات والإجراءات من التشريعات في سلطة النقد بهدف وضع قواعد يتم تطبيقها على كافة أجزاء سلطة النقد، وتحدد الواجبات والمسؤوليات وآليات رفع التقارير بما يتوافق مع القوانين ذات العلاقة وبما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية لضمان الشفافية، والمساءلة، والسلامة في جميع الأعمال.

وفي هذا السياق، جاء تركيز القانون الجديد لسلطة النقد وقانون المصارف، والتعليمات الصادرة بمقتضاهما، معززاً لرؤية سلطة النقد، باحتوائهما على أسس ومبادئ الحوكمة السليمة، وبما يكفل سلامة العمل المصرفي وحماية أموال المودعين في الأراضي الفلسطينية، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

وتتويجاً لهذه الرؤية، قامت سلطة النقد بإصدار دليلاً متكاملاً لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لما لهذه المبادئ من أثر على تحسين وتطوير الأداء المصرفي، وبما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال الحكم المؤسسي الجيد. وجاء هذا الدليل لتحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:

تعزيز وعي المصارف بموضوع الحكم الجيد، وخلق إجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.

وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة في القوانين ذات الصلة.

توفير الإرشادات لإدارة المصارف حول كيفية تحقيق الالتزام بأفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى.

واشتمل هذا الدليل على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم الجوانب الإدارية والمؤسسية المتعلقة بعضوية مجلس الإدارة، ودور مجلس الإدارة وتشكيله، والتدقيق الداخلي والخارجي، وإدارة المخاطر، والشفافية والإفصاح، والمكافآت والتمويضات، ودور حقوق المساهمين، ودور وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وأخلاقيات وسلوك العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل لا يعتبر بديلاً عن قيام المصارف بتطوير مواثيق حوكمة داخلية، تحدد فيها آليات وإجراءات التزامها بمتطلبات الحوكمة السليمة الواردة فيه، أو أية معايير إضافية يرى المصرف إمكانية تطبيقها، بما لا يتعارض مع التشريعات السارية في فلسطين.

ويعود الفضل في ذلك إلى الضوابط الاحترازية التي وضعتها سلطة النقد للتحكم في التوظيفات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالالتقييد بالحدود القصوى لتوظيف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية (التعميم رقم 2007/170)، تلاها تعليمات أكثر تشدداً في نهاية عام 2008 (تعليمات 2008/5)، ومنع تركيز هذه الأصول على مستوى الدولة الواحدة، وعلى مستوى المؤسسة الواحدة، وعلى مستوى العملة الواحدة، وذلك للتقليل من المخاطر القطرية ومخاطر الطرف المقابل. كما يفرض هذا التعميم حداً لنسبة القروض العقارية في حواضن المصارف، وبقيد التداول في المشتقات.

ساهمت الضوابط الاحترازية التي وضعتها سلطة النقد للتحكم في التوظيفات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالالتقييد بالحدود القصوى لتوظيف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية، وما تلاها من تعليمات أكثر تشدداً في نهاية عام 2008، ومنع تركيز هذه الأصول على مستوى الدولة الواحدة، وعلى مستوى المؤسسة الواحدة، وعلى مستوى العملة الواحدة، في التقليل من المخاطر القطرية ومخاطر الطرف المقابل.

أما فيما يتعلق بمشكلة نقص أوراق النقد جراء الصعوبات التي فرضتها إسرائيل منذ بداية العام على عملية نقل أوراق النقد من المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى فروعها العاملة في القطاع، فقد عملت سلطة النقد بكافة الوسائل والسبل المتاحة لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك الاتصال مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسهم اللجنة الرباعية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك إسرائيل، وذلك في بهدف التخفيف من تداعيات هذه المشكلة، وتأمين النقد الكافي لفروع المصارف العاملة في قطاع غزة لتغطية التزاماتهم من رواتب موظفي القطاع العام ورواتب الإتحاد الأوروبي والمساعدات الأخرى. ونجحت سلطة النقد بإدخال كميات متتالية من أوراق النقد إلى فروع المصارف العاملة في القطاع. ولا تزال المحادثات والجهود متواصلة لغايات التوصل إلى حلول جذرية لهذه المشكلة.

وعلى صعيد الجوانب المنظمة للعمل المصرفي، وجعلها أكثر توافقاً مع الممارسات المصرفية الفضلى في الساحة الدولية. فقد تمخضت المراجعة الشاملة التي قامت بها سلطة النقد لكافة تعليماتها الرقابية، وبالتشاور المتواصل مع المصارف وجمعية البنوك، عن إصدار مجموعة من التعليمات الجديدة تبعاً، والمعدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والسياسات الرقابية التحوطية، لتحل محل التعاميم والمذكرات والقرارات ذات العلاقة الصادرة في أوقات سابقة. وتمحور تركيز هذه المجموعة من التعليمات الجديدة على الجوانب والقضايا التالية:

التسهيلات والمخصصات والضمانات، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/1)، بتاريخ 2008/1/20. وتضمنت هذه التعليمات كل ما يتعلق بكيفية احتساب المخصصات وتصنيفها، وأنواع ونسب الضمانات المقبولة، وغيرها من الأحكام التي تنظم آلية تكوين مخصصات الديون في المصارف.

الترخيص، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/2)، بتاريخ 2008/2/28. وتركز هذه التعليمات على معالجة مواضيع عقود التأسيس والنظام الأساسي للمصارف، ترخيص المصارف والفروع والمكاتب، رسوم الترخيص، لكي تتماشى مع الممارسات المصرفية الفضلى في هذا المجال.

النقل والإغلاق، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/3)، بتاريخ 2008/4/20. وتنظم هذه التعليمات شروط وإجراءات نقل وإغلاق المصارف لإدارتها أو فروعها أو مكاتبها، لكي تتماشى مع الممارسات المصرفية الفضلى في هذا المجال.

صندوق رقم (2)

مؤتمر فلسطين المصرفي الدولي الثالث

(بازل II وتحديات التطبيق)

عقدت سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع جمعية البنوك في فلسطين مؤتمر فلسطين المصرفي الدولي الثالث الذي جاء تحت عنوان: "بازل II.. وتحديات التطبيق" في أواخر شهر تشرين الثاني 2008، وبمشاركة عدد من الشخصيات المصرفية العالمية والإقليمية والمحلية، ويحضر عدد من رجال الأعمال والعاملين في القطاع المصرفي.

وجاء هذا المؤتمر في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطة النقد لتطبيق أفضل الممارسات المصرفية والرقابية الدولية، ولمناقشة آفاق وتطلعات سلطة النقد تجاه تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II وما تضمنته من مستجدات وتطورات، سواء على صعيد تعزيز الملاءة ومنهجيات قياس وضبط المخاطر المختلفة أو على صعيد المتابعة الرقابية لرأس المال والإفصاح والشفافية وانضباط السوق.

يشار إلى أن تطبيق متطلبات بازل II يقتضي وقبل كل شيء اختبار وتحقيق شروط مسبقة لعملية التطبيق من ناحية مدى ملائمة البيئة القانونية والتنظيمية، ومدى توفر النظم والآليات اللازمة لذلك، والمقارنة ما بين المنافع والتكاليف في تطبيق هذه المتطلبات الجديدة. كما يلزم تهيئة المصارف وسلطة النقد لعملية التطبيق من حيث تعزيز قدرات ومؤهلات الكوادر البشرية والتقنيات والبرمجيات اللازمة لذلك.

وضمن فعاليات هذا المؤتمر، تم عقد ست جلسات لمناقشة المحاور الرئيسية المتمثلة في: الآثار العملية لتطبيق عملية الإشراف والرقابة، الذي بين المنافع التي ستعود على السلطات التنظيمية عند التركيز على الدعامة الثانية من أجل التمكن من تقدير كافة المخاطر التي تواجه كل مصرف بشكل فردي، وبذلك يتم وضع متطلبات دنيا لرأس المال لكل مصرف على حده. كما تم التمييز بين الأنواع المختلفة للمؤسسات المالية، وبالتالي الطلب من كل مؤسسة وضع نموذج لكافة المخاطر التي تواجهها. واستعرض قائمة فحص «check-list» للمسائل الهامة التي على السلطات التنظيمية أخذها بعين الاعتبار عند تحديد المستوى الأدنى للملائم لرأس المال الذي يجب على المؤسسة المالية أن تحتفظ به.

أما المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان مخاطر الائتمان مع التركيز على الاعتبارات العملية للطريقة المعيارية، في حين جاء المحور الثالث ليتحدث عن مخاطر السوق مع التركيز على الطريقة المعيارية، الذي وضع بأن مخاطر السوق تكمن في العديد من جوانب العمل، بما يشمل السجل المصرفي، والمشتقات، وعمليات تمويل الأوراق المالية. بالإضافة إلى الطرق المفترضة لاحتساب رأس المال المخصص للمخاطر العامة والخاصة التي تتصف بالقصور. وسلط الضوء على بعض الرسائل الأساسية التي يتوجب على كل من إدارة المؤسسات والسلطات التنظيمية التركيز عليها.

أما المحور الرابع الذي جاء بعنوان المخاطر التشغيلية مع التركيز على الطريقة الأساسية والطريقة المعيارية، فقد تم من خلاله مراجعة أهم المخاطر التي لم يتم ذكرها، وتقديم أمثلة عن سوء إدارة هذه المخاطر وتأثيرها الكبير على رأس مال. بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى أهم الطرق المسموحة وفقاً لبازل II لتخصيص رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، والإجراءات والتدابير الوقائية لحماية البنوك الإقليمية والعالمية بما يحد من تأثير المخاطر التشغيلية.

واستعرض المؤتمر في محوره الخامس مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، امن خلال عرضه لمقياس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الذي صدر في عام 2005، بشأن كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية. وتم مراجعة معايير قياس كفاية رأس المال المتعلقة بالمنتجات والخدمات الإسلامية وتشمل الائتمان، السوق، المخاطر التشغيلية وحسابات الاستثمار. وتم فيه أيضاً تقديم عرض موجز لآخر المستجدات في المعايير التي صدرت في عام 2008 والمتعلقة بكفاية رأس المال في الصكوك والاستثمار العقاري.

وخلصت المحاور بعرض حالة عملية لتطبيق بازل II، (حالة المغرب)، باستعراض الخطوات التي قام بها بنك المغرب تمهيداً لتطبيق بازل II، والنتائج التي تمخضت عن عملية تطبيق بنك المغرب لهذا المعايير، والتي أشارت إلى تحسن في أداء المصارف على مستوى تدبير المخاطر والحوكمة.

إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/4)، بتاريخ 2008/6/9. وعالجت هذه التعليمات مواضيع إدارة المصرف، والتدقيق الداخلي والخارجي، ومراقبة الامتثال، والإفصاح وانضباط السوق، وأخلاقيات وسلوك العمل.

رأس المال والاحتياطات والتسهيلات والاستثمارات والمؤشرات المالية والمصرفية، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/5)، بتاريخ 2008/12/29. واشتملت على التعليمات النازمة لكفاية رأس المال، وحصص الملكية في رأس مال المصارف، والاستثمار في أسهم الشركات، والاحتياطي الإلزامي⁽⁶⁾، واحتياطي المخاطر، والائتمان وأحكامه، والتوظيفات الخارجية، والتعامل بالمشتقات والهامش للمعادن الثمينة (الذهب والفضة)، والسيولة، ومخاطر مراكز العملات، تعليمات العمولات والرسوم

إدارة المخاطر، التي صدرت بموجب تعليمات رقم (2008/6)، بتاريخ 2008/12/29. وتناولت المخاطر المصرفية، وإدارة المخاطر، وخطوات قياس وإدارة المخاطر، ومبادئ ومعايير إدارة المخاطر.

كما أصدرت سلطة النقد، بالإضافة إلى هذه التعليمات، 153 تعميماً لتنظيم سير العمل المصرفي وفقاً للتطورات والمستجدات التي حدثت خلال عام 2008، سواء في جانب التطوير المستمر للتعليمات الرقابية بما يتواءم مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، أو في مجال معالجة التطورات والأحداث الأنية التي حدثت خلال العام.

وفي إطار تعزيز مبادئ الحكم المؤسسي الحصري، وتعزيزاً للشفافية والإفصاح طلبت سلطة النقد من المصارف، بموجب التعميم رقم 2008/16، بتاريخ 2008/1/29، إتباع نظام رقابة مصرفية حصرية، والالتزام التام بأحكام القانون بما يكفل المحافظة على الجهاز المصرفي الفلسطيني واستقراره. ويذكر في هذا الشأن، أن سلطة النقد أعدت مبادئ خاصة بحوكمة المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، صدرت في دليل متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف بتاريخ 2009/2/26.

كما أصدرت سلطة النقد في سياق الشفافية والإفصاح التعميم رقم (2008/11) بتاريخ 2008/1/15، حول النموذج الموحد الجديد للبيانات المالية الختامية. ويمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح الواجب على المصارف الالتزام بها، دون أن يعفي المصرف أو المدقق الخارجي من الالتزام بأية متطلبات إفصاح أخرى انسجاماً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما حددت سلطة النقد في التعميم رقم (2008/68) بتاريخ 2008/5/7 قائمة أسماء المدققين الخارجيين المعتمدين لديها لتدقيق بيانات المصارف لعام 2008.

ولتحسين الأدوات المستخدمة في الرقابة والتحليل المكتبي بما في ذلك أتمتة التقارير الرقابية الدورية، تم إعادة تحديث نماذج البيانات المالية والإحصائية وأتمتتها من خلال تحويلها إلى ملفات الكترونية، تنظم وتسهل عملية تبادل البيانات بين سلطة النقد والمصارف، وتجعل العملية الرقابية أكثر دقة وسهولة، وذلك وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2008/6)، بتاريخ 2008/1/9، والتعميم رقم (2008/54)، بتاريخ 2008/3/31. وبذلك تكون سلطة النقد قد ألغت الملف الشهري للبيانات

⁽⁶⁾ تبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي على كل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي 9% لكل منهما، وعلى الشيقل الإسرائيلي 8%.

المالية المعروف (B.S)، وكشف المخصصات القديم اعتباراً من 2008/1/31، واعتماد الملف الشهري الجديد المعروف باسم (call report) وذلك وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2008/12) بتاريخ 2008/1/17. كما بدأت العمل بالتعليمات الجديدة رقم (2008/1) المشار إليها أعلاه، المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة. كما أصدرت التعميم رقم (2008/57)، بتاريخ 2008/4/8، لتعريف المصارف بإصدار سلطة النقد لنشرة دورية موحدة لأسعار صرف العملات اعتباراً من 2008/4/6، وضرورة اعتماد المصارف على هذه النشرة لأغراض إعداد البيانات المالية.

وفي إطار التواصل الدائم مع المجتمع المحلي، والحرص والتفهم الكامل للظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، خاصة قطاع غزة، طلبت سلطة النقد من المصارف مراعاة ظروف موظفي القطاع العام، وعدم استقطاع أية عمولات مقابل الشيكات المعادة المسحوبة على حساباتهم، وعدم احتساب عدد الشيكات المعادة ضمن متطلبات الإدراج على قائمة حسابات محدودتي التصرف، أو القائمة السوداء⁽⁷⁾، جراء التأخر في صرف رواتب بعض الأشهر خلال عام 2008. كما حرصت سلطة النقد على حماية أموال وحسابات صغار السن (القصر) لحين بلوغهم سن الرشد القانونية، فأصدرت التعميم رقم (2008/99)، بتاريخ 2008/8/4، لتوحيد آلية فتح هذه الحسابات لدى جميع المصارف، والذي جاء على خلفية التباين الواضح بين المصارف في معالجة هذه الحسابات. وجاء إصدار التعميمين (2008/113) بتاريخ 2008/9/24، و(2008/123) بتاريخ 2008/10/20، حول شركات الوساطة في أسواق العملات العالمية العاملة في الأراضي الفلسطينية⁽⁸⁾، والرقابة على حساباتها لدى المصارف، في إطار حرص سلطة النقد على أموال المواطنين وعدم وقوعهم فريسة للنصب والاحتيال، نظراً لعدم وجود رقابة على أعمال هذه الشركات. ويذكر في هذا الشأن أن سلطة النقد قامت بتحذير المواطنين أكثر من مرة من التعامل مع هذه الشركات في الصحف المحلية.

ب. سياسة التفرع

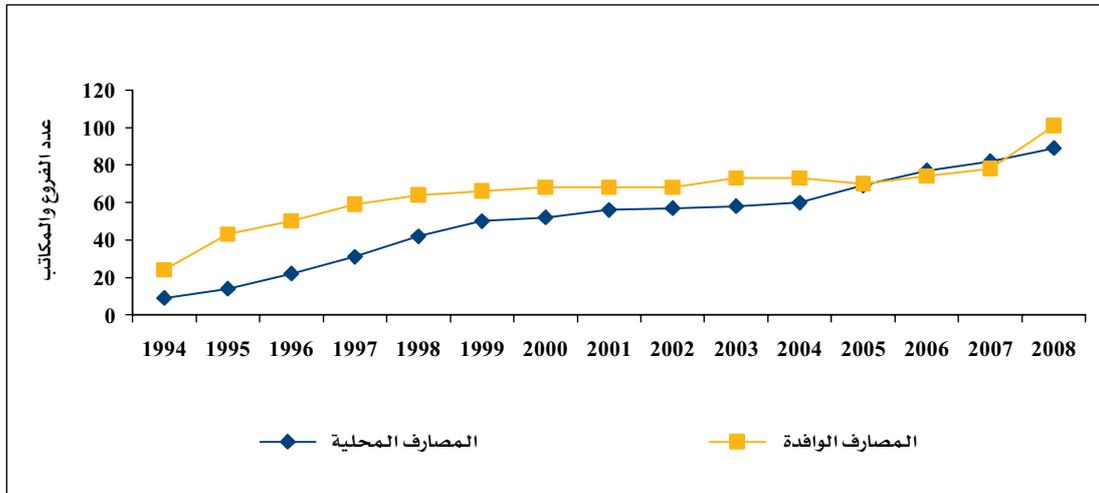
تواصل نمو شبكة الفروع والمكاتب العاملة في الأراضي الفلسطينية، ببلوغها الـ190 فرعاً ومكتباً، تتبع إلى 21 مصرفاً، موزعة على مختلف التجمعات ذات الثقل الاقتصادي والكثافة السكانية (ملحق 3-5). فقد تم خلال عام 2008 ترخيص 30 فرعاً ومكتباً جديداً، سبعة منها للمصارف المحلية (مكتبتين لبنك فلسطين، مكتب لبنك الاستثمار الفلسطيني، فرعين لبنك القدس، فرعين لبنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة)، وثلاثة وعشرين فرعاً ومكتباً للمصارف الوافدة (22 مكتب وفرع لبنك الأردن، منها 17 مكتب نقد في دوائر السير، وفرع للبنك العقاري المصري العربي). وبذلك ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف المحلية إلى 89 فرعاً ومكتباً، لتشكل نحو 46.8% من الإجمالي، مقابل 101 فرع ومكتب للمصارف الوافدة، وبنسبة 53.2% من الإجمالي.

(7) يتم الإدراج على قائمة محدودتي التصرف عند بلوغ عدد الشيكات المترتبة 10 شيكات، في حين إذا بلغت الشيكات المترتبة 15 شيكاً يتم الإدراج على القائمة السوداء.

(8) صدر قرار حظر عمل هذه الشركات عن مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (29) بتاريخ 2007/11/19.

وتتوزع شبكة الفروع والمكاتب المصرفية بنسبة 75.2%، و24.2% ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعمل المصارف المنتشرة في الضفة الغربية من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 144 فرعاً ومكتباً (102 فرعاً، و42 مكتباً). في حين تعمل المصارف المنتشرة في قطاع غزة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 46 فرعاً ومكتباً (33 فرعاً، و13 مكتباً)⁽⁹⁾. كما تعمل في الأراضي الفلسطينية المؤسسة المصرفية الفلسطينية من خلال فرعين، الأول في رام الله، والثاني في غزة، ويقتصر نشاطها المصرفي على منح القروض فقط دون جذب الودائع. وفي ظل سياسة التفرع والتوسع في شبكة الفروع والمكاتب المصرفية ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) إلى 240 جهازاً، منها 50 جهازاً تعمل في قطاع غزة.

شكل (1-3) فروع ومكاتب الجهاز المصرفي خلال الفترة (1994-2008)



المصدر: ملحق رقم (3-3).

وعلى صعيد آخر، بلغ عدد الصرافين العاملين في الأراضي الفلسطينية، المسجلين لدى سلطة النقد 262 صرافاً، منهم 182 صرافاً في الضفة الغربية، و80 صرافاً في قطاع غزة (ملحق رقم 3-6). وفي ظل الخطوات الحثيثة التي تقوم بها سلطة النقد لحث الصرافين على الترخيص والالتزام بتعليماتها الصادرة، ارتفع عدد الصرافين المرخصين إلى 197 صراف، أو ما نسبته 75.2% من إجمالي الصرافين، إذ تم ترخيص 154 صراف، أو 84.6% من إجمالي الصرافين العاملين في الضفة الغربية، وحوالي 43 صراف، أو 53.8% من إجمالي الصرافين العاملين في قطاع غزة، مقارنةً مع 189 صرافاً في عام 2007 (140 صراف في الضفة و49 صراف في غزة).

⁽⁹⁾ يأخذ التفرع المصرفي شكل الفرع، أو المكتب، وتعمل المكاتب بنوعيتها (المصرفية والنقد) تحت مظلة الفروع التابعة لها. ويقتصر عملها على خدمة العملاء، وتدمج ميزانيتها ضمن ميزانية الفرع. والفرق الأساسي بين الفرع والمكتب، أن المكتب لا يقوم بمنح الائتمان أو إصدار وإدارة وسائل الدفع (بطاقات الدفع والائتمان والشيكات والخدمات البنكية الإلكترونية) وإنما يستلم طلبات هذه الخدمات ويرفعها للفرع. أما مكتب النقد فيقتصر عمله على الإيداع والسحب النقدي وبيع وشراء العملات وتحصيل الرسوم نيابة عن الحكومة والمؤسسات العامة فقط. لمزيد من التوضيح حول هذه المهام أنظر التعميم رقم (2007/205).

ج. خدمة المعلومات الائتمانية (Credit Bureau)

سعت سلطة النقد خلال عام 2008 بخطوات حثيثة لإطلاق نظام خدمة المعلومات الائتمانية، ووقف العمل بنظام خدمة الأخطار المصرفية (النظام القديم) والتعليمات ذات العلاقة، وذلك استناداً إلى التعميم رقم (2008/39)، الصادر بتاريخ 2008/3/12. وحددت بتاريخ 2009/3/25 شروط استخدام موقع خدمة المعلومات الائتمانية، التي جاءت في تعميمها رقم (2008/47). وعقدت بتاريخ 2008/3/25 ورشة عمل في كل من رام الله وغزة لتدريب موظفي التسهيلات الائتمانية على كيفية استخدام الموقع الإلكتروني لخدمة المعلومات الائتمانية. ومع استكمال التعديلات النهائية على النظام، أعلنت سلطة النقد بتاريخ 2008/4/13 عن إطلاق هذه الخدمة على موقعها الإلكتروني، وإتاحتها للمصارف من خلال الشبكة الإلكترونية التي تربط سلطة النقد بالمصارف. ويوفر نظام خدمة المعلومات الائتمانية الجديد قاعدة بيانات شاملة عن الأفراد والشركات والمؤسسات المقترضة وكفلائهم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال خدمات الائتمان.

وقد توسعت قاعدة بيانات مكتب معلومات الائتمان بشكل ملحوظ خلال عام 2008، باحتوائها على كافة أنواع التسهيلات في القطاع المصرفي وفق أفضل الممارسات الدولية. وتضم هذه القاعدة معلومات عن 99,645 مقترض، و68,099 كفيل، بإجمالي قدره 167,744 عميل. كما تشتمل هذه القاعدة على 141,040 ملف تسهيل. وتعتبر عملية الاستعلام بموجب هذا النظام عملية إجبارية لغايات استكمال إجراءات دراسة طلب الاقتراض، حيث وصل عدد الاستعلامات خلال عام 2008 إلى حوالي 80,424 وبمعدل 6,702 استعلام شهري، وشكلت نسبة الاستعلامات الناجحة⁽¹⁰⁾ حوالي 72%، مقارنة مع 24% في عام 2007⁽¹¹⁾.

توسعت قاعدة بيانات مكتب معلومات الائتمان بشكل ملحوظ خلال عام 2008، والتي تضمنت معلومات عن 99,645 مقترض، و68,099 كفيل، بإجمالي قدره 167,744 عميل. واشتملت على 141,040 ملف تسهيل. وتعتبر عملية الاستعلام بموجب هذا النظام عملية إجبارية لغايات استكمال إجراءات دراسة طلب الاقتراض، حيث وصل عدد الاستعلامات خلال عام 2008 إلى حوالي 80,424 وبمعدل 6,702 استعلام شهري، وشكلت نسبة الاستعلامات الناجحة⁽¹²⁾ حوالي 72%، مقارنة مع 24% في عام 2007.

نظام المدفوعات

تحظى عملية أتمتة العمل المصرفي واستخدام النظم والرسائل الإلكترونية المتقدمة بأهمية خاصة لدى سلطة النقد. فهي من ناحية تساعد في التغلب على جوانب الضعف والقصور التي تعترض نظام المدفوعات الفلسطيني الحالي⁽¹³⁾. وتعتبر من ناحية أخرى، ضرورة ملحة لتطوير فعالية الخدمات المصرفية وتسريع الإنجاز، والتقليل من

(10) تمثل عدد الاستعلامات التي يتم إيجاد معلومات عنها في النظام منسوبة إلى مجموع الاستعلامات الكلية.

(11) قاعدة بيانات مكتب المعلومات الائتمانية، سلطة النقد الفلسطينية.

(12) تمثل عدد الاستعلامات التي يتم إيجاد معلومات عنها في النظام منسوبة إلى مجموع الاستعلامات الكلية.

(13) الرواتب والفواتير تدفع إلى حد ما بشكل إلكتروني، لكن النظم الموجودة في المصارف لا تتوافق مع بعضها البعض، كما أن البنية التحتية للصراف الآلي.

المخاطر المصرفية في المعاملات على الصعيد الداخلي والخارجي. ومن ناحية ثالثة، يعتبر وجود جهاز مصرفي ونظام مدفوعات فعال بمثابة الآلية التي يتم من خلالها تطبيق السياسة النقدية وتنفيذ قراراتها. وكلما زادت درجة استجابة وفعالية هذه النظم، كلما زادت فعالية السياسة النقدية (مع ثبات جميع العوامل الأخرى).

ولهذه الغاية، شرعت سلطة النقد بالتعاون مع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبمساعدة من خبراء البنك الدولي والبنك المركزي الإيطالي في تطبيق خطة عمل تهدف إلى إحداث تطور جذري في القطاع المصرفي وفقاً لأفضل المعايير الدولية، لضمان تحويل الأموال، وتفاصيل الشيكات، وعمل التسويات ما بين المصارف آلياً بطرق آمنة وسريعة وكفؤة. وتهدف الخطة إلى تطوير نظام مدفوعات إلكتروني (ATS) يتكون من نظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS) للدفعات الكبيرة بين المصارف، ونظام المقاصة الآلية (ACH) للشيكات والدفعات التجزئة، وذلك لضمان السلامة والفعالية والتأكد من إتمام الصفقات، مما يساعد على توفير نظام فعال وآمن لإدارة السيولة في الاقتصاد. كما يساهم هذا التحول في خفض واضح لتكاليف الخدمات المالية والمصرفية لدى المصارف وسلطة النقد، من خلال التخلص من نظام المعاملات الورقية اليدوية البطيئة. والارتقاء بالنظام والخدمات المصرفية إلى مستويات الجودة والمنافسة العالمية، ويتيح تقديم خدمات مصرفية جديدة متميزة.

وتشتمل خطة العمل المقترحة على محورين، استكمل محورها الأول المتعلق ببناء شبكة مصرفية إلكترونية لنقل مختلف البيانات بين المصارف وسلطة النقد، تستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا وأكثرها فعالية وكفاءة وأماناً. وتقوم هذه الشبكة على ربط سلطة النقد بكافة المصارف في الأراضي الفلسطينية. وتشكل العمود الفقري لمجموعة من الخدمات الإلكترونية والأنظمة المتقدمة التي تخدم القطاع المصرفي برمته، وتمثل الركيزة الأساسية لنظام المدفوعات. ويجري العمل في الوقت الراهن على المحور الثاني، للتأكد من جاهزية سلطة النقد والجهاز المصرفي لتكريب نظام مدفوعات وطني، حديث ومتكامل، يضمن الإنجاز الفوري للمعاملات البنكية بين المصارف، ويوفر الخدمات الإلكترونية المؤتمتة لتسوية المعاملات، بما في ذلك تفاصيل الشيكات.

وفي هذا الإطار، وبعد الانتهاء من مرحلة استدرج العروض وتقييمها، تم التوقيع على الاتفاقية التي تخول تركيب وتشغيل نظام مدفوعات وطني حديث ومتكامل، يتناسب وأفضل المعايير الدولية في هذا المجال. ومن المتوقع خلال الفترة القريبة القادمة المباشرة في الخطوات الفنية والعملية لعملية تركيب النظام.

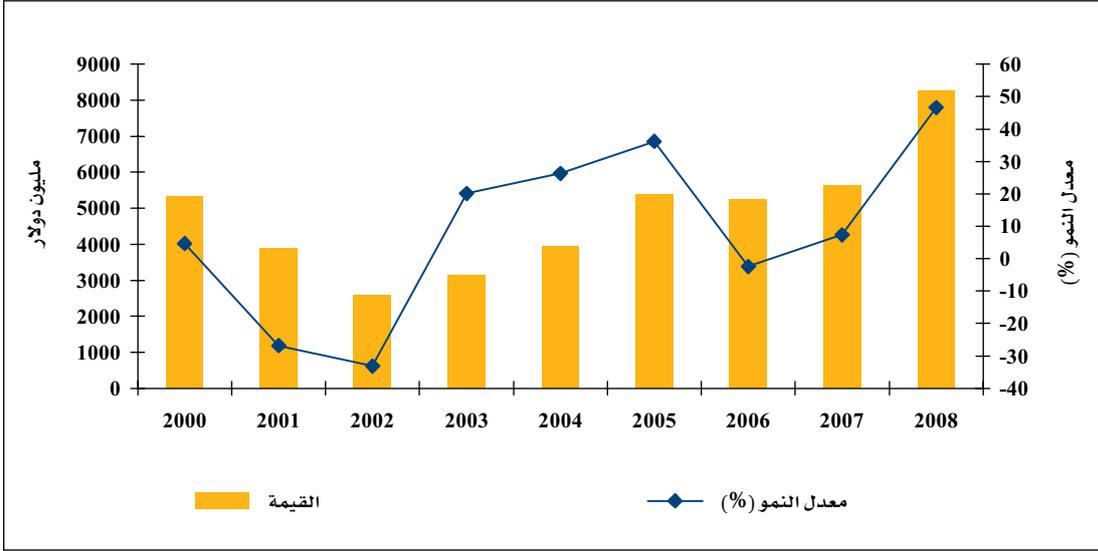
أما في ظل نظام المدفوعات الحالي، فلا تزال النقود تعتبر أهم وسائل الدفع النقدي، مقابل الشيك كوسيلة دفع غير نقدية. وتتم غالبية التعاملات بعملات الشيك الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني، إضافة إلى اليورو الأوروبي الذي دخل حيز التعامل في الآونة الأخيرة. وتتولى سلطة النقد إدارة غرف المقاصة بمختلف العملات (الشيك الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو) والإشراف على تنظيم عمليات الدفع بين المصارف وإتمام التسويات النهائية لهذه العمليات.

وتعتبر حركة المقاصة (الشيكات المقدمة للتفاصيل والشيكات المعادة) بمثابة مرآة البيئة الاقتصادية، وانعكاساً لحالة الوضع والأداء الاقتصادي، فمع تحسن الأداء الاقتصادي، تزداد حركة المقاصة انتعاشاً، وتراجع معها الشيكات المرتجعة، والعكس صحيح. وتشير البيانات المستقاة من غرف المقاصة، أن التحسن

وكذلك التمويل الآلي لنقاط البيع مجزأة، فعمل أحد المصارف لا يستطيع السحب من صراف آلي أو استخدام التمويل الآلي لنقاط بيع تعود لمصرف آخر.

الذي طرأ على الأداء الاقتصادي خلال عام 2008، معبراً عنه بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، قد انعكس بصورة تحسن في نشاط غرف المقاصة، معبراً عنه بالتزايد في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 19.8%، إلى جانب ارتفاع في قيمتها الإجمالية بنحو 46.6% عما كانت عليه في عام 2007 (ملحق 3-7).

شكل (2-3) قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (3-3).

ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية، وانتظام عمليات تحويل إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي⁽¹⁴⁾، وتزايد عدد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، والمساعدات الخارجية السخية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة، إضافة إلى التزايد في تحويلات فلسطيني المهجر إلى ذويهم وأقربائهم في الداخل.

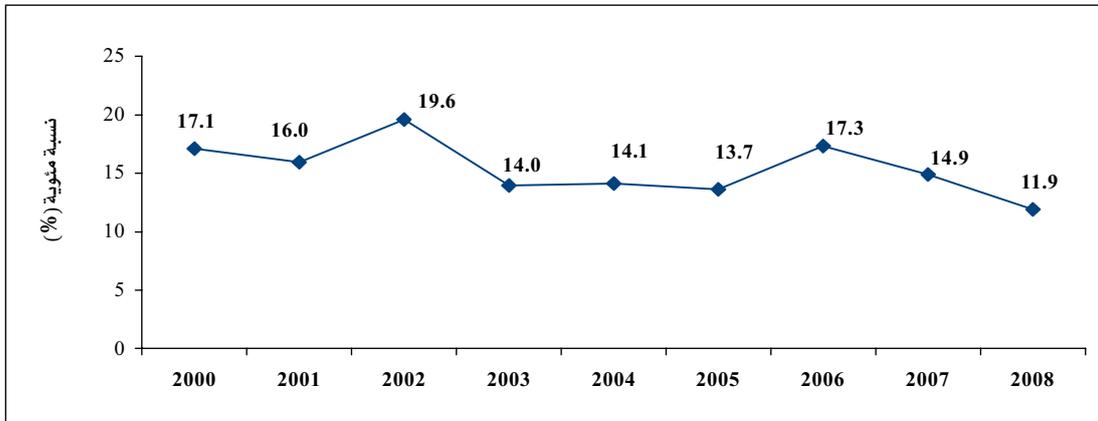
وبشكل عام، لا يختلف هيكل الشيكات المقدمة للتقاص عن هيكل الودائع، أو التسهيلات الائتمانية، أو النقد المستخدم في التداول لدى المواطنين. فقد تصدر نشاط المقاصة الشيكات المقدمة بعملة الشغل الإسرائيلي، التي استحوذت على 90.2% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، وعلى 69% من قيمتها الإجمالية، مرتفعة بنحو 23.4% من حيث عدد الشيكات، وبنحو 52.3% من حيث قيمة الشيكات عما كانت عليه في عام 2007. تلاها مقاصة الدولار الأمريكي، التي تستحوذ على 5.9% من حيث العدد، وعلى 21.8% من حيث القيمة، متراجعة في بنحو 7.9% في عددها، مقابل ارتفاع بنحو 26.8% في قيمتها. ثم مقاصة الدينار الأردني التي شكلت 3.5% من حيث العدد، و7.4% من حيث القيمة، متراجعة في عددها

(14) عبارة عن الإيرادات المحولة من الجانب الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية نتيجة المعاملات التجارية بين الطرفين، وتشمل الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء.

بنحو 8.9%، مقابل ارتفاع في قيمتها 42.3%. وأخيراً أسهمت مقاصة اليورو بحوالي 0.4% من حيث عدد الشيكات، وبنحو 1.7% من القيمة الإجمالية للشيكات المقدمة للتقاص.

ومع تحسن الأداء الاقتصادي، والتزام المصارف بتعليمات سلطة النقد الناظمة لعملية إصدار دفاتر الشيكات، طرأ بعض التحسن على وضع الشيكات المعادة، التي تراجع عددها بنسبة 4.2%، لتتخفف أهميتها كنسبة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص إلى 11.9%، وكنسبة من قيمتها إلى 6.8% (ملحق رقم 3-4). احتلت الشيكات المعادة بعملة الشيقل الإسرائيلي مركز الصدارة، باستحواذها على حوالي 90.2% من إجمالي الشيكات المعادة، بعد تراجعها لتشكّل ما نسبته 11.9% من إجمالي الشيكات بعملة الشيقل.

شكل (3-3) نسبة الشيكات المعادة الي الشيكات المقدمة للتقاص خلال الفترة (2000-2008)

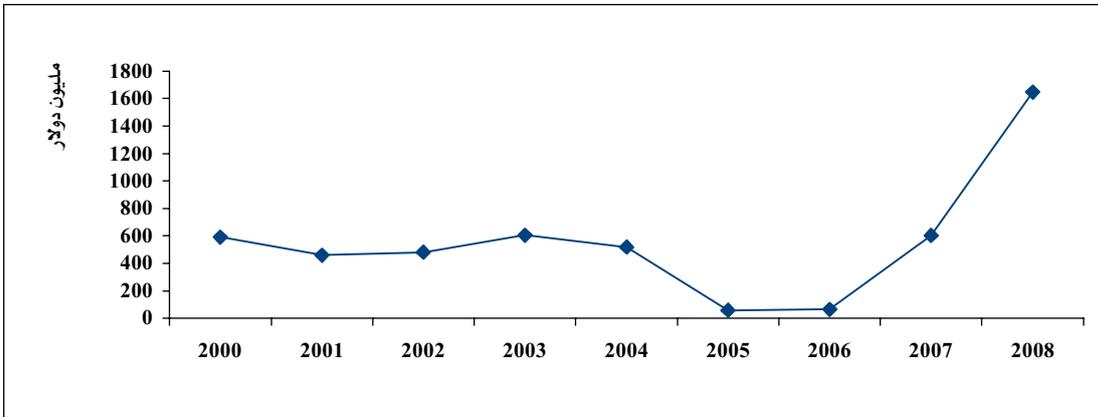


المصدر: ملحق رقم (3-3).

ويأتي في المرتبة الثانية الشيكات المعادة بعملة الدولار الأمريكي، التي تستحوذ على 5.1% من إجمالي الشيكات المعادة، بعد التراجع الكبير الذي طرأ عليها، لتشكّل ما نسبته 10.3% من إجمالي الشيكات بعملة الدولار. واستحوذت الشيكات المعادة بعملة الدينار الأردني على 3.5% من إجمالي الشيكات المعادة، بعد التراجع الملحوظ عليها لتشكّل نحو 15.4% من إجمالي الشيكات بعملة الدينار. كما أشارت بيانات غرف المقاصة، إلى وجود شيكات معادة بعملة اليورو لا تتعد 0.1% من إجمالي الشيكات المعادة، متراجعة بنحو 4.2%، لتشكّل نحو 2.3% من إجمالي الشيكات بعملة اليورو.

كما تشير بيانات المقاصة إلى ارتفاع التحويلات المنفذة بين المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعملة الدولار الأمريكي، والدينار الأردني (مقومة بالدولار الأمريكي) بنحو ثلاثة أضعاف، لتصل قيمتها إلى 1647.5 مليون دولار (ملحق رقم 3-8). استحوذت المصارف العاملة في الضفة الغربية على 89.6% منها، وبقية 1475.2 مليون دولار، في حين استحوذت المصارف العاملة في قطاع غزة على حوالي 10.4% منها، وبقية 172.2 مليون دولار. وغالباً ما يرتبط التركيز في هذا النوع من التحويلات بالنشاط الاقتصادي، الذي يعتبر أكثر استقراراً وأفضل أداءاً في الضفة الغربية، مقارنة بالوضع في قطاع غزة.

شكل (3-4) قيمة التحويلات بين المصارف في فلسطين خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-3).

وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد تبنت منذ منتصف عام 2007 إجراءات جديدة بموجب خطة الطوارئ التي طبقتها منذ ذلك الوقت، تلزم بمرور جميع التحويلات، بغض النظر عن قيمتها، عبر غرف المقاصة، ملغية بذلك القرار الذي اتخذ في أيلول 2004، القاضي باقتصار تعاملات غرف المقاصة على التحويلات التي تقل قيمتها عن عشرة آلاف دولار، ومعالجة الحوالات التي تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دولار لدى الدائرة المصرفية.

كما شهد عام 2008 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الحوالات الصادرة والواردة من وإلى الأراضي الفلسطينية⁽¹⁵⁾ بنحو 38%، لتصل إلى 10.7 مليار دولار، موزعة بين حوالات صادرة بنحو 42.7%، وواردة بنحو 57.3%. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تزايد قيمة الحوالات الصادرة من الأراضي الفلسطينية إلى الخارج بنسبة 37.4%، ليصل إلى 4.6 مليار دولار (ملحق رقم 3-9). استحوذت الحوالات الصادرة إلى إسرائيل على 37% منها، وبقية دول العالم (بخلاف إسرائيل) على 63% منها. وفي ذلك إشارة إلى الارتباط الوثيق بين هذه الحوالات وبين النشاط التجاري الذي يتأثر بشكل كبير ومباشر بالتغيرات الإيجابية أو السلبية في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، خاصة وأن هذه الحوالات ترتبط في العادة بتسوية المعاملات التجارية (تسديد قيمة مستوردات) القائمة بين أطراف فلسطينية وأخرى إسرائيلية وغير إسرائيلية، التي ارتفعت كما تشير بيانات ميزان المدفوعات بما يزيد على 30% عما كانت عليه في العام السابق، إلى جانب بعض الحوالات المتعلقة بالتعليم والعلاج في الخارج.

كما ارتفعت قيمة الحوالات الواردة إلى الأراضي الفلسطينية بحوالي 38.4%، لتصل إلى 6.2 مليار دولار، جاء نحو 20.3% من إسرائيل لونها، و79.7% من بقية دول العالم (بخلاف إسرائيل). يشير سيطرة إسرائيل على جزء غير بسيط من هذه الحوالات إلى درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجالي العمالة والتجارة، إذ أن غالبية هذه الحوالات تتعلق بإيرادات المقاصة، وتسديد قيمة الصادرات الفلسطينية، وتحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل.

(15) بيانات إحصائية مستقاة من مكتب المقاصة استناداً على البيانات التي ترسلها المصارف العاملة في فلسطين.

وتشير البيانات المستقاة من المالية العامة ومن ميزان المدفوعات، إلى دخول نحو 1.7 مليار دولار من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية بصورة إيرادات مقاصة وتعويضات للعاملين، إضافة إلى حوالي 0.9 مليار دولار بدل صادرات فلسطينية إلى إسرائيل أو عبرها، والتي ارتفعت كما تشير بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني بما يزيد على 50% قياساً على العام السابق. أما الحوالات الواردة من بقية دول العالم، فيرتبط الجزء الأكبر منها بالمنح والمساعدات المقدمة للقطاعين العام والخاص، وتلك التي يرسلها فلسطيني المهجر إلى ذويهم، وتعتبر مصدراً أساسياً للدعم المالي، إلى جانب بعض الحوالات المتعلقة بتسديد قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج.

المنشورات والمطبوعات

تأتي منشورات سلطة النقد المتعلقة بأعمالها الخاصة أو بالمواضيع التي يمكن استنباطها من البحث والتحليل الصادر عنها، أو بالمؤسسات التي تخضع لرقابتها وإشرافها المباشر، ضمن سياسة إعلامية متكاملة لسلطة النقد، تؤمن بأهمية توفير المعلومة والتحليل الدقيق. ومن هذا المنطلق تحرص سلطة النقد بشكل دوري على متابعة عملية تحديث سلسلة إصداراتها، سواء إلكترونياً أو على شكل مطبوعات ورقية أو الاثنين معاً، مع تضمينها سلاسل زمنية إحصائية حول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمصرفية في الأراضي الفلسطينية.

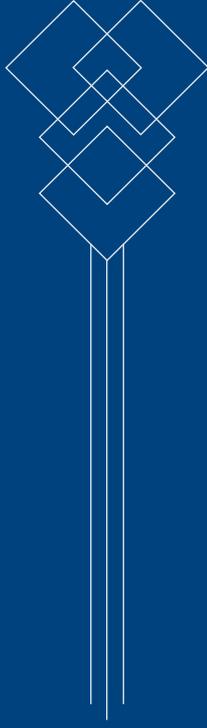
وفي هذا الإطار يعتبر الموقع الإلكتروني لسلطة النقد، بمثابة منبر حي يعكس التطورات المستحدثة في سلطة النقد، ويوفر معلومات حديثة ودقيقة عن سلطة النقد، والمؤسسات الخاضعة لإشرافها. كما يوفر خط اتصال مباشر بمدخل خاص بين سلطة النقد والجهاز المصرفي في فلسطين، إضافة إلى استخدامه لاتصالات سلطة النقد الداخلية.

وخلال عام 2008، تم تحميل هذا الموقع اثني عشر عدداً جديداً من النشرة الإحصائية الشهرية، التي تسلط الضوء على أهم المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وتواكب آخر التطورات والمستجدات المصرفية المتعلقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بشكل خاص. إضافة إلى أربعة أعداد جديدة من نشرة المراقب الاقتصادي والاجتماعي، التي تعنى بمراقبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وتصدرها سلطة النقد بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم تضمين هذا الموقع بالتقرير السنوي لسلطة النقد، وكذلك ميزان المدفوعات الفلسطيني الذي تصدره سلطة النقد بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ومع استحداث خدمة المعلومات الائتمانية، تم تحميل الموقع الإلكتروني لسلطة النقد لقاعدة البيانات المتعلقة بالمعلومات الائتمانية، وإتاحتها للمصارف من خلال الشبكة الإلكترونية التي تربط سلطة النقد بالمصارف. وتشمل هذه القاعدة بيانات شاملة عن الأفراد والشركات والمؤسسات المقترضة وكفلائهم

وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في مجال خدمات الائتمان. كما تم تحميل هذا الموقع كافة القوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي. ويضاف إلى ذلك مجموعة القوانين والنظم والتعليمات الناظمة للعمل المصرفي في الأراضي الفلسطينية.

على صعيد آخر، وحتى تتمكن مكتبة سلطة النقد من القيام بالدور المنوط بها في توفير مصادر المعلومات، والارتقاء بمقتنياتها إلى مستوى الأبحاث والدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية المتوقعة. فقد تم إحداث نقلة نوعية في مقتنيات هذه المكتبة والخدمات التي تقدمها المكتبة، والشروع في تحول تدريجي نحو خدمات المكتبة الإلكترونية، إضافة إلى رفدها بالعديد من المنشورات الحديثة والمراجع والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة. ومع تواصل عملية الاقتناء والحياسة تجاوزت المراجع المتاحة في المكتبة الـ 3800 مرجع متخصص.



الفصل
الرابع

تطورات الجهاز المصرفي والسوق المالي خلال عام 2008

نظرة عامة

يضطلع الجهاز المصرفي الفلسطيني، شأنه شأن أي جهاز مصرفي آخر، بدور مهم في الاقتصاد، وإن ظل هذا الدور محكوماً بالتقلبات المستمرة في الأوضاع السياسية والاقتصادية، خاصة في قطاع غزة. ومع تزايد الصعوبات والمعوقات المفروضة على الأراضي الفلسطينية، تزايد تعقيد هذا الدور، وتعقدت المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذا الجهاز، في مجال تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص، لتجاوز حالة الركود التي اعترت الاقتصاد منذ فترة طويلة.

ورغم أن الجهاز المصرفي الفلسطيني يحظى باهتمام متواصل، إلا أنه كان من الطبيعي أن يحظى خلال عام 2008 بالمزيد، من منطلقات عدة، لعل أهمها، الأزمة المالية العالمية وما خلفته من تداعيات اقتصادية، وحالات إفلاس لكبريات المصارف في العديد من دول العالم، وإن لم يكن لهذه الأزمة ذلك التأثير السلبي المهم على الجهاز المصرفي الفلسطيني. بالإضافة إلى مشكلة السيولة النقدية والصعوبات التي فرضتها الجهات الإسرائيلية على نقل أوراق النقد من المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى فروعها في القطاع. ويذكر في هذا الشأن، أن سلطة النقد شرعت منذ بداية هذه المشكلة بالعديد من الإجراءات، والاتصالات المستمرة مع كافة الجهات المعنية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والإتحاد الأوروبي، والرباعية الدولية، وبنك إسرائيل، وذلك للسماح بإدخال كميات من الشيكات الإسرائيلية والعملات الأخرى، لتمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها الشهرية، والتخفيف من تداعيات هذه المشكلة عن المواطنين، وبالتالي المحافظة على ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي.

شهد عام 2008، رغم كافة الصعوبات السياسية والاقتصادية، تحسن ملحوظ في أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت مستويات السيولة، بالتزامن مع ارتفاع موجوداته بحوالي 9%، وتعزيز ثقة الجمهور بسلامة وانضباط الجهاز المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية. وترجمت هذه الثقة بارتفاع في حجم الودائع غير المصرفية بأكثر من 14%، قابلها ارتفاع في عمليات منح الائتمان بحوالي 7%. كما أظهرت المؤشرات المالية تطوراً مهماً في بند حقوق الملكية ورأس المال المدفوع، بارتفاعها بحوالي 22%، و19% على التوالي، مما زاد من قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر، وعزز من متانته.

وانعكس هذا التحسن على أداء مؤشرات الربحية (ROAA, ROAE)، بارتفاع الأرباح الجارية المتحققة بنحو 24%. إلى جانب ما أظهرته مؤشرات التوظيف من تحول باتجاه التوظيف الداخلي عوضاً عن التوظيف الخارجي، فتراجعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى حوالي 56% مقارنة مع العام السابق. ويعزى ذلك إلى مجموعة الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد، بغية تنويع التوظيفات الخارجية، والتقليل من حجم المخاطر القطرية ومخاطر الطرف المقابل.

على صعيد آخر، جاء أداء سوق فلسطين للأوراق المالية متأثراً بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من ناحية، وتداعيات إحصار الأزمة المالية والأسواق المالية العالمية، وما خلفته من تراجع حاد في أسواق المال العربية والعالمية، وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في قطاع الأسهم، ترجمت بتراجع في المؤشر العام لسوق فلسطين للأوراق المالية بما يزيد على 16%. وتعتبر هذه النسبة مقبولة مقارنة مع نسب التراجع الكبيرة التي شهدتها بعض الأسواق العربية الأخرى، نظراً لعدم وجود ذلك الارتباط القوي مع الأسواق المالية العالمية.

تتباين العوامل المؤثرة في السيولة المحلية والضغط التضخمي فيها، تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية ودورة الأعمال، وتطورات أسعار الفائدة. فعالمياً تمخضت الأزمة المالية عن ركود اقتصادي، وتدني واضح في مستويات السيولة، دفعت بالبنوك المركزية في العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى تخفيف التشدد في سياساتها النقدية، وذلك بإجراء العديد من التخفيضات على أسعار الفائدة الرسمية، التي وصلت إلى أدنى مستوياتها. وعربياً قامت العديد من السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة في سياق استمرار انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك بهدف الاستمرار في الحفاظ على سعر صرف عملاتها المثبتة مقابل الدولار الأمريكي، أو التي يستحوذ الدولار الأمريكي على نسبة كبيرة من سلة عملاتها الأجنبية. كما واجهت إدارة السياسة النقدية، خاصة في بعض الدول النفطية، تحدياً آخرًا يتعلق باحتواء السيولة الزائدة، وآثارها التضخمية في الاقتصاد، على خلفية أسعار النفط (الآخذة بالانخفاض) التي لا تزال أعلى مما كانت عليه في بداية مرحلة انتعاش الاقتصاد العالمي.

أما فلسطينياً فقد مارست السيولة المحلية خلال عام 2008 آثاراً تضخمية في الاقتصاد، بارتفاعها بنحو 13.2% قياساً على عام 2007، لتصل إلى 5250.7 مليون دولار (ملحق رقم 4-1). جاء هذا الارتفاع على خلفية الأداء الاقتصادي من جهة، والتغيرات التي طرأت على المكونات الرئيسة للسيولة من جهة أخرى، ممثلة بصافي الموجودات الأجنبية (Net Foreign Assets)، وصافي الائتمان المحلي (Net Domestic Assets)، وصافي البنود الأخرى (Other Assets Net). فقد لعبت سياسة تحفيز الطلب المحلي دوراً مهماً في التأثير على مستوى السيولة (توسعي أو تضخمي) في الاقتصاد، وتحفيز الإنفاق والاستثمار، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي، معبراً عنه بمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%، مقارنة مع نمو سالب بنحو 1.2% في عام 2007.

وفي المقابل تباين تأثير محددات السيولة، فالموجودات الأجنبية الصافية⁽¹⁾ تركت آثاراً توسعية على وضع السيولة، بارتفاعها بنسبة 18.2%، لتبلغ 4738.6 مليون دولار. مدفوعة بتحسين وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات جراء زيادة تحويلات العاملين والتحويلات الجارية بدون مقابل التي حصل عليها القطاعين العام والخاص على حد سواء. فقد أشارت البيانات المتاحة من وزارة المالية الفلسطينية، ومن ميزان المدفوعات، إلى أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت الأراضي الفلسطينية بصورة منح ومساعدات لكل من القطاع العام والخاص، قد تجاوزت الثلاثة مليارات دولار، منها نحو ملياري دولار للقطاع العام. يضاف إليها المبالغ التي دخلت في صورة دخل محول من الخارج (تحويلات العاملين ودخل الاستثمار) التي قاربت على 800 مليون دولار.

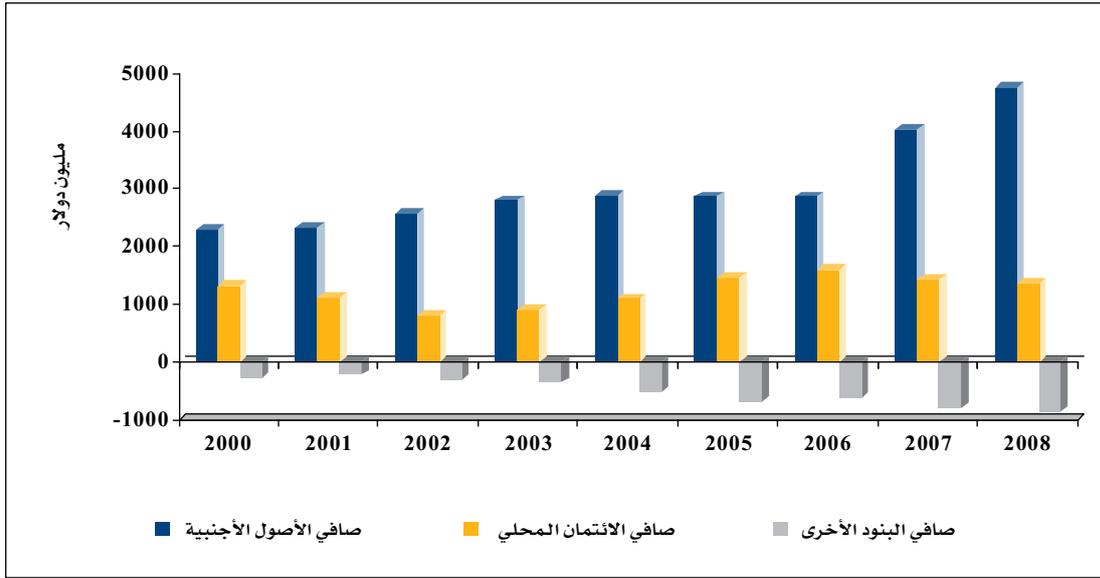
أما الائتمان المحلي الصافي⁽²⁾ فقد ترك آثاراً انكماشية على السيولة المحلية، بانخفاضه بنحو 3.4%، ليتراجع 1367.5 مليون دولار، مدفوعاً بتراجع صافي الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وإن

(1) تشمل هذه الموجودات في جانب الأصول كلاً من النقد في الصندوق، والأرصدة لدى المصارف في الخارج، ومحفظ الأوراق المالية الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين، والاستثمارات الخارجية، والقبولات المصرفية القابلة للدفع من قبل البنوك الأخرى خارج فلسطين. وفي جانب الخصوم كلاً من أرصدة المصارف خارج فلسطين، وودائع غير المقيمين، وأدوات الدين الخارجية، والقبولات المقبولة الدفع للمصارف الأخرى خارج فلسطين.

(2) يتمثل في صافي المطالبات على الحكومة المركزية (المطالبات - الودائع)، والمطالبات على السلطات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية، والمطالبات على القطاع الخاص.

كانت الآثار الانكماشية للقطاع العام أكبر، جراء تراجع بنحو 4.1%، مقابل تراجع بنحو 3.4% للقطاع الخاص. في حين مارست صافي التحركات في بند صافي البنود الأخرى⁽³⁾ آثاراً توسعية بنحو 9% على وضع السيولة المحلية، على خلفية (في جزء منها) الإجراءات التي قامت بها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لزيادة رسميتها، في إطار تدابيرها لتعزيز خط دفاعها الأول تجاه المخاطر، وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص.

شكل (1-4) العوامل المؤثرة في السيولة المحلية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (1-4).

التطورات المصرفية

يعتبر القطاع المالي الفلسطيني جزءاً من المنظومة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، يؤثر ويتأثر بها من خلال لعبه دور الوسيط بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد. ويحتل القطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد الجهاز المصرفي، مركز الصدارة في القطاع المالي، ويشكل محور نشاطه. ويتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من الجهاز المصرفي، الذي يشتمل إضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية، على 21 مصرفاً (منها 11 مصرفاً وافداً)، تعمل من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 190 فرعاً ومكتباً (منها 101 فرعاً للمصارف الوافدة) منتشرة في كافة التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي (ملحق رقم 3-3).

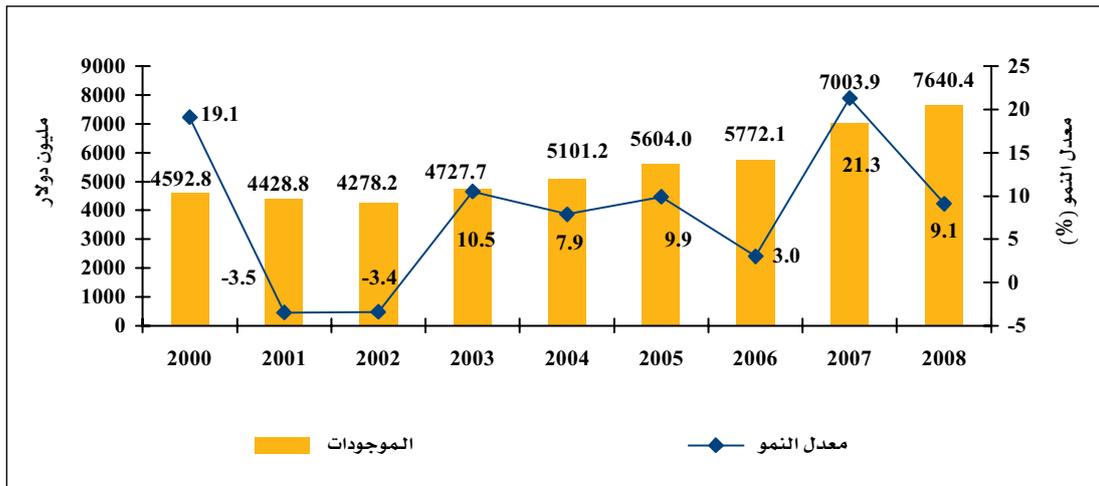
(3) يتضمن هذا البند جميع العناصر التي لم يتم إدراجها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما في ذلك الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ورأس المال، والمخصصات، والمطلوبات الأخرى.

كما يشتمل القطاع المصرفي الخاضع لمظلة سلطة النقد الإشرافية والرقابية على المؤسسات المصرفية المتخصصة كالمؤسسة المصرفية الفلسطينية التي تعمل من خلال فرعين، ويقتصر نشاطها المصرفي على منح القروض دون جذب الودائع. كما يشتمل هذا القطاع على الصرافين، وعلى مؤسسات الإقراض صغيرة الحجم⁽⁴⁾، التي تسعى سلطة النقد إلى تنظيم عملها بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى بهذا الخصوص (أعدت مسودة نظام لترخيص هذه المؤسسات)، وبما يكفل تعزيز الثقة في القطاع المالي في الأراضي الفلسطينية.

الميزانية المجمعّة للمصارف

سادت الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008 حالة من القلق والترقب على خلفية التحديات والصدمات التي واجهت الاقتصاد، خاصة المخاوف من أزمة المال والأسواق المالية العالمية التي عصفت تداعياتها بالعديد من الدول المتقدمة. ورغم أن تأثير هذه الأزمة كان هامشياً على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص، إلا أن هذه المخاوف دفعت سلطة النقد (والمصارف) نحو مزيد من التحوط، وتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر، في إطار المحاولات الرامية لتعزيز أداء الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في الاقتصاد وفقاً لأحدث المعايير والتطورات الدولية في مجال الصناعة المصرفية.

شكل (2-4) إجمالي موجودات المصارف خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (2-4).

تشير البيانات المستقاة من الميزانية المجمعّة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية⁽⁵⁾ إلى تحسن واضح في أداء الجهاز المصرفي، ترجم بارتفاع معدل النمو في إجمالي الموجودات بنسبة 9.1% عما كان

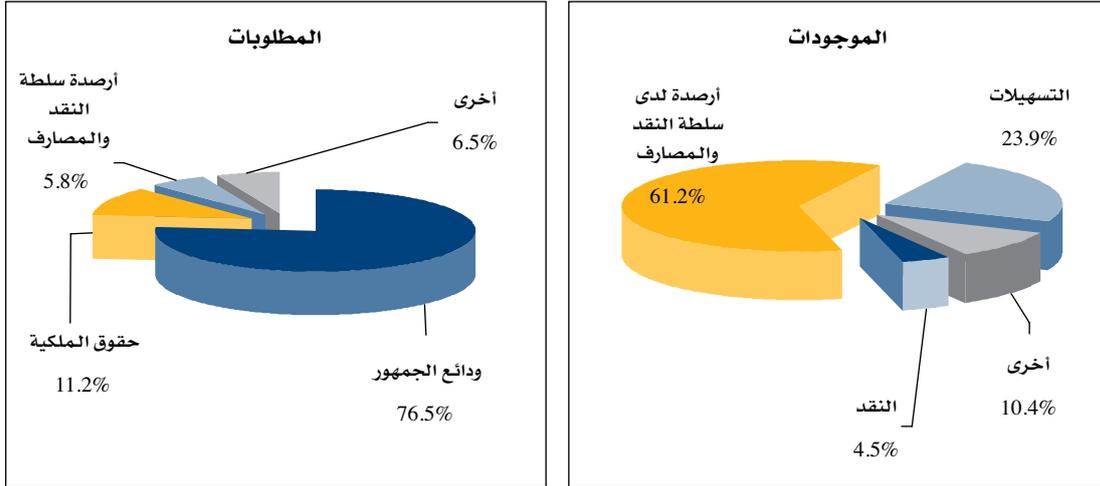
(4) تشمل كافة المؤسسات غير المصرفية التي تعمل على تقديم خدمات مالية وغير مالية، خاصة لذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم. في حين تتولى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية رقابة وتنظيم باقي مكونات القطاع المالي الفلسطيني، ممثلاً بشركات التأمين، وسوق فلسطين للأوراق المالية، وشركات الرهن العقاري، وشركات التمويل التاجيري.

(5) بيانات أولية قابلة للتغير.

عليه في عام 2007، لتصل إلى 7640.4 مليون دولار (ملحق رقم 4-2). جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالتغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لكل من الموجودات (استخدام الأموال) والمطلوبات (مصادر الأموال)، وعلى وجه التحديد، بند الودائع غير المصرفية التي تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع موجودات الجهاز المصرفي، وبند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف التي تستحوذ على أكثر من 60% من مطلوباته، إلى جانب التغيرات في حقوق الملكية، والبنود الأخرى في الميزانية المجمعة للمصارف.

وفي ظل هذه التطورات حافظت البنود الرئيسية في هيكل الموجودات والمطلوبات على استقرارها النسبي واتجاهها العام، فبقيت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، والتسهيلات الائتمانية والنقدية مهيمنة على نحو 90% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي (61.2% للأرصدة، و23.9% للتسهيلات، و4.5% للنقدية). كما سيطرت الودائع غير المصرفية، وحقوق الملكية على 76.5%، و11.2% على التوالي من إجمالي المطلوبات.

شكل (3-4): هيكل موجودات ومطلوبات المصارف خلال عام 2008



المصدر: ملحق رقم (2-4).

ويعزى التراجع الطفيف في الأهمية النسبية للنقدية خلال عام 2008 مقارنة مع العام السابق إلى بعض الصعوبات التي المصارف في إدخال النقد إلى فروعها العاملة في قطاع غزة، نتيجة المعوقات التي فرضتها إسرائيل، الأمر الذي دفع سلطة النقد إلى القيام بتحركات عاجلة لمواجهة هذا الوضع، وفتح قنوات اتصال مع الأطراف ذوي العلاقة كصندوق النقد والبنك الدوليين، واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي، وبنك إسرائيل. وأثمرت هذه الاتصالات عن إدخال كميات متتالية من الشيكات الإسرائيلي والعملات الأخرى، مكنت المصارف من تسديد كافة التزاماتها، خاصة المتعلقة بالرواتب والتحويلات الإنسانية والطلب على النقد، مما كان له أكبر الأثر في التخفيف من تبعات هذه المشكلة، ومن آثار الحصار الإسرائيلي على المواطنين في القطاع، وبالتالي استمرار ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وبالجهد المبذولة.

تميز عام 2008 بتزايد الأهمية النسبية للتوظيفات الداخلية على حساب التوظيفات الخارجية، على خلفية تداعيات الأزمة المالية العالمية، فارتفعت الأهمية النسبية للنقد والأرصدة داخل الأراضي الفلسطينية

إلى 22.8% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي. كما حظيت التوظيفات الداخلية على شكل تسهيلات واستثمارات بنحو 25.6% من إجمالي الموجودات، رغم تأثرها بالسياسة الائتمانية المتحفظة جراء ارتفاع مستوى المخاطر، خاصة في قطاع غزة، وتأثيره على القرارات والفرص الاستثمارية المتاحة. وفي المقابل تراجعت الأهمية النسبية للأرصدة خارج فلسطين إلى 42.9% من إجمالي الموجودات.

وحظيت هيكلية العملات المختلفة التي تتكون منها موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي بدرجة كبيرة من التوافق، فالدولار الأمريكي سيطر على حوالي 46.8% من إجمالي الموجودات، و47.7% من إجمالي المطلوبات. واستحوذ الدينار الأردني على 29.7% من الموجودات، و28.9% من المطلوبات. وجاءت حصة الشغل الإسرائيلي بنحو 18.3% من الموجودات والمطلوبات على التوالي. في حين شكل نصيب العملات الأخرى حوالي 5.2% من الموجودات، مقابل 5.1% من المطلوبات.

إن الابتعاد عن مخاطر عدم توافق العملات لا يحول دول تعرض ميزانية المصارف لبعض المخاطر الأخرى، كتلك الناجمة عن استمرار عزل قطاع غزة، أو فرض مزيد من القيود على إدخال أوراق النقد إلى فروع المصارف العاملة في القطاع، وتأثير ذلك على استمرارية عمل فروع المصارف في القطاع. وكذلك مخاطر قطع المصارف الإسرائيلية المراسلة لعلاقاتها مع مصارف قطاع غزة، والتهديد بقطع هذه العلاقات أيضاً مع المصارف العاملة في الضفة الغربية.

أما بالنسبة لمخاطر الأزمة المالية العالمية، فكان تأثيرها طفيفاً على الجهاز المصرفي الفلسطيني. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى إجراءات سلطة النقد المتشددة بخصوص التوظيف الخارجي، والضوابط التنظيمية الاحترازية المتعلقة بالتوظيف الخارجي وسقوفه وتوزيعاته، سواء كان ذلك على مستوى الدولة الواحدة، أو على مستوى المؤسسة الواحدة، أو على مستوى العملة الواحدة، وذلك للتقليل من المخاطر القطرية ومخاطر الطرف المقابل. أضف إلى ذلك الرسملة الجيدة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي، وانخفاض درجة تعرضه لمخاطر الأسواق المالية العالمية، نتيجة لضعف انفتاح السوق الفلسطيني على الأسواق العالمية وضعف الروابط المصرفية والتجارية مع بقية دول العالم جراء القيود على حرية الحركة والعبور في الضفة الغربية والحصار المفروض على القطاع.

الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء أو الجمهور)

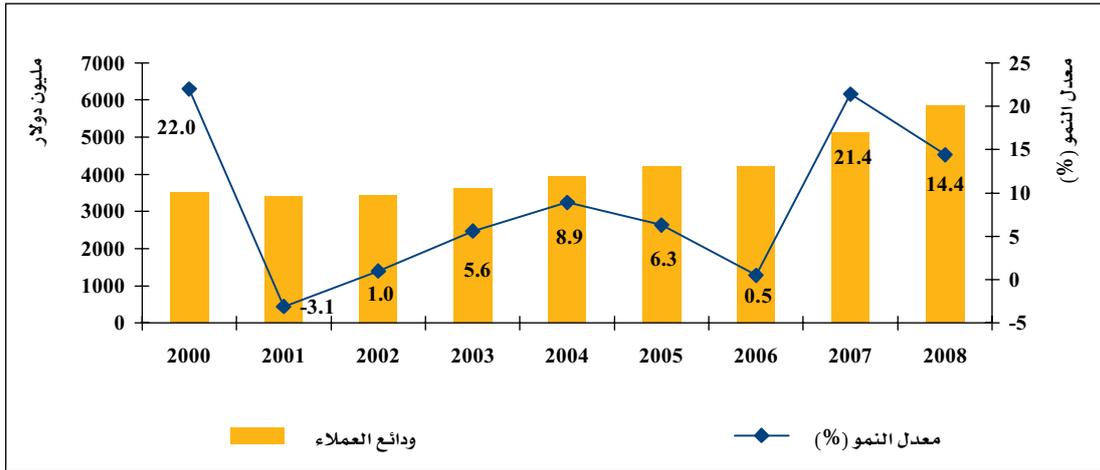
تتمثل المهمة الرئيسية للمصارف في تجميع المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد وتقديمها لوحدة العجز. ويعتمد هذا النشاط التمويلي بدرجة أساسية على مدى نجاح المصارف في جذب واستقطاب الودائع، وتحديد الودائع غير المصرفية التابعة للقطاع الخاص، والتي بدورها تتأثر بالعديد من العوامل، يرتبط بعضها بالوضع الاقتصادي والسياسي العام، وبعضها الآخر بالجهاز المصرفي وسلامته وسياساته المتبعة في هذا المجال، وثقة الجمهور فيه، ومدى توفر الوعي والثقافة المصرفية لديه بأهمية الإيداع وعدم الاكتناز.

تشكل الودائع غير المصرفية أهم مصدر للأموال المتاحة للجهاز المصرفي الفلسطيني، باستحواذها على ما يزيد عن ثلاثة أرباع إجمالي مطلوباته، وامتداد الاتجاه التصاعدي الذي اتخذته خلال السنوات الماضية إلى عام 2008. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى ارتفاع الودائع غير المصرفية بشكل ملحوظ تجاوزت نسبته الـ 14% قياساً على العام السابق، لتصل في نهاية العام إلى 5846.9 مليون دولار (ملحق

رقم 4-2). مدفوعة بتزايد ودائع كل من القطاع العام والخاص على حد سواء، جراء الانتظام في تحويل إيرادات المقاصة، والتزايد في حجم التحويلات الخارجية، إلى جانب تأثير التغيير في سعر صرف الدولار (عملة إعداد البيانات) مقابل العملات الأخرى، خاصة الشيقل الإسرائيلي واليورو⁽⁶⁾.

وأظهرت البيانات ارتفاعاً في حجم الودائع غير المصرفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، وإن ارتبط الجزء الأكبر منها بالضفة الغربية، نظراً لخصوصية الوضع الخاص السائد في قطاع غزة، وتفاقم حدة أزمته المرتبطة بالعزلة، وانقطاع موارد الدخل المتاحة، والقيود المفروضة على فروع المصارف العاملة فيه. ومع ذلك، شهدت الودائع غير المصرفية في قطاع غزة ارتفاعاً للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، وإن كان طفيفاً بنحو 1.3%، جراء التزايد في ودائع القطاع الخاص على وجه التحديد، لتصل إلى 891.2 مليون دولار (ملحق رقم 4-3). في حين شهدت الودائع غير المصرفية في الضفة الغربية ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 16.9%، مضيئة مزيداً من التركيز باستحوادها على 84.8% من إجمالي هذه الودائع، وبقيمة 4955.7 مليون دولار، جراء التزايد في كل من ودائع القطاع العام والخاص على حد سواء.

شكل (4-4) ودائع العملاء خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-4).

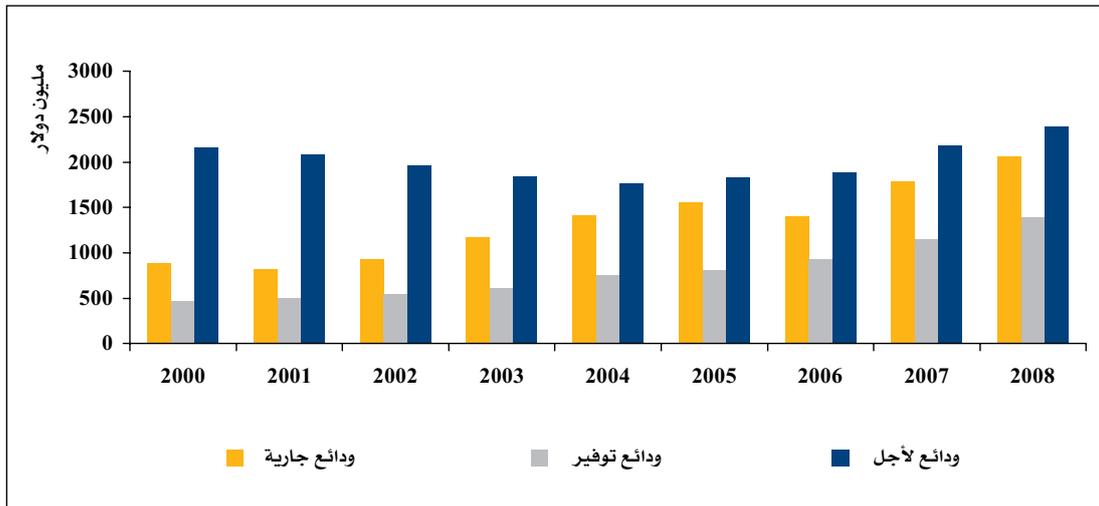
عموماً، فقد ارتفعت الودائع غير المصرفية للقطاع العام بنسبة 17.8%، ليصل مجموعها التراكمي إلى 595 مليون دولار (11.4% منها في قطاع غزة) مشكلة 10.2% من إجمالي الودائع. جاء هذا الارتفاع على خلفية التزايد الذي طرأ على ودائع السلطة الفلسطينية بنحو 29.6%، مقابل تراجع بنسبة 11.9% في ودائع السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية. وبشكل عام ارتبط جزء كبير من التغييرات في ودائع القطاع العام بتطورات إيرادات المقاصة، والتحويلات الرسمية من الدول المانحة. ويذكر في هذا الشأن، أن السلطة الفلسطينية حصلت خلال عام 2008 على حوالي 1.1 مليار دولار كإيرادات

⁽⁶⁾ تقوم المصارف بإعداد حساباتها الختامية إما بعملة الدولار أو بعملة الدينار، وتستخدم لأغراض التقييم أسعار الصرف الصادرة عن سلطة النقد، التي تشير إلى أن سعر صرف الدولار خلال عام 2008 قد ارتفع بنحو 1.7% مقابل الشيقل الإسرائيلي، وبنحو 3.1% مقابل اليورو.

مقاصة، وحوالي الملياري دولار كمنح ومساعدات خارجية⁽⁷⁾ لدعم الموازنة وتسديد فاتورة الأجور والرواتب لموظفي القطاع العام ومتأخراتهم وبعض متأخرات القطاع الخاص، وبعض المشاريع التطويرية. كما شهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 13.9%، لتستحوذ بذلك على حوالي 89.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية، وبقيمة 5251.9 مليون دولار (ملحق رقم 4-3)، تعود في معظمها إلى القطاع الخاص المقيم، موزعة بين ودائع للأفراد بنسبة 89.5%، وللشركات بنسبة 9.9%، وللمؤسسات غير الربحية بنحو 0.6%.

وترتبط التغييرات في ودائع القطاع الخاص بوضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، خاصة بند التحويلات الجارية، أي المساعدات التي يحصل عليها الفلسطينيون المقيمين من أقربائهم وذويهم في الخارج. ويشير ميزان المدفوعات الفلسطيني إلى حصول القطاعات غير الحكومية على ما يقارب الـ 1.2 مليار دولار⁽⁸⁾ خلال عام 2008. وفي العادة يأخذ هذا النوع من المساعدات اتجاهها تصاعدياً كلما زادت صعوبة الأوضاع، خاصة وأنها تستخدم (بشكل كلي أو جزئي) للمساعدة في التغلب على ظروف المعيشة الصعبة، وتسيير أمور الحياة والاحتياجات اليومية. إلى جانب تحقيق بعض المكاسب من خلال الاستفادة من عائدات الفوائد على هذه المساعدات، إذ تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف إلى ارتفاع في ودائع القطاع الخاص المقيم طويلة الأجل (ودائع لأجل) المربوطة بمستوى معين من الفائدة بنحو 11.5%، إلى جانب ارتفاع ودائع التوفير بنحو 21.3%، والودائع الجارية بنسبة 11.7%. أما على مستوى إجمالي ودائع العملاء، فقد شهدت الودائع طويلة الأجل (ودائع لأجل) ارتفاعاً بنحو 9.6%، لتستحوذ على 40.9% من الإجمالي، وارتفعت الودائع الجارية بنحو 15.1%، لتستحوذ على 35.3% من الإجمالي، إلى جانب ارتفاع ودائع التوفير بنحو 21.6%، لتشكل ما نسبته 23.8% من إجمالي الودائع غير المصرفية.

شكل (4-5) هيكل ودائع العملاء خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-4).

⁽⁷⁾ أنظر تطورات المالية العامة، الفصل الثاني من هذا التقرير، وملحق رقم (2-6).

⁽⁸⁾ أنظر تطورات القطاع الخارجي الفلسطيني، الفصل الثاني من هذا التقرير، وملحق رقم (2-5).

ورغم التقلبات في أسعار الصرف، إلا أن عملات الإيداع الرئيسية حافظت على اتجاهها العام، فالدولار الأمريكي لا زال يمثل عملة الإيداع الأولى، باستحواده على حوالي 44.5% من الودائع غير المصرفية (ملحق رقم 4-5)، خاصة وأن الدولار يمثل أحد أهم أشكال الدخل المتاحة في الأراضي الفلسطينية. فهو يستحوذ على غالبية تحويلات العاملين في الخارج، وعلى جزء كبير من مساعدات الدول المانحة. ويمثل عملة الرواتب لشريحة كبيرة من موظفي القطاع الخاص. ويعتبر عملة التعاملات طويلة الأجل كالعقود والعطاءات وبعض المشتريات من السلع المعمرة كالمنازل والسيارات وغيرها. يليه الدينار الأردني الذي يسيطر على 27.2% من إجمالي الودائع غير المصرفية، ورغم تأثر الدينار إيجاباً أو سلباً بتطورات صرف الدولار، نظراً لارتباطه مع الدولار بنظام الصرف الثابت، إلا أنه يعتبر من العملات المستقرة نوعاً ما، ويستخدم في التعاملات طويلة الأجل والمشتريات من السلع المعمرة.

ويستحوذ الشيقل الإسرائيلي على 22.1% من إجمالي الودائع غير المصرفية، فالشيقل يمثل عملة الرواتب لكافة موظفي القطاع العام وبعض مؤسسات القطاع الخاص، ويعتبر عملة التداول اليومية، إلى جانب استخدامه في تسوية بعض التعاملات مع الجانب الإسرائيلي، خاصة في مجال المستوردات من السلع والخدمات، ومقاصة الشيقل. كما تعززت مكانة العملات الأخرى في الودائع غير المصرفية ومن ضمنها اليورو بتشكيلها نحو 6.3% من إجمالي الودائع، خاصة وأن اليورو يستحوذ على جزء مهم من المساعدات القادمة من دول منطقة اليورو، ويمتاز بنوع من الاستقرار النسبي في سعر صرفه مقارنة بالدولار الأمريكي.

كما تشير البيانات، من ناحية أخرى، إلى أن نحو 34% من إجمالي الودائع غير المصرفية، عبارة عن ودائع بدون فائدة، بالتالي فهي مصدراً لأموال المصارف بتكلفة شبه معدومة، والباقي ذو تكلفة منخفضة، في ظل الانخفاض العالمي لأسعار الفائدة المدفوعة. وتندرج جميع الودائع غير المصرفية ضمن شريحة الودائع قصيرة الأجل، التي تقل فترة استحقاقها عن العام الواحد. كما أن نحو 95% منها تقل فترة استحقاقها عن 180 يوماً، وحوالي 75% منها لا تتعدى فترة استحقاقها الشهر الواحد. ومع أن الغالبية العظمى من الودائع غير المصرفية بعيدة عن احتمال تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إما لكونها بدون فائدة أو لعدم تغير أسعار الفائدة خلال فترة استحقاقها القصيرة، إلا أنها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر التضخم، وتأثيرات هذه المخاطر على قوتها الشرائية الفعلية.

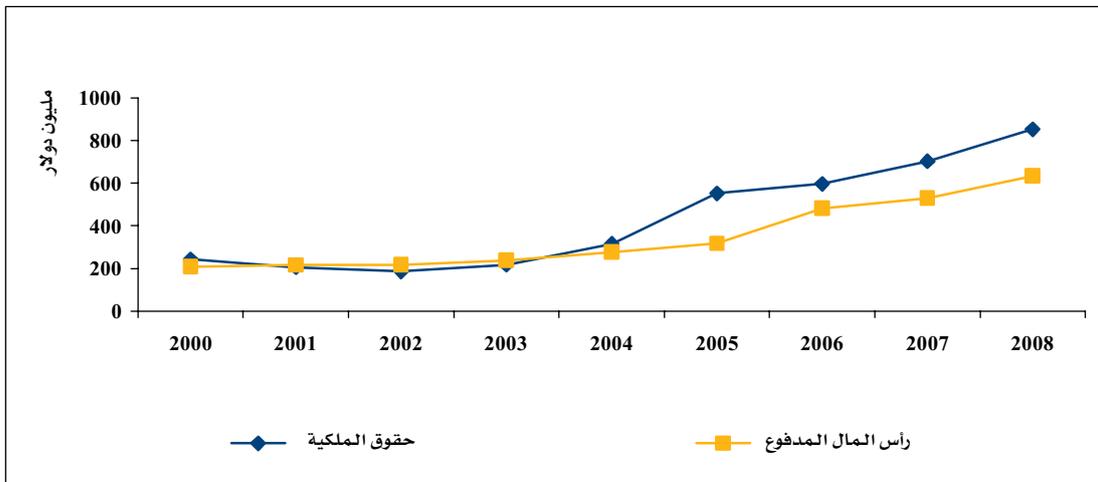
وبشكل عام، حققت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نجاحاً ملحوظاً في مجال جذب واستقطاب الودائع غير المصرفية، جراء السياسة التي انتهجتها في هذا الشأن، ونمو الوعي المصرفي واستمرار ثقة الجمهور بهذا الجهاز، وعلى نحو أفضل من بعض الدول المجاورة، التي تتمتع بظروف سياسية واقتصادية أفضل من تلك المتاحة في الأراضي الفلسطينية. فقد شكلت الودائع غير المصرفية في الأراضي الفلسطينية نحو 84% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 124% في الأردن، و70% في مصر، و93% في الإمارات العربية المتحدة، و72% على مستوى الدول العربية ككل⁽⁹⁾.

(9) التقرير الاقتصادي العربية الموحد لعام 2008، صندوق النقد العربي.

حقوق الملكية

في إطار سعي المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى دعم وتعزيز رأسمالها، الذي يمثل مصدراً مهماً من مصادر التمويل، وخط الدفاع الأول أمام المخاطر، أظهرت بيانات عام 2008 زيادة في إجمالي حقوق ملكية هذه المصارف بنحو 22.1%، لترتفع إلى 853 مليون دولار (ملحق رقم 4-2)، مشكلة ما نسبته 11.2% من إجمالي المطلوبات (مصادر أموالها). جاءت هذه الزيادة على إثر زيادة رأس المال المدفوع بحوالي 102.9 مليون دولار قياساً على العام السابق، ليصل إلى 633.3 مليون دولار، تماشياً مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص، القاضية برفع رأسمال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز الأمن والأمان والثقة بهذه المصارف، وتدعيم موقعها في السوق المصرفي الفلسطيني، وتزايد قدرتها على مواجهة أية مخاطر محتملة أو غير محتملة. يضاف إلى ذلك تزايد الأرباح الجارية المتحققة بنحو 24.4% إلى 84.4 مليون دولار، والأرباح غير الموزعة بنحو 19.6% إلى 12.8 مليون دولار. ورغم أن قرار التعامل مع الأرباح المتحققة مرتبط بالإستراتيجية التي تتبعها المصارف، إذا لم يكن هناك تعليمات من سلطة النقد تشير إلى خلاف ذلك، إلا أنه لا يجوز الشروع في عملية توزيع هذه الأرباح قبل الحصول على الموافقة المسبقة من قبل سلطة النقد على ذلك الإجراء.

شكل (4-6) حقوق الملكية ورأس المال خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: ملحق رقم (4-2).

ويذكر في هذا الشأن، أن إجراءات سلطة النقد القاضية بتشجيع المصارف على رفع رؤوس أموالها، ومعالجة المصارف الضعيفة، والجهود المبذولة لحل مشكلة الديون المتعثرة قد أدت إلى تحسن واضح في ملاءة رأس المال للمصارف المحلية (قاعدة رأس المال منسوبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) لتصل في نهاية عام 2008 إلى 24.2% مقارنة مع 23.4% في عام 2007.

النشاط الإقراضي

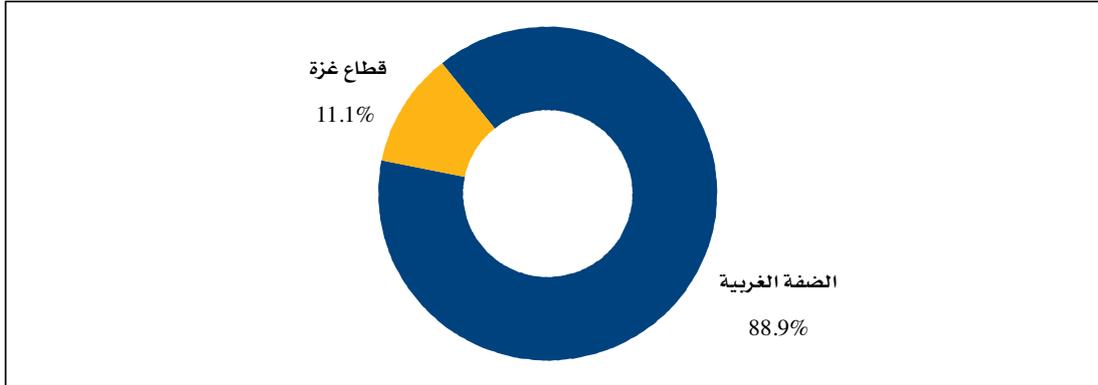
تعتبر السياسة الائتمانية (التوسعية أو الانكماشية) التي تنتهجها المصارف أحد أهم العوامل المؤثرة في تحديد دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ومساهمته فيها، من خلال إتاحة (أو حجب) الموارد المالية اللازمة لتعزيز النشاط الإنتاجي وتنشيط الطلب الكلي. وفي هذا السياق تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة غاية في الأهمية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، وعلاقتها بالسيولة والإنفاق وبالنمو والتنمية الاقتصادية. إلى جانب كونها أحد أهم الأنشطة التقليدية التي تمارسها المصارف في الأراضي الفلسطينية، وتستحوذ على جزء غير بسيط من أموالها المتاحة. غير أن التوسع في الائتمان يتطلب نوعاً من الموازنة بين البيئة السياسية والاقتصادية من جهة، ومحددات الائتمان الرئيسية، خاصة تلك المتعلقة بقدرة المصارف على اجتذاب الودائع من جهة أخرى.

ونجح الجهاز المصرفي الفلسطيني، رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة، ليس فقط في المحافظة على ثقة العملاء، وإنما في استقطاب عملاء جدد، الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة الفرص التمويلية المتاحة للاستخدام في مختلف المناطق وشتى المجالات والأنشطة الاقتصادية. فقد شهد إجمالي الرصيد القائم من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال عام 2008 ارتفاعاً بنحو 7.2%، ليصل إلى 1828.2 مليون دولار (ملحق رقم 4-2). وحتى مع استبعاد التسهيلات المتعثرة التي مضى على تعثرها فترة ست سنوات فأكثر، واستبعاد المخصصات المقابلة للتسهيلات، تبقى البيانات تشير إلى ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الصافية (التسهيلات بعد حذف جميع المخصصات) بنسبة 13.5% قياساً على عام 2007، ليصل إجمالي التسهيلات الصافية إلى 1716.6 مليون دولار.

ويرتبط الارتفاع في إجمالي التسهيلات بالعديد من الاعتبارات، لعل أهمها انخفاض مخاطر البيئة الداخلية مقارنة بمخاطر البيئة الخارجية في ظل تداعيات الأزمة المالية والأسواق المالية العالمية الآخذة بالتزايد. كما أن امتثال والتزام المصارف بتعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص كان له أثر في هذا الارتفاع، خاصة وأن سلطة النقد قامت في الآونة الأخيرة بمراجعة شاملة لكافة تعليماتها الرقابية في إطار تطويرها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والسياسات الرقابية التحوطية. أضف إلى ذلك تأثير هذا الارتفاع بتطورات سعر صرف العملات الرئيسية، وخصوصاً الدولار الأمريكي عملة إعداد البيانات.

ويخفي هذا الارتفاع في ثنياه الكثير من التباين، سواء على المستوى الجغرافي، أو على المستوى القطاعي، أو على مستوى العملة. فقد عانى قطاع غزة وللعام الثالث على التوالي من تراجع في رصيد التسهيلات جراء وضعه الخاص والظروف والمستجدات التي حدثت على أرض الواقع (تشديد القيود وإخضاعه لعزلة تامة)، وما تمخض عنها من تأثير على الأوضاع الاقتصادية وتعطيل للعديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وبالتالي تراجع الطلب الائتماني. وتشير البيانات إلى تراجع الرصيد القائم من التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة خلال عام 2008 بنحو 35.6%، لينخفض هذا الرصيد إلى 202.7 مليون دولار (ملحق رقم 4-4)، ولتراجع أهميته النسبية إلى 11.1% من إجمالي الرصيد القائم. وفي المقابل ارتفع رصيد التسهيلات القائم في الضفة الغربية بنحو 16.9%، ليصل إلى 1625.5 مليون دولار، وليضيف مزيداً من التركيز باستحواذه على 88.9% من إجمالي الرصيد القائم. وفي ذلك إشارة واضحة إلى ارتباط النشاط التمويلي بشكل كلي أو جزئي بالنشاط الاقتصادي ودورة الأعمال، التي كانت أكثر استقراراً وأفضل أداءاً في الضفة الغربية، بتزامنها مع السياسة الاقتصادية العامة التي ركزت على تحفيز الطلب الداخلي، واستتباب نسبي في الأمن بعد نشر قوات الأمن الفلسطينية في العديد من مدن الضفة الغربية.

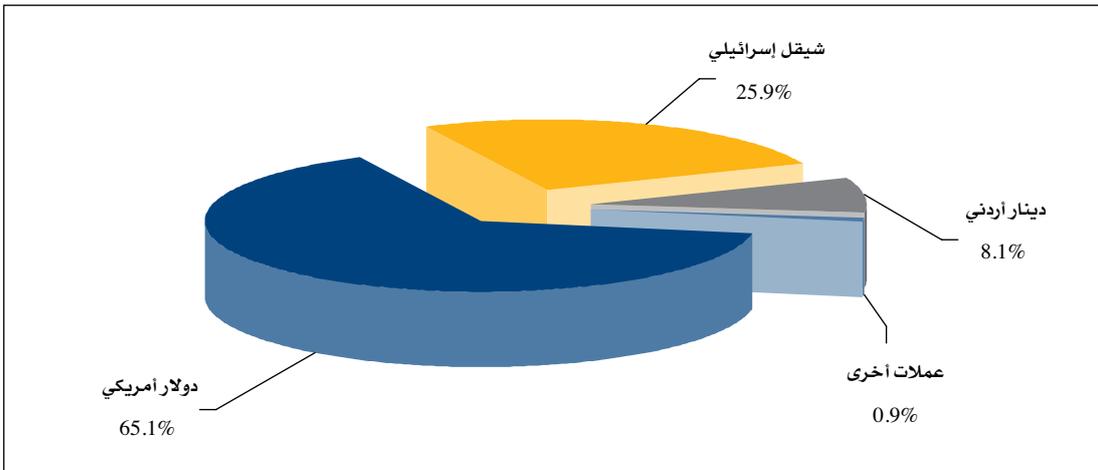
شكل (4-7) التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2008



المصدر: ملحق رقم (4-4).

من ناحية ثانية، أظهرت البيانات نوعاً من التفضيل (من قبل المصارف أو العملاء) للتمويل بعملة الشيقل الإسرائيلي الذي ارتفع رصيده بنحو 137.7 مليون دولار، وبنسبة 40.9%. مقابل التمويل الممنوح بعملة الدينار الأردني الذي تراجع رصيده القائم بنحو 38.6 مليون دولار، وبنسبة 20.8%. ومن المستبعد أن لسعر الصرف تأثير على ذلك، فالدينار يرتبط مع الدولار الأمريكي بنظام الصرف الثابت، ويتأثر سلباً أو إيجاباً بتطورات صرف الدولار الأمريكي، وبالتالي فمع تحسن سعر صرف الدولار يفترض أن يرتفع هذا الرصيد لأن يتراجع، خاصة وأن الرصيد الممنوح بعملة الدولار الأمريكي ارتفع بقيمة 23.1 مليون دولار، وبنسبة 2%. أضف إلى ذلك ارتفاع رصيد بقية العملات ومن ضمنها اليورو بحوالي 0.8 مليون دولار، وبنسبة 5.2%. ومع ذلك لم تحدث هذه التطورات أية تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية لهيكلية العملات المختلفة التي حافظت على ترتيبها واتجاهها العام، فالدولار بقي عملة التسهيلات الرئيسية باستحواده على 65.1%، تلاه الشيقل بنصيب 25.9%، ثم الدينار بنصيب 8.1%، وأخيراً العملات الأخرى بنحو 0.9% من إجمالي الرصيد القائم.

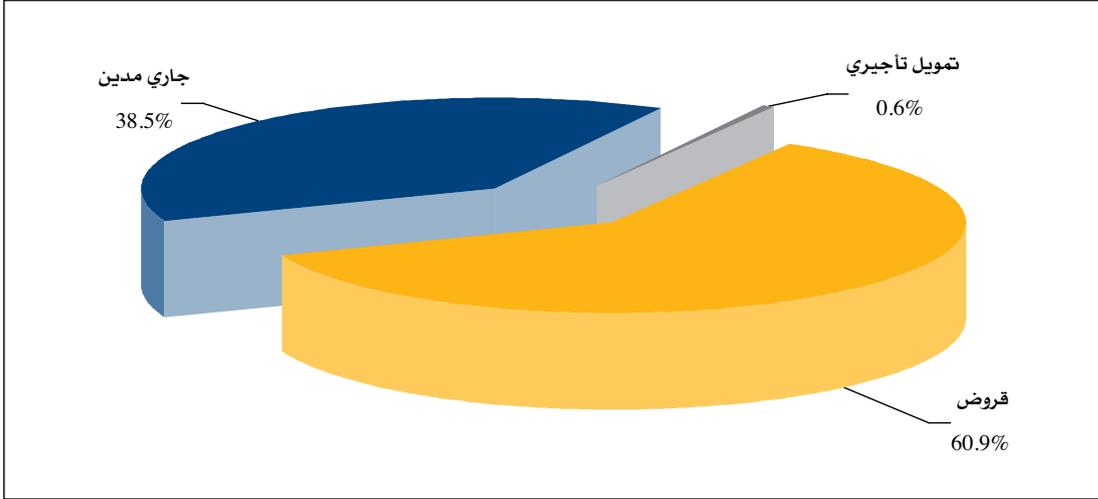
شكل (4-8) التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة خلال عام 2008



المصدر: ملحق رقم (4-4).

كما حافظت الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من التسهيلات على اتساقها العام، فمع ارتفاع القروض بنحو 3.4%، تكون قد استحوذت على النصيب الأكبر بنحو 60.9% من إجمالي الرصيد القائم، تلاها الجاري مدين الذي ارتفع بنسبة 14.1%، لتشكل حصته 38.5% من إجمالي الرصيد القائم، في حين لم تتعد مساهمة التمويل التأجيري 0.6% من إجمالي الرصيد القائم، بعد تراجع بنحو 6.3%.

شكل (4-9) التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع خلال عام 2008



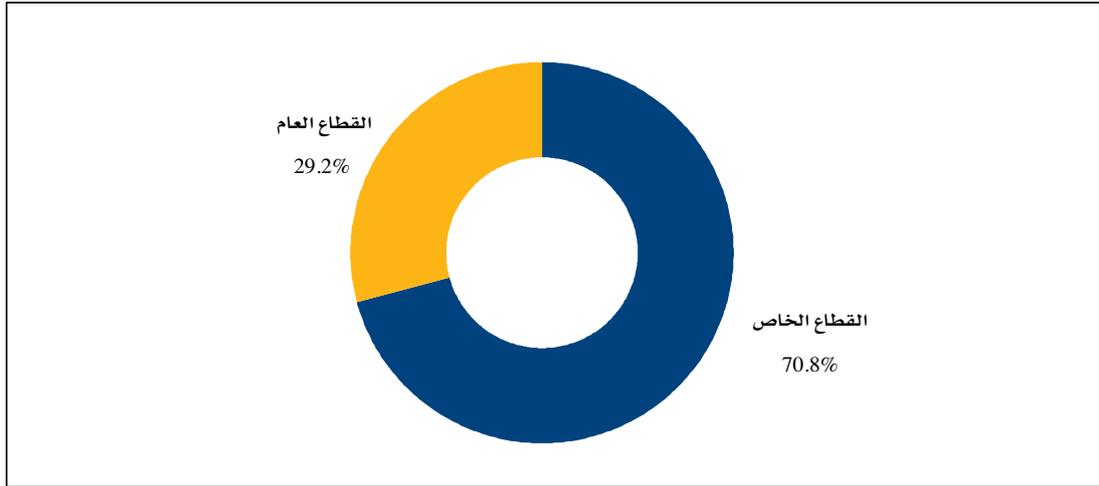
المصدر: ملحق رقم (4-4).

من ناحية أخرى، شمل التزايد في رصيد التسهيلات كلاً من القطاع العام والخاص على حد سواء، وإن كان أكثر حدة لدى القطاع العام، الذي ارتفع رصيد تسهيلات بنحو 26.4%، ليشكل ما نسبته 29.1% من الرصيد القائم، وبقيمة 532.7 مليون دولار. فمن ناحية، جاء هذا التزايد على خلفية ارتفاع الرصيد الممنوح للسلطة الوطنية الفلسطينية بنحو 27.7% (مدفوعاً بارتفاع الجاري مدين وتراجع القروض)، مقابل تراجع بنحو 3.6% في الرصيد الممنوح للسلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية (مدفوعاً بارتفاع الجاري مدين وتراجع القروض). ومن ناحية أخرى، ارتبط هذا التزايد برصيد تسهيلات القطاع العام في الضفة الغربية، الذي ارتفع بنسبة 27.3%، مقابل تراجع بنحو 73.9% في رصيد تسهيلات القطاع العام في قطاع غزة. ويذكر في هذا الشأن أن الحكومة قد قامت خلال عام 2008 بتخفيض مديونيتها تجاه القطاع المصرفي (كما تشير بيانات وزارة المالية) بحوالي 30 مليون دولار. تلك المديونية التي وصلت إلى ذروتها في العام 2005، بقيمة 592.2 مليون دولار، ثم أخذت بالتراجع جراء تواصل عمليات التسديد، لتصل مع نهاية عام 2006 إلى 483 مليون دولار، وفي نهاية عام 2007 إلى 421.5 مليون دولار. ثم عادت إلى الارتفاع من جديد لتصل في نهاية عام 2008 إلى حوالي 532.7 مليون دولار.

كما ارتفع نصيب القطاع الخاص بنسبة طفيفة 0.9%، ليستحوذ على ما نسبته 70.8% من الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية، وبقيمة 1295.5 مليون دولار. ارتبط ما يزيد على 90% منها، وبقيمة 1165.9 مليون دولار

بالقطاع الخاص المقيم، ما بين تسهيلات للأفراد بنسبة 74.6%، وللشركات بنحو 25.4%. وبشكل عام ارتبط التزايد في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بالقطاع الخاص المقيم في الضفة الغربية، الذي ارتفع رصيد تسهيلاته بنحو 5.6% مقابل تراجع رصيد تسهيلات القطاع الخاص المقيم في قطاع غزة بنحو 32.4%.

شكل (10-4) التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2008



المصدر: ملحق رقم (4-4).

بشكل عام، وبالرغم مما تميزت به البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من انعدام لليقين وتخوف مستمر من مزيد من التأزم للأوضاع، إلا أن المصارف نجحت في زيادة نشاطها الائتماني. غير أن هذا النشاط لا زال دون مستوى أمثاله في الدول العربية نظراً لارتفاع مستوى المخاطر السياسية في الأراضي الفلسطينية، ففي الوقت الذي شكل فيه رصيد التسهيلات في الأراضي الفلسطينية نحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وصل هذا المعدل في الأردن إلى نحو 111%، وفي مصر إلى 56%، وفي الإمارات العربية المتحدة إلى 92%، وإلى 59% على مستوى الدول العربية ككل⁽¹⁰⁾.

من ناحية أخرى، يندرج جزء غير بسيط من النشاط التمويلي في الأراضي الفلسطينية ضمن شريحة الأنشطة قصيرة الأجل، إذ أن 40% من هذا النشاط لا تتعد فترة استحقاقه العام الواحد، وحوالي 42% منه تقل فترة استحقاقه عن 180 يوماً، ونحو 27% منه لا تتعد فترة استحقاقه الشهر الواحد. وفي الوقت الذي قد يكون فيه هذا الجزء بعيداً عن بعض مخاطر الفائدة، فإنه غير بعيد عن المخاطر الأخرى، كمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وغيرها من المخاطر المتعلقة بالسيولة، الناتجة عن التباين الواضح وعدم التوافق في آجال استحقاق كل من الودائع والتسهيلات. فعلى سبيل المثال، 40% من آجال استحقاق التسهيلات تقل عن العام الواحد، يقابلها ما يزيد 99% من الودائع، وحوالي 27% من آجال استحقاق التسهيلات تقل عن الشهر الواحد، يقابلها نحو 75% من الودائع.

(10) احتسبت هذه النسب من خلال البيانات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، صندوق النقد العربي.

أما بالنسبة لمخاطر التعثر في الجهاز المصرفي، فقد لوحظ انخفاضها بنحو 43% خلال عام 2008 نتيجة لانتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام، مما ساهم في انتظام عمليات التسديد. إضافة إلى تطبيق المصارف للتعليمات الجديدة المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات الخاصة والضمانات المقبولة، التي أظهرت زيادة في تحفظ سلطة النقد لهذا الموضوع، بالإضافة على استبعاد التسهيلات المتعثرة⁽¹¹⁾ لأكثر من ست سنوات من البيانات المالية للمصرف، لتصل في نهاية العام إلى نحو 148 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 8.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت ببعض الدول المجاورة، في حين فاق حجم تغطية المخصص الخاص للديون المتعثرة الـ 88%، وتعتبر من النسب العالية جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة، وتدلل على تحوط مناسب لمقابلة مخاطر الائتمان.

النشاط الاستثماري ومحفظة الأوراق المالية

تأثرت القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص بالبيئة الاقتصادية والسياسية العامة في الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن غالبية استثمارات الجهاز المصرفي تأخذ الطابع المحلي، وأدت بدورها إلى تراجع بنحو 8% في المبالغ الموظفة من قبل المصارف في النشاط الاستثماري (شركات تابعة وشقيقة وحصص الأقلية) لتنخفض إلى حوالي 142.6 مليون دولار، أو ما نسبته 1.9% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة للمصارف (ملحق رقم 4-2). وجاء هذا التراجع متأثراً بانخفاض الاستثمارات المحلية بنحو 14.4%، وتراجعها إلى 127 مليون دولار، مقابل تزايد الاستثمارات الخارجية بأكثر من 80%، وارتفاعها إلى 15.6 مليون دولار. كما شهدت استثمارات المصارف في محفظة الأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 25.3%، ليرتفع حجم هذه الاستثمارات إلى 206.6 مليون دولار.

التوظيفات الخارجية

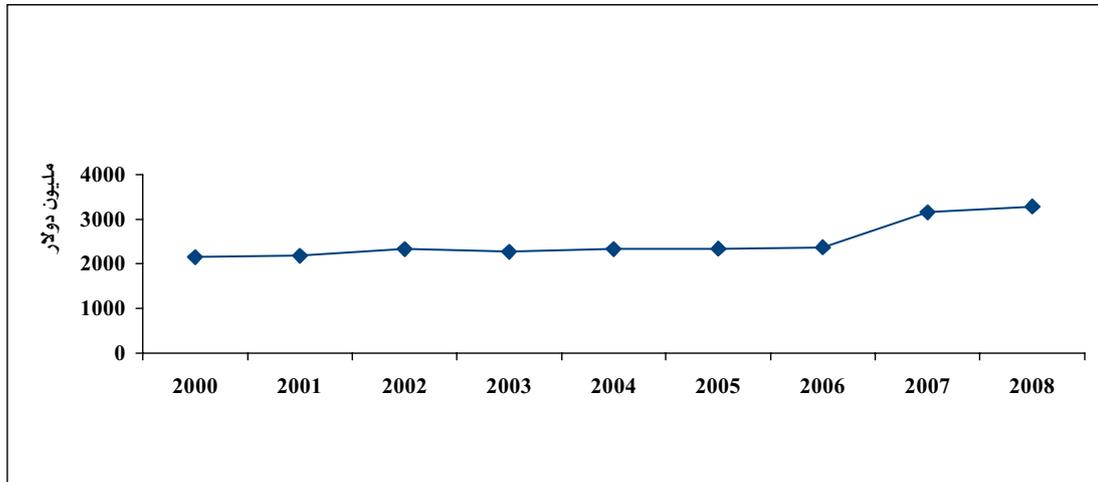
في ظل بيئة اقتصادية محلية ومناخ استثماري غير ملائمين، خاصة في قطاع غزة، تكون التوظيفات الخارجية⁽¹²⁾ إحدى الوسائل المتاحة للمصارف لتوظيف السيولة المتاحة، الناجمة عن كبر حجم الودائع غير المصرفية، قياساً على مجالات الاستخدام الأخرى لهذه الأموال، الأمر الذي أدى بدوره إلى تزايد مستمر في الأهمية النسبية لهذه التوظيفات في موجودات الجهاز المصرفي، إلى أن وصلت في العام 2008 إلى أكثر من 46% من إجمالي الموجودات، بعد ارتفاعها بنحو 6%، لتصل إلى حوالي 3528 مليون دولار.

وتعتبر الأرصدة في الخارج أحد أبرز هذه التوظيفات، باستحواذها على ما يزيد على 90% من هذه التوظيفات، أو نحو 43% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة، وبقيمة 3277.7 مليون دولار، بعد ارتفاعها بنحو 4% خلال عام 2008. توزعت بين مكاتب المصارف خارج فلسطين بنحو 58.1%، والمصارف الأخرى خارج فلسطين بنحو 41.9% من هذه الأرصدة.

(11) التسهيلات التي فات على موعد استحقاق قسطها و/أو الفوائد المستحقة عليها مدة 91 يوماً فأكثر، ويترتب على المصارف تكوين مخصصات مقابلها.

(12) تشمل التوظيفات الخارجية أرصدة، وسندات، وأسهم، وأذونات خزينة، وذكوك، وقروض التجمع البنكي وغيرها من الاستثمارات في الخارج.

شكل (4-11) التوظيفات الخارجية (الارصدة) خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: جدول رقم (4-2).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن ما يزيد على 95% من هذه الأرصدة موظفة على شكل ودائع مصرفية، لدى مصارف ذات ملاءة مالية جيدة، والباقي موظف في أدوات استثمارية كأوراق المالية، والأسهم، والسندات، والمرابحة، والصكوك الإسلامية وغيرها، وموزعة بشكل واسع التنوع على مستوى المؤسسات والدول. ونظراً لتراجع أسعار الأسهم فمن المحتمل أن تتعرض بعض هذه الاستثمارات لخسارة طفيفة. ويذكر في هذا الشأن أن سلطة النقد قد قامت ومنذ أواخر عام 2007 بوضع العديد من الضوابط الاحترازية التي تحكم التوظيفات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالتقييد بالحدود القصوى لتوظيف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المتمتعة بمراتب جدارة ائتمانية عالية (الترقيم رقم 2007/170). تلاها بعد ذلك تعديل التعليمات الخاصة بالتوظيفات الخارجية (تعليمات رقم 2008/5) نتيجة لزيادة الحرص والتحوط، بعد دراسة مستفيضة لهذه التوظيفات وتركزاتها، لتشتمل على تفصيل أوضح لنسب التركيز على مستوى الدولة والمؤسسة، بالاعتماد على تصنيفها الائتماني. ومنع تجاوز الاستثمار في المؤسسات المالية غير المصنفة عن 15% من إجمالي توظيفات الجهاز المصرفي. واستمرار حظر الاتجار بالمشتقات إلا لأغراض التحوط، ومنع الاستثمار في مؤسسات الـ (Off Shore).

مؤشرات أداء المصارف

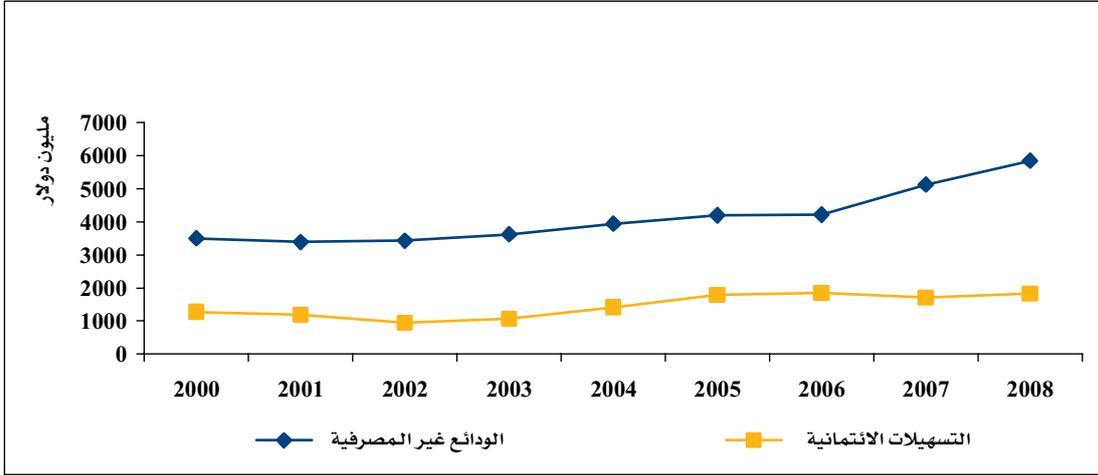
عكس العام 2008 العديد من المؤشرات الإيجابية الدالة على تزايد ونمو الوعي والثقافة المصرفية، وتزايد الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تعتبر في حد ذاتها مؤشراً على سلامة هذا الجهاز، وانضباطه، وتقيدته بتعليمات السلطات الرقابية، مما كان له أكبر الأثر في تحسن مستوى الأداء العام لهذا الجهاز. ويمكن النظر إلى هذا الأداء من منظور مصرفي، وآخر اقتصادي، حيث يستند المنظور المصرفي إلى مجموعة من المعايير، كالنشاط المصرفي والأرباح الجارية، وملاءة رأس المال، وجودة الأصول، وغيرها، لتوضيح مدى سلامة الجهاز المصرفي وانضباطه وتقيدته بتعليمات السلطة الرقابية. في حين يستند المنظور الاقتصادي على مؤشرات توظيف الأموال المتاحة في مختلف الأوجه والمجالات التي تخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

في السياق المصرفي، تشير مؤشرات الربحية إلى ارتفاع ملحوظ في الأرباح الجارية المتحققة بنسبة 24.4%، الأمر الذي أدى إلى تحسن العائد على معدل حقوق الملكية (الأرباح الجارية/ معدل حقوق الملكية Return on Equity-ROAE) إلى 10.8% في عام 2008، وكذلك تحسن العائد على معدل الموجودات (الأرباح الجارية/ معدل إجمالي الموجودات Return on Assets-ROAA) إلى 1.1% في عام 2008 (ملحق رقم 4-5).

أما في السياق الاقتصادي، فيمكن ربط الأداء بالائتمان، أو بالتوظيفات الخارجية، حيث يركز معيار الائتمان على درجة استغلال وتوظيف الودائع في مجال الائتمان ودور القطاع الخاص في هذا الجانب، نظراً للدور الحيوي والهام الذي يلعبه الائتمان في تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وانعكاساته الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي. في حين يركز معيار التوظيفات الخارجية، وبالأخص الأرصد في الخارج، على مدى توجه المصارف نحو استثمار أموالها في الخارج، والتأثير السلبي لذلك على التنمية الاقتصادية داخل فلسطين.

يشير معيار الائتمان إلى تراجع التسهيلات المباشرة كنسبة من إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية (ودائع الجمهور، وسلطة النقد، والمصارف) من 29.8% في عام 2007 إلى 29.1% في عام 2008. وكنسبة من الودائع غير المصرفية من 33.3% إلى 31.3%⁽¹³⁾ خلال نفس الفترة. كما تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من ودائع هذا القطاع من 27.8% إلى 24.7%، وللقطاع الخاص المقيم من 26.8% إلى 22.8% خلال نفس الفترة. وجاء التراجع في هذه المؤشرات على خلفية التزايد في المخاطر السياسية في الأراضي الفلسطينية، وتأثيراتها على الطلب التمويلي، وما قابلها من تزايد كبير في حجم الودائع، وبالأخص الودائع غير المصرفية. ففي الوقت الذي ارتفع فيه رصيد التسهيلات بنحو 7.2%، وبقيمة 123 مليون دولار، ارتفع حجم الودائع غير المصرفية بنحو 14.2%، وبقيمة 729.2 مليون دولار.

شكل (4-12) الاتجاه العام للودائع والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة (2000-2008)



المصدر: جدول رقم (4-2).

(13) بموجب التعليمات الجديدة رقم (5/2008) يتم إلغاء التعميم رقم (1998/120) الذي يربط نسبة الائتمان بالودائع غير المصرفية. وبموجب التعليمات الجديدة تكون المصارف ملزمة بخفض نسبة التوظيفات الخارجية إلى 60% مع نهاية نيسان 2009، وإلى 55% مع نهاية آب 2009. وهذا بدوره يعمل على تشجيع الاستثمار والتوظيف الداخلي دون فرض حدود دنيا لنسبة الائتمان إلى ودائع العملاء.

في المقابل يشير معيار التوظيف الخارجي إلى تحول في سياسة المصارف نحو التوظيف الداخلي في مجالات الائتمان والاستثمار، حيث تراجعت التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع من 58% في عام 2007 إلى 56% في عام 2008، وكنسبة من الودائع غير المصرفية من 61.6%، إلى 56.1%. كما تراجعت الأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع المصرفية وغير المصرفية من 55% في عام 2007 إلى 52.1% في عام 2008. وبذلك لا تزال هذه النسبة ضمن الحدود الواردة في تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الشأن (تعليمات 2008/5). ويعزى هذا التحول إلى تزايد المخاوف من ارتفاع مستوى المخاطر في السوق العالمية على خلفية تداعيات الأزمة المالية والأسواق المالية العالمية، إلى جانب سياسة التوجه نحو مزيد من التوظيف الداخلي التي تبنتها سلطة النقد في تعميمها الجديد بهذا الخصوص، وذلك من أجل مزيد من التنفيع لدور المصارف في الاقتصاد.

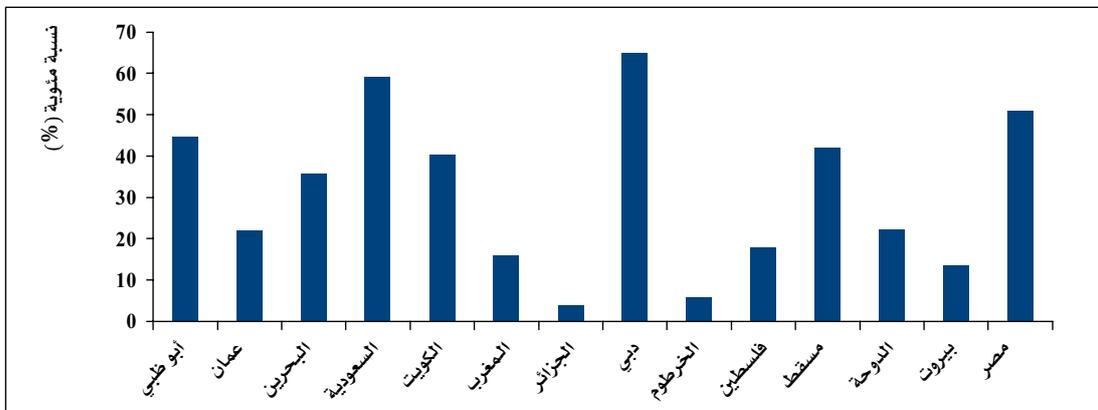
كما يلاحظ تراجع التسهيلات كنسبة من إجمالي الموجودات من 24.3% في عام 2007 إلى حوالي 23.9% في عام 2008، مقابل ارتفاع هذه النسبة في جانب الودائع غير المصرفية من 73.1% إلى 76.6% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة إلى تراجع نسبي في آلية توزيع المدخرات على التوظيف المحلي.

وعلى صعيد آخر، ساهمت سياسة التفرع التي انتهجتها سلطة النقد، والتوسع الذي طرأ في شبكة الفروع والمكاتب المصرفية العاملة خلال عام 2008، في التخفيف إلى حد ما من مشكلة البطالة، التي تعد من التحديات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بارتفاع عدد الموظفين في الجهاز المصرفي بنحو 7.8% قياساً على عام 2007، ليصل إلى 4436 موظف.

تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية

جاء أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال عام 2008 متأثراً بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من ناحية، والمنطقة العربية من ناحية ثانية، وتداعيات إعصار الأزمة المالية والأسواق المالية العالمية من ناحية ثالثة، وما خلفته من تراجعات حادة في أسواق المال العربية والعالمية، وإحجام المستثمرين عن الاستثمار في قطاع الأسهم، والتي انعكست بصورة تراجع في المؤشر العام لسوق فلسطين للأوراق المالية بنسبة 16.2% قياساً على عام 2007، ليغلق عند مستوى 441.7 نقطة. ومع ذلك تعتبر هذه النسبة مقبولة مقارنة مع نسب التراجع الكبيرة التي شهدتها بعض الأسواق العربية الأخرى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود روابط قوية بين هذا السوق والأسواق المالية العالمية.

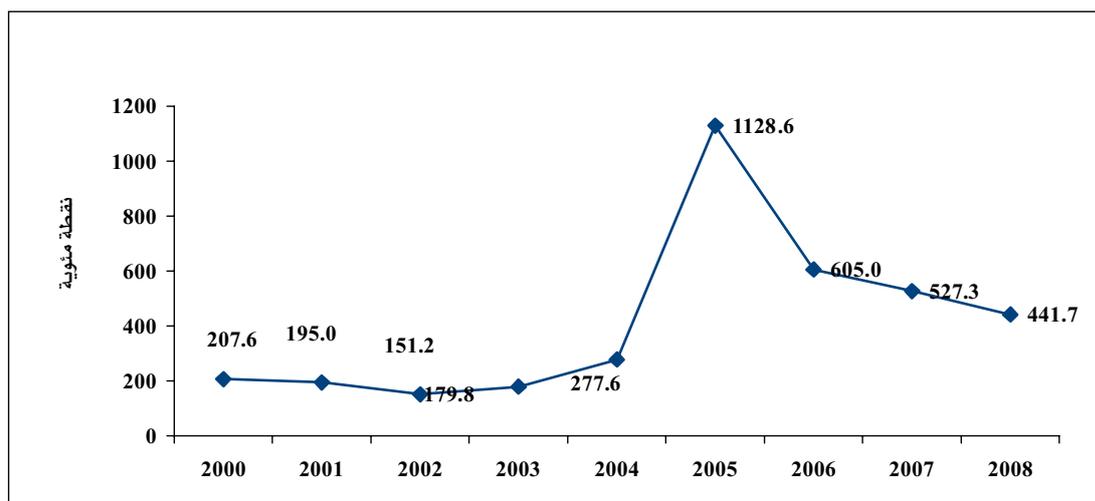
شكل (4-13) نسب التراجع في مؤشرات اسواق الاسهم العربية خلال عام 2008



المصدر: احتسبت من خلال ملحق رقم (1-11).

واستطاعت هذه السوق وبالرغم من هذه الأوضاع أن تحقق معدلات نمو جيدة في قيم وأحجام التداول، والإدراج، وفي وضع السيولة، التي ارتفعت بشكل طفيف إلى 33.7% مقارنة بما كانت عليه في العام السابق، ومعبراً عنها بمعدل الدوران الذي ينسب قيمة الأسهم المتداولة في فترة ما إلى القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية تلك الفترة، ويعتبر مؤشراً على سيولة السوق.

شكل (4-14) المؤشر العام لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2000-2008)



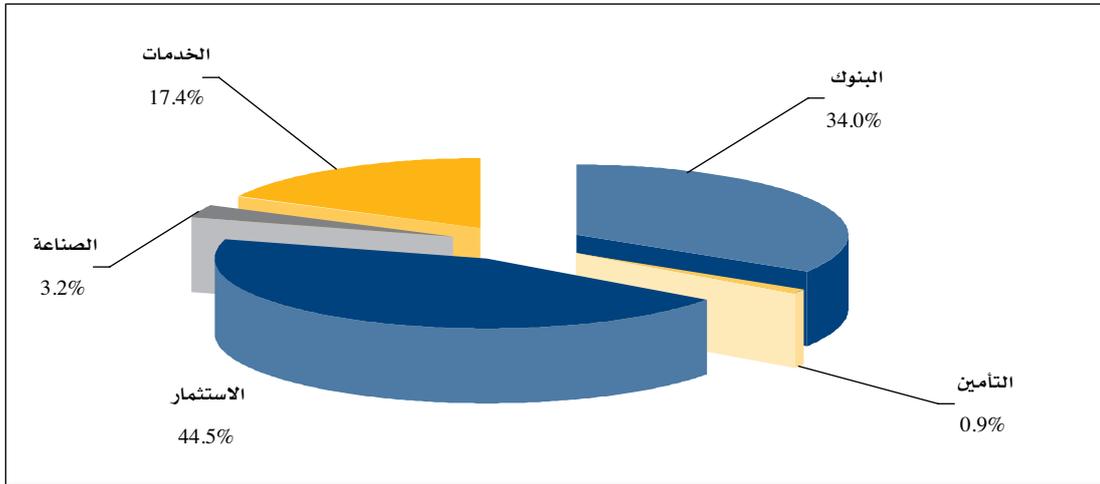
المصدر: ملحق رقم (4-8).

وجاء الانخفاض في المؤشر العام للسوق على خلفية تراجع مؤشرات كافة القطاعات، حيث سجل مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنحو 3.4%، ليغلق عند مستوى 78.7 نقطة، وانخفاض مؤشر قطاع الصناعة بنحو 17.7%، ليغلق عند مستوى 54.4 نقطة. كما أغلق مؤشر قطاع التأمين عند مستوى 57.8 نقطة، بانخفاض نسبته 25.4%، ومؤشر الاستثمار عند مستوى 22.1 نقطة، بانخفاض نسبته 42.2%. في حين انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنحو 2.8%، ليغلق عند مستوى 46.9 نقطة. ويذكر في هذا الشأن أن عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية يبلغ 37 شركة (باستثناء شركة واحدة لا يتم تداول أسهمها)، يستحوذ القطاع الصناعي على 27% منها، بمعدل 10 شركات، وقطاعي الاستثمار والخدمات على 21.6% لكل منهما، بمعدل 8 شركات لكل منهما، وقطاع البنوك على 16.2%، بمعدل 6 مصارف، وأخيراً قطاع التأمين على 13.5%، بمعدل 5 شركات.

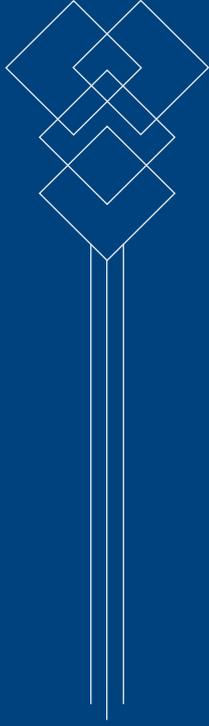
وعقد السوق 244 جلسة تداول خلال عام 2008، تم خلالها تداول 339.2 مليون سهم، بارتفاع نسبته 13.3% عما كان عليه في العام 2007. وبقية إجمالية بلغت 1185.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 45.7% قياساً على العام السابق، ونفذت من خلال 152.3 ألف عقد (صفقة)، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة إلى حوالي 4.9 مليون دولار، وبنحو 48.1% مقارنة مع عام 2007. وفي المقابل، تراجع حجم السوق المقاس بالقيمة السوقية الإجمالية للأسهم المتداولة بنحو 14.2% عن العام السابق، لينخفض إلى 2123.1 مليون دولار (ملحق رقم 4-8). واستحوذ التداول في قطاع الاستثمار

على حوالي 44.5% من إجمالي التداول على المستوى القطاعي، تلاه قطاع البنوك بنسبة 34%، ثم قطاع الخدمات بنحو 17.4%، والقطاع الصناعي بحوالي 3.2%، وأخيراً قطاع التأمين بنسبة 0.9% من عدد الأسهم المتداولة.

شكل (4-15) نسبة التداول القطاعية خلال عام 2008



المصدر: منشورات سوق فلسطين للأوراق المالية، 2008.



الملاحق الإحصائية

ملحق الفصل الأول

(نسبة مئوية)

ملحق رقم (1-1)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2000-2008)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	4.7	2.2	2.8	3.6	4.9	4.5	5.1	5.2	3.2
الدول المتقدمة	4.0	1.2	1.6	1.9	3.2	2.6	3.0	2.7	0.9
الولايات المتحدة	3.7	0.8	1.6	2.5	3.6	2.9	2.8	2.0	1.1
منطقة اليورو	3.8	1.9	0.9	0.8	2.2	1.7	2.9	2.7	0.9
ألمانيا	3.2	1.2	0.0	-0.2	1.2	0.8	3.0	2.5	1.3
فرنسا	3.9	1.8	1.1	1.1	2.5	1.9	2.4	2.1	0.7
إيطاليا	3.7	1.8	0.5	0.0	1.5	0.7	2.0	1.6	-1.0
اليابان	2.9	0.2	0.3	1.4	2.7	1.9	2.0	2.4	-0.6
الجمهورية المتحدة	3.9	2.5	2.1	2.8	2.8	2.1	2.8	3.0	0.7
كندا	5.2	1.8	2.9	1.9	3.1	2.9	3.1	2.7	0.5
إسرائيل	8.9	-0.4	-0.6	1.8	5.0	5.1	5.2	5.4	3.9
الدول المتقدمة الرئيسية	5.2	1.0	1.2	1.8	2.9	2.3	2.6	2.2	0.6
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	7.7	1.2	5.6	3.1	5.9	4.7	5.6	5.7	1.5
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	5.9	3.8	4.8	6.3	7.5	7.1	8.0	8.3	6.1
أفريقيا	3.5	4.9	6.9	5.5	6.7	5.8	6.1	6.2	5.2
وسط وشرق أوروبا	4.9	0.0	4.4	4.9	7.3	6.0	6.6	5.4	2.9
رابطة الدول المستقلة	9.1	6.1	5.2	7.8	8.2	6.7	8.4	8.6	5.5
الدول النامية الآسيوية	7.0	5.8	6.9	8.2	8.6	9.0	9.8	10.6	7.7
الصين	8.4	8.3	9.1	10.0	10.1	10.4	11.6	13.0	9.0
الهند	5.7	3.9	4.6	6.9	7.9	9.2	9.8	9.3	7.3
الشرق الأوسط	5.5	2.6	3.8	7.0	6.0	5.8	5.7	6.3	5.9
مصر	5.4	3.5	3.2	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2
الأردن	4.3	5.3	5.8	4.2	8.6	8.1	8.0	6.6	6.0
لبنان	1.7	4.5	3.3	4.1	7.5	2.6	0.6	7.5	8.5
السعودية	4.9	0.5	0.1	7.7	5.3	5.6	3.0	3.5	4.6
نصف الكرة الغربي	4.1	0.7	0.6	2.2	6.0	4.7	5.7	5.7	4.2
البرازيل	4.3	1.3	2.7	1.1	5.7	3.2	4.0	5.7	5.1
المكسيك	6.6	-0.2	0.8	1.7	4.0	3.2	5.1	3.3	1.3
قيمة الناتج العالم بملiardات الدولارات	31,707	31,707	32,988	37,087	41,728	45,090	48,761	54,841	60,690
At Market Exchange Rates	31,916	31,916	32,988	37,087	41,728	45,090	48,761	54,841	60,690
At Purchasing Power Parities	41,748	43,711	45,693	48,310	52,074	56,017	60,716	65,490	68,997

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (2-1)
معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2008)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدول المتقدمة	2.2	2.1	1.5	1.8	2.0	2.3	2.4	2.2	3.4
الولايات المتحدة	3.4	2.8	1.6	2.3	2.7	3.4	3.2	2.9	3.8
منطقة اليورو	2.2	2.4	2.3	2.1	2.1	2.2	2.2	2.1	3.3
ألمانيا	1.4	1.9	1.4	1.0	1.8	1.9	1.8	2.3	2.8
فرنسا	1.8	1.8	1.9	2.2	2.3	1.9	1.9	1.6	3.2
إيطاليا	2.6	2.3	2.6	2.8	2.3	2.2	2.2	2.0	3.5
اليابان	-0.8	-0.7	-0.9	-0.3	0.0	-0.3	0.3	0.0	1.4
المملكة المتحدة	0.9	1.2	1.3	1.4	1.3	2.0	2.3	2.3	3.6
كندا	2.7	2.5	2.3	2.7	1.8	2.2	2.0	2.1	2.4
إسرائيل	1.1	1.1	5.7	0.7	-0.4	1.3	2.1	0.5	4.7
الدول المتقدمة الرئيسية	2.1	1.9	1.3	1.7	2.0	2.3	2.3	2.1	3.2
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	1.2	1.9	1.0	1.4	2.4	2.2	1.6	2.2	4.5
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	8.5	7.7	6.8	6.7	5.9	5.7	5.4	6.4	9.3
أفريقيا	11.7	10.9	9.1	8.7	6.6	7.1	6.3	6.3	10.1
وسط وشرق أوروبا	24.9	24.4	18.9	11.3	6.6	5.6	5.7	6.1	8.0
رابطة الدول المستقلة	24.1	20.3	14.0	12.3	10.3	12.1	9.4	9.7	15.6
الدول النامية الآسيوية	1.9	2.8	2.1	2.6	4.1	3.8	4.2	5.4	7.4
الصين	0.4	0.7	-0.8	1.2	3.9	1.8	1.5	4.8	5.9
الهند	4.0	3.8	4.3	3.8	3.8	4.2	6.2	6.4	8.3
الشرق الأوسط	4.1	3.8	5.3	6.1	7.1	6.2	6.8	10.5	15.6
مصر	2.8	2.4	2.4	3.2	8.1	8.8	4.2	11.0	11.7
الأردن	0.7	1.8	1.8	1.6	3.4	3.5	6.3	5.4	14.9
لبنان	-0.4	-0.4	1.8	1.3	1.7	-0.7	5.6	4.1	10.8
السعودية	-1.1	-1.1	0.2	0.6	0.4	0.6	2.3	4.1	9.9
نصف الكرة الغربي	8.3	6.5	8.6	10.4	6.6	6.3	5.3	5.4	7.9
البرازيل	7.1	6.8	8.4	14.8	6.6	6.9	4.2	3.6	5.7
المكسيك	9.5	6.4	5.0	4.5	4.7	4.0	3.6	4.0	5.1

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (3-1)
معدلات البطالة والتوظيف والدخل الفردي خلال الفترة (2000-2008)

(نسبة مئوية)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الدول المتقدمة	5.8	5.4	5.8	6.2	6.4	6.7	6.5	5.9	5.7
الولايات المتحدة	5.8	4.6	4.6	5.1	5.5	6.0	5.8	4.7	4.0
منطقة اليورو	7.6	7.5	8.4	8.6	8.8	8.7	8.2	7.8	8.1
ألمانيا	7.3	8.4	9.8	10.6	9.8	9.3	8.4	7.6	6.9
فرنسا	7.8	8.3	9.2	9.3	9.2	9.0	8.9	8.4	9.1
إيطاليا	6.8	6.1	6.8	7.7	8.1	8.5	8.6	9.1	10.1
اليابان	4.0	3.8	4.1	4.4	4.7	5.3	5.4	5.0	4.7
المملكة المتحدة	5.5	5.4	5.4	4.8	4.8	5.0	5.2	5.1	5.5
كندا	6.2	6.0	6.3	6.8	7.2	7.6	7.6	7.2	6.8
إسرائيل	6.0	7.3	8.4	9.0	10.4	10.8	10.3	9.3	8.8
الدول المتقدمة الرئيسية	5.9	5.4	5.8	6.2	6.4	6.6	6.5	5.9	5.5
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	3.5	3.4	3.7	4.0	4.2	4.4	4.2	4.2	4.0
معدلات التوظيف									
الدول المتقدمة	0.3	1.4	1.5	1.3	1.0	0.6	0.3	0.7	2.1
الولايات المتحدة	-0.5	1.1	1.9	1.8	1.1	0.9	-0.3	0.0	2.5
منطقة اليورو	0.8	1.7	1.5	0.9	0.7	0.7	0.9	1.4	2.4
ألمانيا	1.4	1.7	0.7	-0.1	0.4	-0.9	-0.6	0.4	1.8
فرنسا	0.4	1.2	0.8	0.4	0.1	0.1	0.6	1.8	2.7
إيطاليا	0.8	1.0	1.9	0.7	1.3	0.9	1.4	2.5	1.9
اليابان	-0.4	0.5	0.4	0.4	0.2	-0.2	-1.3	-0.5	-0.2
المملكة المتحدة	0.8	0.7	0.9	1.0	1.1	0.9	0.8	0.8	1.2
كندا	1.5	2.3	1.9	1.4	1.8	2.4	2.4	1.2	2.5
الدول المتقدمة الرئيسية	0.1	1.1	1.3	1.1	0.8	0.5	-0.1	0.4	2.9
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	1.0	1.7	1.5	1.8	1.9	0.3	2.0	0.8	3.6

يتبع ملحق (3-1)

(نسبة مئوية)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										معدلات النمو في الدخل الفردي
الدول المتقدمة	0.3	2.0	2.4	1.9	2.6	1.3	1.0	0.6	3.3	
الولايات المتحدة	0.2	1.0	1.8	2.0	2.7	1.6	0.6	-0.3	2.5	
منطقة اليورو	0.3	2.0	2.4	1.2	1.5	0.2	0.5	1.5	3.5	
ألمانيا	1.4	2.6	3.1	0.8	1.2	-0.2	-0.1	0.9	3.0	
فرنسا	0.2	1.5	1.7	1.2	1.5	0.4	0.4	1.0	3.2	
إيطاليا	-1.8	0.8	1.4	-0.4	1.5	0.0	0.2	1.5	3.3	
اليابان	-0.6	2.4	2.0	1.9	2.7	1.2	0.1	-0.1	2.7	
المملكة المتحدة	0.4	2.5	2.2	1.4	2.3	2.4	1.7	2.1	3.4	
كندا	-0.7	1.6	2.1	1.9	2.1	0.9	1.8	0.7	4.3	
الدول المتقدمة الرئيسية	0.1	1.9	2.1	1.7	2.4	1.2	0.6	0.4	5.0	
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	1.2	5.1	5.0	4.3	5.5	2.7	5.0	0.5	6.9	
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	4.8	7.1	6.6	5.8	6.1	4.9	3.4	2.4	4.5	
أفريقيا	2.7	3.8	3.7	3.4	4.2	3.0	4.0	2.4	1.1	
وسط وشرق أوروبا	2.6	5.1	6.6	5.5	6.8	4.4	3.8	-0.5	4.5	
رابطة الدول المستقلة	5.5	8.6	8.4	6.9	8.4	7.8	5.6	6.5	9.3	
الدول النامية الآسيوية	6.6	9.5	8.7	7.9	7.4	6.9	5.6	4.5	5.6	
الشرق الأوسط	3.7	4.0	3.1	3.6	3.8	4.8	1.8	0.3	3.5	
نصف الكرة الغربي	2.8	4.3	4.2	3.4	4.5	0.8	-1.0	-0.7	2.6	

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (4-1)
معدلات الفائدة العالمية وأسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة (2000-2008)

(نسبة مئوية)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الولايات المتحدة	6.50	1.75	1.25	1.00	2.25	4.25	5.25	4.25	0.13
منطقة اليورو	4.75	3.25	2.75	2.00	2.00	2.25	3.50	4.00	2.50
المملكة المتحدة	6.00	4.00	4.00	3.75	4.75	4.50	5.00	5.50	2.00
اليابان	0.25	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.25	0.50	0.10
كندا	5.75	2.25	2.75	2.75	2.50	3.25	4.25	4.25	1.50
قسيمة الأجل									
الولايات المتحدة	6.45	1.83	1.34	1.10	2.45	4.45	5.32	5.02	1.77
منطقة اليورو	4.94	3.34	2.94	2.15	2.17	2.47	3.68	4.85	3.29
المملكة المتحدة	5.89	3.99	3.95	3.95	4.81	4.59	5.25	6.35	3.21
اليابان	0.00	0.00	0.10	0.10	0.10	0.10	0.54	0.86	0.74
كندا	5.75	2.12	2.86	2.70	2.58	3.48	4.32	4.79	2.32
طويلة الأجل									
الولايات المتحدة	5.24	5.09	4.03	4.27	4.23	4.47	4.56	4.10	2.42
منطقة اليورو	5.07	4.96	4.41	4.36	3.69	3.41	3.90	4.38	3.89
المملكة المتحدة	4.91	4.89	4.56	4.90	4.53	4.22	4.62	4.69	3.62
اليابان	1.62	1.33	0.98	1.33	1.40	1.49	1.65	1.53	1.21
كندا	5.37	5.41	4.97	4.72	4.33	4.03	3.98	4.01	2.92
أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة، الدولار مقابل وحدة عملة وطنية)									
الجنيه الإسترليني	1.516	1.440	1.501	1.634	1.832	1.820	1.843	2.002	1.852
الين الياباني (لكل ألف ين)	9.285	8.230	7.987	8.636	9.251	9.091	8.599	8.503	9.670
اليورو	0.924	0.896	0.944	1.131	1.243	1.246	1.256	1.371	1.473
أسعار الصرف الحقيقية للمعاملات الرئيسية									
الدولار الأمريكي	100.0	103.2	102.4	92.7	86.8	83.2	84.9	81.2	78.3
الجنيه الإسترليني	100.0	97.6	99.1	95.4	99.9	99.8	101.8	105.1	91.6
الين الياباني	100.0	92.1	85.6	78.6	76.3	70.8	63.2	58.3	64.7
اليورو	100.0	100.5	106.4	121.6	128.0	129.6	130.3	137.8	146.8

المصدر: - أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.
- قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

(نسبة مئوية)

ملحق رقم (5-1)
معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري خلال الفترة (2000-2008)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	إجمالي التجارة العالمية
3.3	7.2	9.2	7.7	10.7	5.4	3.5	0.3	12.3		
1.8	6.1	8.5	6.2	9.1	3.4	2.4	-0.4	11.7		
6.2	8.4	9.1	7.0	9.7	1.3	-2.3	-5.4	8.7		حجم الصادرات
1.3	6.0	8.3	5.1	7.0	1.6	1.8	3.9	12.0		الولايات المتحدة
2.7	7.5	12.7	7.7	10.2	2.5	4.3	6.4	13.5		منطقة اليورو
1.1	3.2	5.6	3.5	3.0	-0.7	1.3	2.5	12.4		ألمانيا
-3.7	4.6	6.2	1.1	4.9	-2.0	-2.9	2.6	9.0		فرنسا
1.9	8.4	9.7	6.9	14.0	9.2	7.4	-6.9	12.8		إيطاليا
0.1	-4.1	11.0	8.1	4.8	1.8	1.0	3.0	9.1		اليابان
-4.7	1.0	0.6	1.8	5.0	-2.3	1.2	-3.0	8.9		المملكة المتحدة
1.9	5.2	8.9	5.9	8.2	1.8	1.2	-0.9	14.9		كندا
0.6	9.5	10.9	9.3	17.2	13.0	9.8	-4.0	17.3		الدول المتقدمة الرئيسية
0.4	4.7	7.6	6.4	9.3	4.2	2.7	-0.4	11.7		الدول الآسيوية حديثة التصنيع
-3.5	2.2	6.0	5.9	11.3	4.1	3.4	-2.7	13.1		حجم الواردات
1.4	5.5	8.3	5.9	6.8	2.9	0.4	2.1	11.1		الولايات المتحدة
4.0	5.0	11.9	6.5	7.3	5.4	-1.4	1.2	10.2		منطقة اليورو
2.0	5.9	6.5	6.0	6.4	1.5	1.6	2.3	14.9		ألمانيا
-4.5	3.8	5.9	2.1	4.2	1.2	0.2	1.8	5.8		فرنسا
1.1	1.5	4.2	5.8	8.1	3.9	0.9	0.7	9.2		إيطاليا
-0.6	-1.5	9.6	7.0	6.8	2.2	4.9	4.8	9.0		اليابان
0.8	5.5	4.6	7.1	8.0	4.1	1.7	-5.1	8.1		المملكة المتحدة
-0.5	2.9	7.2	5.9	8.4	3.6	2.0	0.2	14.3		كندا
0.4	8.7	9.7	7.7	16.2	10.2	8.9	-5.9	17.6		الدول المتقدمة الرئيسية
-2.0	0.4	-1.1	-1.5	-0.1	1.0	0.9	0.4	-2.6		الدول الآسيوية حديثة التصنيع
-5.5	0.3	-0.5	-3.0	-0.9	-0.9	0.5	2.2	-2.3		معدلات التغير في شروط التبادل التجاري
-1.9	0.3	-1.3	-1.1	-0.4	0.8	1.3	0.7	-3.8		الولايات المتحدة
-1.9	-0.6	-1.1	-1.2	-0.4	1.9	1.4	0.2	-4.6		منطقة اليورو
-2.2	1.1	-0.7	-1.8	1.2	-0.1	0.9	1.2	-3.3		ألمانيا
-1.5	1.0	-3.0	-1.9	-0.1	2.2	1.2	0.8	-7.8		فرنسا
-9.3	-4.5	-6.8	-6.0	-4.0	-2.0	-0.4	-0.1	-5.2		إيطاليا
1.4	1.6	0.0	-2.9	0.2	1.3	2.6	-0.2	-0.8		اليابان
4.6	3.1	0.6	3.6	4.5	5.7	-2.4	-1.6	4.0		المملكة المتحدة
-2.9	0.7	-1.5	-2.4	0.1	1.5	0.8	-0.6	-0.8		كندا
-3.4	-0.4	-1.7	-2.0	-2.2	-0.9	0.2	-0.6	-3.3		الدول المتقدمة الرئيسية
										الدول الآسيوية حديثة التصنيع

يتبع ملحق رقم (1-5)

(نسبة مئوية)

الدرجة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
										الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
	6.0	9.4	10.9	10.8	14.2	10.5	7.0	2.4	13.7	حجم الصادرات
	-1.0	6.4	2.6	4.4	8.2	7.0	2.3	1.7	9.8	أفريقيا
	6.7	10.2	14.3	9.5	16.1	12.1	8.2	8.9	16.4	وسط وشرق أوروبا
	1.5	6.6	6.4	3.8	12.8	12.7	7.2	4.0	10.0	رابطة الدول المستقلة
	10.2	14.4	17.5	17.6	19.5	16.5	12.5	0.6	20.7	الدول النامية الآسيوية
	8.0	3.1	5.1	5.0	10.1	11.9	3.0	0.6	5.4	الشرق الأوسط
	-0.3	3.4	5.1	7.2	8.5	2.2	0.9	1.2	9.6	نصف الكرة الغربي
	10.9	14.0	13.2	12.2	16.0	10.2	6.2	3.1	13.7	حجم الواردات
	11.0	19.8	10.7	12.2	6.9	7.6	9.7	7.6	0.5	أفريقيا
	4.7	13.5	14.6	9.8	18.1	14.2	9.5	2.4	16.8	وسط وشرق أوروبا
	15.6	22.9	20.4	15.1	19.6	22.4	8.8	17.8	15.1	رابطة الدول المستقلة
	10.9	11.3	11.7	13.5	20.1	17.8	12.0	2.1	19.4	الدول النامية الآسيوية
	21.1	14.6	8.8	14.1	15.2	5.1	6.6	10.4	7.7	الشرق الأوسط
	7.6	12.1	13.0	10.8	13.1	-0.5	-5.7	-1.0	13.6	نصف الكرة الغربي
	4.4	1.2	4.1	5.9	3.1	1.2	0.4	-2.3	6.0	معدلات التغيير في شروط التبادل التجاري
	12.6	0.7	10.2	15.0	3.7	2.9	-0.2	-3.6	13.2	أفريقيا
	-1.1	1.5	-1.8	-0.8	1.6	0.0	0.6	4.2	-2.3	وسط وشرق أوروبا
	17.7	2.3	8.9	14.7	12.1	9.0	-2.0	-2.6	24.2	رابطة الدول المستقلة
	-3.0	-0.5	-0.3	-0.8	-2.0	-0.6	0.7	1.0	-4.3	الدول النامية الآسيوية
	13.4	1.3	5.9	25.1	9.6	0.2	1.8	-8.5	39.7	الشرق الأوسط
	3.7	2.1	8.6	5.6	5.7	2.9	1.3	-4.0	7.3	نصف الكرة الغربي

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

(مليار دولار)

ملحق رقم (6-1)
أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2008-2000)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الدول المتقدمة	-465.0	-389.6	-454.5	-394.0	-213.8	-220.1	-219.0	-207.7	-264.8
الولايات المتحدة	-673.3	-731.2	-788.1	-729.0	-625.0	-523.4	-461.3	-384.7	-417.4
منطقة اليورو	-95.5	20.4	31.5	40.9	117.0	43.0	47.8	6.6	-35.2
ألمانيا		161.9	146.4	128.4	118.0	46.3	40.6	0.4	-32.6
فرنسا		-52.0	-46.3	-33.6	-7.0	7.9	14.5	21.5	18.0
إيطاليا		-43.3	-41.6	-28.4	-15.5	-19.8	-8.1	-0.9	-6.2
اليابان	157.1	211.0	170.4	165.7	172.1	136.2	112.6	87.8	119.6
المملكة المتحدة		-81.1	-68.1	-53.7	-35.4	-24.4	-24.8	-31.5	-37.6
كندا		9.4	21.5	26.3	21.3	10.1	12.6	16.2	19.7
الدول المتقدمة الرئيسية	105.2	122.1	130.8	124.5	126.5	129.6	85.7	85.4	68.2
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	76.2	103.6	90.0	80.2	83.5	81.0	55.7	48.0	38.9
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	714.4	633.4	630.6	447.8	226.1	151.3	83.2	46.6	86.5
أفريقيا	12.2	10.7	34.0	15.9	2.8	-4.5	-8.6	0.9	8.1
وسط وشرق أوروبا	-142.2	-122.1	-82.5	-54.7	-48.6	-29.0	-16.9	-10.4	-31.4
رابطة الدول المستقلة	108.7	70.9	96.2	87.5	63.5	35.7	30.3	33.0	48.3
الدول النامية الآسيوية	422.4	406.4	282.3	162.3	89.2	82.3	64.7	36.6	38.6
الشرق الأوسط	341.6	254.1	252.9	201.3	97.1	57.5	29.9	40.4	71.5
نصف الكرة الغربي	-28.3	13.4	47.7	35.5	22.1	9.3	-16.2	-53.9	-48.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (7-1)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2008)

(مليون دولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	1,387,953	817,574	716,574	557,869	742,143	598,697	1,461,074	1,978,838	1,697,353
الدول المتقدمة	1,107,987	571,483	547,778	358,539	418,855	611,283	972,762	1,358,628	962,259
الولايات المتحدة	314,007	159,461	71,331	53,146	135,826	104,773	237,136	271,176	316,112
منطقة اليورو (25 دولة)*	671,417	357,441	397,145	240,572	204,246	487,995	571,271	820,672	480,943
ألمانيا	198,276	21,138	50,516	29,202	-9,195	41,969	57,147	56,407	24,939
فرنسا	43,250	50,476	49,035	42,498	32,560	84,951	78,154	157,973	117,510
إيطاليا	13,375	14,871	14,545	16,415	16,815	19,975	39,239	40,202	17,032
الجماعة المتحدة	118,764	52,623	24,029	16,778	55,963	177,901	156,186	183,386	96,939
اليابان	8,323	6,241	9,239	6,324	7,816	2,775	-6,506	22,549	24,426
كندا	66,791	27,487	21,507	7,615	-364	26,967	59,761	108,414	44,712
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى**	279,966	246,091	168,350	199,330	323,288	347,414	488,312	620,210	735,094
أفريقيا	8,728	19,616	12,994	18,513	18,018	29,459	57,058	69,170	87,647
الصين	40,715	46,878	52,743	53,505	60,630	72,406	72,715	83,521	108,312
هونغ كونغ	61,939	23,775	9,682	13,624	34,032	33,618	45,054	54,365	63,003
سنغافورة	17,217	15,038	5,822	10,376	19,828	13,930	27,680	31,550	22,725
المكسيك	16,586	26,776	15,129	14,184	22,396	20,945	19,316	27,278	21,950
البرازيل	32,779	22,457	16,590	10,144	18,146	15,066	18,822	34,585	45,058
الدول العربية	2,629	7,711	8,074	15,682	24,717	45,723	71,018	80,837	96,483
الإمارات	-515	1,184	1,307	4,256	10,004	10,900	12,806	14,187	13,700
مصر	1,235	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578	9,495
السعودية	-1,884	20	453	778	1,942	12,097	18,293	24,318	38,223
المغرب	215	2,875	481	2,429	1,070	1,653	2,450	2,803	2,388
لبنان	298	249	257	2,860	1,993	2,791	2,675	2,731	3,606
السودان	392	574	713	1,349	1,511	2,305	3,541	2,436	2,601

المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سنوات مختلفة.

* 15 دولة قبل عام 2004.

** شمل رابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا حتى نهاية عام 2003.

(مليار دولار)

ملحق رقم (8-1)
الاحتياجات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2008-2000)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	5179.8	4329.4	3050.3	2294.7	1805.2	1356.4	1040.0	877.1	801.1	
أفريقيا	342.8	289.0	221.2	160.1	126.1	90.1	71.9	64.4	54.3	
وسط وشرق أوروبا	258.6	248.9	196.3	157.9	129.2	110.6	89.2	72.8	91.2	
رابطة الدول المستقلة	514.8	547.9	356.1	214.4	148.8	92.3	58.1	43.9	33.2	
الدول النامية الآسيوية	2745.6	2128.2	1489.3	1155.5	933.9	669.7	496.2	379.5	320.7	
الصين	2134.5	1531.3	1069.5	822.6	615.5	409.2	292.0	216.3	168.9	
الهند	271.7	267.6	171.3	132.5	127.2	99.5	68.2	46.4	38.4	
الشرق الأوسط	823.1	670.4	477.2	351.6	246.7	198.3	163.9	157.9	146.1	
نصف الكرة الغربي	494.9	445.0	310.2	255.2	220.5	195.4	160.7	158.6	155.7	
										نسبة تغطية الاحتياجات الدولية للواردات
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	84.5	87.5	75.5	67.8	63.8	61.1	55.7	50.3	44.9	
أفريقيا	69.5	71.8	69.8	57.8	54.3	47.9	46.9	46.1	39.9	
وسط وشرق أوروبا	31.6	36.4	36.3	35.5	34.0	38.1	39.9	36.9	35.5	
رابطة الدول المستقلة	83.4	115.4	101.2	76.8	65.3	52.5	40.9	34.3	30.5	
الدول النامية الآسيوية	112.6	107.7	89.4	81.8	79.5	74.5	68.1	58.3	49.1	
الصين	163.6	148.0	125.4	115.5	101.5	91.1	89.0	79.7	67.4	
الهند	79.3	95.1	75.5	72.8	97.0	107.1	90.0	65.0	52.6	
الشرق الأوسط	106.7	114.7	101.6	91.7	77.4	77.9	74.2	78.7	75.6	
نصف الكرة الغربي	49.8	53.9	44.8	43.5	44.5	47.3	40.3	37.1	35.8	

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (9-1)
الدين الخارجي القائمة في ذمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى خلال الفترة (2008-2000)

(مليار دولار)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	4472.3	4130.3	3321.8	3006.4	2876.5	2631.7	2421.0	2364.7	2378.4	
أفريقيا	268.0	265.8	238.1	283.4	311.2	296.2	274.3	269.5	278.9	
وسط وشرق أوروبا	1031.4	889.5	664.7	514.9	470.8	388.1	312.2	271.8	299.5	
رابطة الدول المستقلة	735.5	675.8	461.8	360.9	297.9	253.0	212.2	201.0	210.1	
الدول النامية الآسيوية	1128.5	1022.5	896.8	816.5	777.2	712.5	680.0	675.0	652.8	
الشرق الأوسط	430.6	441.5	314.6	236.2	215.9	189.1	178.4	173.3	176.0	
نصف الكرة الغربي	878.3	835.3	745.8	794.5	803.5	792.8	763.9	774.1	761.1	
										(%)
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	24.1	27.0	26.5	28.2	32.2	35.0	36.5	36.5	37.1	
أفريقيا	21.0	24.1	24.9	34.1	42.5	51.1	59.8	62.2	62.7	
وسط وشرق أوروبا	55.5	56.0	52.4	45.3	49.6	50.6	50.0	49.4	45.3	
رابطة الدول المستقلة	33.6	39.7	35.5	36.0	38.4	44.2	45.9	48.6	59.5	
الدول النامية الآسيوية	15.6	17.4	19.1	20.4	22.3	23.7	25.7	27.8	28.2	
الشرق الأوسط	23.7	31.7	26.1	23.1	26.0	26.6	27.9	27.3	28.0	
نصف الكرة الغربي	20.9	22.9	23.9	30.0	36.9	42.1	42.5	38.3	37.8	
										مدفوعات خدمة الدين الخارجي
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	884.0	788.0	743.9	639.2	490.7	466.3	433.6	429.9	447.2	
أفريقيا	27.8	30.5	67.0	43.0	29.9	27.4	22.0	26.6	27.2	
وسط وشرق أوروبا	184.3	150.0	125.8	104.2	76.7	66.0	59.6	53.8	58.2	
رابطة الدول المستقلة	268.7	197.2	159.5	119.5	84.6	72.7	55.9	45.8	61.5	
الدول النامية الآسيوية	170.4	157.5	122.2	109.4	102.3	103.5	113.2	103.3	93.8	
الشرق الأوسط	48.2	43.4	40.8	46.0	26.6	20.3	16.2	22.3	19.2	
نصف الكرة الغربي	184.6	209.4	228.6	217.1	170.6	176.4	166.7	178.1	187.3	
										خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	12.9	14.1	15.9	16.6	15.8	19.4	21.7	23.4	23.1	
أفريقيا	5.2	7.0	18.2	13.8	12.1	14.2	14.4	18.1	17.6	
وسط وشرق أوروبا	26.1	25.6	26.8	26.2	22.4	25.0	28.8	28.8	25.5	
رابطة الدول المستقلة	33.9	33.4	32.8	30.7	27.8	32.4	31.3	27.6	37.3	
الدول النامية الآسيوية	6.3	6.9	6.5	7.2	8.3	10.9	14.4	15.0	13.5	
الشرق الأوسط	4.3	5.3	5.7	7.8	6.2	6.2	6.1	9.0	7.1	
نصف الكرة الغربي	18.3	24.0	29.5	33.3	31.5	39.7	41.0	44.1	44.5	

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2009.

ملحق رقم (10-1)
ملخص بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العربية خلال الفترة (2007-2000)

البيان	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
إجمالي الموجودات	1641.2	1262.1	1043.1	882.6	658.5	611.2	558.0	541.0
إجمالي الودائع المصرفية، ومنها:	922.5	723.9	600.9	518.1	437.5	402.7	352.5	335.0
القطاع العام	95.2	66.1	52.1	43.9	39.5	38.5	26.1	26.0
القطاع الخاص	827.3	657.8	548.8	474.2	398.0	364.2	326.4	309.0
ودائع جارية	273.8	201.9	176.4	153.6	115.6	95.8	87.8	79.5
ودائع ادخارية وأجلة	553.5	455.9	372.3	320.6	282.4	268.4	238.6	229.5
إجمالي القروض والتسهيلات، ومنها:	851.1	677.7	575.7	486.9	423.4	395.5	359.3	345.9
للقطاع العام	213.2	184.4	163.7	156.9	149.5	143.9	135.5	124.2
للقطاع الخاص	637.9	493.3	412.0	330.0	273.9	251.6	223.8	221.7
قائمة رأس المال	147.2	114.8	90.7	72.3	61.1	58.6	54.8	56.7

المصدر: التطورات المالية والمصرفية، ملحق (7/5-9/7)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008.

ملحق رقم (11-1)
مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2008-2003)

البيان	عدد الشركات المدرجة (شركة)							عدد الأسهم المتداولة (لاقرب مليون سهم)										
	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2008	2007	2006	2005	2004	2003
أبو ظبي	30	35	60	59	192	3	64	64	227	201	3	3	65	64	60	59	192	30
عمان	161	192	227	201	47	3	245	227	47	47	3	2	262	245	227	201	47	161
البحرين	44	45	50	47	73	3	51	51	50	77	3	2	51	51	50	47	73	44
السعودية	70	73	86	77	125	54	111	86	77	125	54	204	126	111	86	77	125	70
الكويت	108	125	180	156	53	3	196	180	156	53	3	204	126	196	180	156	53	108
المغرب	52	53	63	54	3	3	73	73	63	54	3	77	77	73	63	54	53	52
الجزائر	3	3	2	3	44	4	2	2	2	44	4	2	2	2	2	2	44	3
تونس	45	44	48	45	18	30	51	48	45	18	30	50	65	51	48	45	18	45
دبي	13	18	46	30	48	49	55	46	30	48	49	65	52	55	46	30	48	13
البحرين	47	48	52	49	123	28	52	52	52	123	28	52	52	52	52	49	123	47
فلسطين	141	123	121	125	30	32	35	33	33	30	32	37	37	35	33	33	30	141
مسقط	28	30	36	32	16	15	40	36	32	16	15	43	43	40	36	32	16	28
الدوحة	14	16	16	15	792	744	15	16	15	792	744	13	13	15	16	15	16	14
بيروت	967	792	603	744	1,597	1,665	435	603	744	1,597	1,665	373	373	435	603	744	967	967
مصر	1,723	1,597	1,623	1,665	1,597	1,665	435	603	744	1,597	1,665	373	373	435	603	744	1,597	1,723
الإجمالي	3,046,631	3,233,020	1,688,583	3,441,733	5,740,229	63,389	1,542	1,550	1,623	1,665	1,597	1,542	1,542	1,550	1,623	1,665	1,597	3,046,631
	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (لاقرب مليون دولار)														قيمة الأسهم المتداولة (لاقرب مليون دولار)			
أبو ظبي	121,128	80,745	132,413	132,413	55,490	30,363	63,114	47,746	19,222	9,359	4,449	1,004	63,114	47,746	19,222	9,359	4,449	1,004
عمان	41,233	29,729	37,639	37,639	18,383	10,963	28,677	17,424	21,616	6,230	5,327	2,607	28,677	17,424	21,616	6,230	5,327	2,607
البحرين	27,016	17,364	13,513	13,513	9,702	2,088	1,069	1,069	1,387	275	463	261	2,088	1,069	1,387	275	463	261
السعودية	518,983	326,871	646,121	646,121	306,256	157,306	523,129	682,287	1,402,953	395,627	472,991	159,056	523,129	682,287	1,402,953	395,627	472,991	159,056
الكويت	135,362	105,950	123,893	123,893	73,581	59,528	133,650	130,896	59,600	29,381	51,818	54,729	133,650	130,896	59,600	29,381	51,818	54,729
المغرب	75,495	49,415	27,274	27,274	25,175	13,050	14,077	22,009	9,110	3,052	3,757	2,443	14,077	22,009	9,110	3,052	3,757	2,443
الجزائر	97	96	91	91	140	144	2	1	1	0	0	0	2	1	1	0	0	0
تونس	5,339	4,222	2,821	2,821	2,574	2,440	1,689	727	563	175	257	189	1,689	727	563	175	257	189
دبي	138,179	86,895	111,993	111,993	35,091	14,284	83,096	103,297	94,735	26,914	13,735	1,027	83,096	103,297	94,735	26,914	13,735	1,027
البحرين	4,931	4,624	3,242	3,242	2,058	747	543	893	969	189	130	67	543	893	969	189	130	67
فلسطين	2,474	2,731	3,157	3,157	9,318	7,246	1,235	817	921	852	1,985	1,334	1,235	817	921	852	1,985	1,334
مسقط	23,086	13,033	12,062	12,062	40,435	26,702	8,686	5,211	2,214	712	1,985	1,334	8,686	5,211	2,214	712	1,985	1,334
الدوحة	95,505	60,905	87,143	87,143	2,331	1,503	48,220	29,927	20,585	6,714	6,344	3,220	48,220	29,927	20,585	6,714	6,344	3,220
بيروت	10,894	8,304	4,917	4,917	2,331	1,503	1,710	994	2,032	428	198	131	1,710	994	2,032	428	198	131
مصر	138,828	93,496	79,508	79,508	38,077	27,847	87,958	64,772	48,954	10,085	6,835	4,349	87,958	64,772	48,954	10,085	6,835	4,349
الإجمالي	1,338,550	888,138	1,289,638	1,289,638	622,422	361,825	997,874	1,108,070	1,684,862	489,992	568,289	230,417	997,874	1,108,070	1,684,862	489,992	568,289	230,417

مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2003-2008)

البيان	معدل الدوران % (قيمة الأسهم المتداولة / القيمة السوقية)											
	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2008	2007	2006	2005		
أبو ظبي	91.7	39.4	23.8	7.1	8.0	3.3	198.8	358.9	211.4	353.4	228.3	136.5
عمان	80.0	42.3	72.7	16.6	29.0	23.8	406.9	522.6	366.7	554.5	272.9	181.0
البحرين	10.5	4.0	6.6	1.6	3.4	2.7	134.6	209.4	187.1	183.1	160.1	134.6
السعودية	212.4	131.5	429.2	61.2	154.4	101.1	226.8	555.9	403.9	878.4	410.5	202.0
الكويت	190.4	96.7	56.3	23.7	70.4	91.9	265.3	444.4	350.9	435.2	258.9	108.0
المغرب	21.4	29.2	18.4	11.2	14.9	18.7	463.0	571.9	404.9	238.6	197.6	52.0
الجزائر	2.2	1.0	1.0	0.0	0.1	0.2	64.6	67.2	66.9	103.1	98.0	100.4
تونس	26.8	13.6	13.3	6.2	10.0	7.7	59.3	58.4	44.8	31.9	31.7	30.3
دبي	131.7	74.8	109.0	24.0	39.1	7.2	207.4	592.4	378.9	828.3	349.7	156.1
الخرطوم	14.3	18.1	21.0	5.8	6.3	9.0	172.4	182.9	196.3	205.3	148.2	97.7
فلسطين	58.1	33.0	33.7	27.0			155.4	189.5	215.6	385.7		
مسقط	57.4	22.6	17.0	5.9	21.3	18.4	103.3	177.9	117.9	186.4	138.7	114.8
الدوحة	62.9	31.3	33.8	7.7	15.7	12.1	372.4	478.7	368.2	554.6	307.3	209.4
بيروت	17.8	9.1	24.5	8.7	8.5	8.7	116.8	135.0	102.8	108.7	53.2	36.6
مصر	102.4	46.7	52.4	12.7	18.0	15.6	173.5	353.1	265.9	162.9	74.2	43.4
الإجمالي	129.7	82.8	189.7	38.0	91.3	63.7	166.2	328.7	237.7	413.3	215.7	141.9

المصدر: التقارير الفصلية، الأسواق المالية العربية، صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة.

ملحق الفصل الثاني

(مليون دولار)

ملحق رقم (1-2)
النتائج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1999-2008)

التشاطر الاقتصادي	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
أ) القطاعات السلبية	949.0	930.4	945.0	931.4	922.2	881.9	912.6	1047.0	1437.8	1885.8
الزراعة وسيد الأسماك	332.7	326.2	325.7	292.1	298.1	291.6	268.3	349.0	420.4	509.2
الصناعة	514.9	504.8	517.9	527.7	527.3	499.4	577.2	612.7	724.4	709.2
التعدين واستغلال المحاجر	20.9	20.5	17.6	17.1	16.4	15.9	32.8	28.8	35.3	38.6
الصناعات التحويلية	425.7	417.3	432.9	445.2	446.4	422.4	474.0	503.1	617.8	612.8
إمدادات المياه والكهرباء	68.3	67.0	67.4	65.4	64.5	61.1	70.4	80.3	71.3	57.8
الإتصالات	101.4	99.4	101.4	111.6	96.8	90.9	67.1	85.3	293.0	667.4
ب) قطاع الخدمات (1 + 2)	2506.9	2457.8	2474.0	2735.4	2584.2	2433.8	2323.5	2493.9	2846.7	2634.4
1- الخدمات الإنتاجية	1123.4	1101.4	1075.0	1019.3	967.3	889.7	905.7	971.7	1188.5	1153.1
تجارة الجملة والتجزئة	401.9	394.0	373.2	349.4	335.5	319.0	348.3	413.6	562.6	581.8
النقل والتخزين والاتصالات	467.3	458.2	454.4	431.2	415.3	367.4	347.8	316.3	316.9	249.9
الوساطة المالية	188.0	184.3	182.1	175.1	158.8	148.9	149.2	137.7	207.5	182.9
المطاعم والفنادق	66.2	64.9	65.3	63.6	57.7	54.4	60.4	104.1	101.5	138.5
2- الخدمات الاجتماعية	1383.5	1356.4	1399.0	1716.1	1616.9	1544.1	1417.8	1522.2	1658.2	1481.3
الأنشطة المقارية والإجارية	335.1	328.6	436.7	417.5	400.8	378.7	390.8	443.3	614.0	480.7
الأنشطة الاجتماعية	42.9	42.0	42.4	40.4	40.5	39.8	33.0	29.2	34.9	30.6
التعليم	307.4	301.4	249.0	320.0	303.6	295.3	286.3	289.9	264.8	283.9
الصحة والعمل الاجتماعي	133.2	130.6	123.4	186.5	175.9	171.3	124.2	125.1	128.6	138.3
الإدارة العامة والدفاع	556.5	545.6	539.0	743.8	688.1	651.1	575.3	627.0	606.0	538.3
الخدمات المنزلية	8.4	8.2	8.5	7.9	8.0	7.9	8.2	7.7	9.9	9.4
ج) خدمات مالية غير مباشرة	-136.5	-133.9	-134.8	-130.5	-116.7	-111.5	-109.1	-117.0	-167.2	-140.1
النتائج المحلي بسعر التكلفة (أ+ب+ج)	3319.4	3254.3	3284.2	3536.3	3389.7	3204.2	3127.0	3423.9	4117.3	4380.1
صافي الضرائب غير المباشرة	716.7	702.7	720.8	670.7	579.3	539.8	412.0	482.1	499.7	500.9
الرسوم الجمركية	277.3	271.9	277.8	256.2	259.6	245.7	75.5	174.1	212.7	225.7
القيمة المضافة على الواردات	439.4	430.8	443.0	414.5	319.7	294.1	336.5	308.0	287.0	275.2
النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي	4036.0	3957.0	4005.0	4207.0	3969.0	3744.0	3539.0	3906.0	4617.0	4881.0
صافي الدخل المحوّل من الخارج	496.0	578.0	465.0	505.0	445.0	497.0	437.0	466.0	830.0	964.0
الدخل القومي الإجمالي الحقيقي	4532.0	4535.0	4470.0	4712.0	4414.0	4241.0	3976.0	4372.0	5447.0	5845.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	1055.0	1064.0	1109.0	1199.0	1165.0	1130.0	1097.0	1245.0	1512.0	1648.0
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	1185.0	1219.0	1238.0	1343.0	1295.0	1280.0	1233.0	1393.0	1784.0	1973.0
النتائج المحلي الإجمالي الاسمي	6486.0	5204.0	4615.0	4478.0	4077.0	3624.0	3156.0	3746.0	4442.0	4517.0
الدخل القومي الإجمالي الاسمي	7284.0	5964.0	5150.0	5017.0	4534.0	4105.0	3546.0	4193.0	5274.0	5454.0

المصدر: استنادت إرقام الناتج المحلي الإجمالي على:

إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وكزة، صندوق النقد الدولي، التقويم الأول، آذار 2007، والتقويم الثالث، شباط، 2009.
تم توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية المختلفة استناداً إلى الأهمية النسبية لهذا القطاعات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(مليون دولار)

ملحق رقم (2-2)
الانفاق على النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	النشاط الاقتصادي
10280.0	8207.0	7556.0	7488.0	6821.0	6004.0	5226.0	5891.0	6979.0	7430.0	الانفاق المحلي الإجمالي
9042.0	7281.0	6599.0	6407.0	5797.0	5032.0	4446.0	5115.0	5586.0	5532.0	الاستهلاك النهائي
6474.0	5272.0	4949.0	5029.0	4600.0	4054.0	3532.0	4097.0	4413.0	4488.0	الخاص
2568.0	2009.0	1650.0	1378.0	1197.0	978.0	914.0	1018.0	1173.0	1044.0	العام
1238.0	926.0	956.0	1081.0	1024.0	972.0	780.0	776.0	1393.0	1898.0	الاستثمار الإجمالي
966.0	770.0	665.0	750.0	714.0	680.0	535.0	525.0	1117.0	1408.0	الخاص
272.0	156.0	291.0	331.0	310.0	292.0	223.0	214.0	242.0	317.0	العام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	22.0	37.0	34.0	173.0	التغير في المخزون
-3794.0	-3003.0	-2940.0	-3010.0	-2744.0	-2379.0	-2070.0	-2145.0	-2537.0	-2913.0	فجوة الموارد المحلية
850.0	536.0	535.0	588.0	535.0	464.0	465.0	560.0	867.0	892.0	المصادر
4644.0	3539.0	3475.0	35980	3279.0	2844.0	2535.0	2705.0	3404.0	3805.0	الواردات
6486.0	5204.0	4615.0	4478.0	4077.0	3624.0	3156.0	3746.0	4442.0	4517.0	النتائج المحلي الإجمالي
										كسبية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
158.5	157.7	163.7	167.2	167.3	165.7	165.6	157.3	157.1	164.5	الانفاق المحلي الإجمالي
139.4	139.9	143.0	143.1	142.2	138.9	140.9	136.5	125.7	122.5	الاستهلاك النهائي
99.8	101.3	107.2	112.3	112.8	111.9	111.9	109.4	99.3	99.4	الخاص
39.6	38.6	35.8	30.8	29.4	27.0	29.0	27.2	26.4	23.1	العام
19.1	17.8	20.7	24.1	25.1	26.8	24.7	20.7	31.4	42.0	الاستثمار الإجمالي
14.9	14.8	14.4	16.8	17.5	18.8	17.0	14.0	25.1	31.2	الخاص
4.2	3.0	6.3	7.4	7.6	8.1	7.1	5.7	5.4	7.0	العام
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	1.0	0.8	3.8	التغير في المخزون
-58.5	-57.7	-63.7	-67.2	-67.3	-65.7	-65.6	-57.3	-57.1	-64.5	فجوة الموارد المحلية
13.1	10.3	11.6	13.1	13.1	12.8	14.7	14.9	19.5	19.7	المصادر
71.6	68.0	75.3	80.3	80.4	78.5	80.3	72.2	76.6	84.2	الواردات
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	النتائج المحلي الإجمالي

المصدر: استناداً أرقام الناتج المحلي الإجمالي على ملحق رقم 2-1.
إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وفوق، صندوق النقد العربي، التقسيم الأول، آذار 2007، والتقييم الثالث، شباط، 2009.

ملحق رقم (2-3)
معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1999-2008)

(نسب مئوية)

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
	حسب مجموعات الإقليم الرئيسية										
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	4.7	1.6	-0.5	2.6	4.6	2.2	3.9	6.1	4.5	17.3	
التبغ والمشروبات الكحولية	8.4	2.7	1.3	9.6	5.1	1.3	5.5	2.6	5.0	7.4	
النسيج والملابس	1.1	2.2	-2.0	4.0	0.2	-0.9	0.3	0.9	-0.5	0.5	
السكن	6.7	8.3	5.3	8.1	2.3	3.2	11.4	4.1	-2.3	7.6	
الأثاث والسلع المنزلية	6.9	-1.4	-4.0	1.7	1.4	2.4	-0.1	-0.6	-0.9	6.5	
الرعاية الصحية	9.0	6.5	9.5	17.4	7.9	6.5	2.2	-0.7	4.8	7.3	
التنقل والمواصلات	3.7	3.8	2.8	4.4	5.1	3.6	6.3	5.8	-0.6	8.0	
الاتصالات							3.7	4.2	1.3	0.6	
السلع والخدمات الترفيهية والترفيهية	6.9	2.1	1.6	1.8	5.7	4.6	-0.6	-1.4	-0.3	1.4	
التعليم	-6.5	-8.1	-2.2	-0.2	2.5	-0.4	0.6	1.5	-1.7	-0.6	
المطاعم والمقاهي							5.7	1.5	4.6	12.9	
سلع وخدمات أخرى	8.8	5.9	0.9	3.8	5.3	5.7	3.2	4.1	0.7	1.1	
الرقم القياسي العام	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	
	حسب المناطق الفلسطينية										
الضفة الغربية (دون القدس)	6.5	3.2	2.6	6.1	4.6	2.9	4.0	5.0	0.8	9.8	
قطاع غزة	5.7	2.3	-0.3	4.8	5.4	4.4	2.5	4.6	1.6	14.0	
القدس	4.0	3.0	-1.2	2.3	2.5	3.2	5.1	1.8	3.1	7.1	
الرقم القياسي العام	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة.
- السنوات 2005-2008 تعتمد على عام 2004 كسنة أساس، وفيما عدا ذلك فإن عام 1997 يمثل سنة الأساس.
- مجموعة الاتصالات قبل عام 2007 كانت مدرجة ضمن مجموعة النقل، وكذلك مجموعة المطاعم والمقاهي كانت في مجموعة السلع والخدمات الترفيهية.

ملحق رقم (2-4)
مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (1999-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مؤشرات أساسية
3825.0	3719.2	3612.0	3508.1	3407.4	3314.5	3225.2	3138.5	3053.3	2962.2	عدد السكان (بالآلاف)
2385.0	2323.5	2262.7	2203.7	3146.4	2093.4	2042.3	1992.6	1943.7	1891.2	في الضفة الغربية (بالآلاف)
1440.0	1395.7	1349.3	1304.4	1261.0	1221.1	1182.9	1145.9	1109.6	1071.0	في قطاع غزة (بالآلاف)
2161	2082	2111	2031	1954	1881	1822	1744	1675	1604	عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالآلاف)
1411	1363	1372	1324	1278	1234	1198	1150	1108	1064	في الضفة الغربية (بالآلاف)
750	719	739	707	676	647	624	594	567	540	في قطاع غزة (بالآلاف)
875	849	814	827	790	758	694	675	699	667	حجم القوى العاملة (بالآلاف)
591	576	563	568	544	516	479	477	485	462	في الضفة الغربية (بالآلاف)
284	273	251	259	246	242	215	198	214	205	في قطاع غزة (بالآلاف)
227	183	192	194	212	194	217	170	99	79	عدد العاملين من العمل (بالآلاف)
112	102	105	115	125	123	135	102	59	44	في الضفة الغربية (بالآلاف)
115	81	87	79	87	71	82	68	40	35	في قطاع غزة (بالآلاف)
26.0	21.5	23.6	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	11.8	المطالة كنسبة من القوى العاملة (%)
19.0	17.7	18.6	20.3	22.9	23.8	28.2	21.5	12.1	9.5	في الضفة الغربية (%)
40.6	29.7	34.8	30.3	35.4	29.2	38.0	34.2	18.7	16.9	في قطاع غزة (%)
33.4	27.9	29.6	28.9	32.5	33.4	41.3	35.9	25.0		المطالة الموسعة كنسبة من القوى العاملة (%)
26.0	24.5	25.0	26.1	29.2	32.0	38.1	30.4	21.7		في الضفة الغربية (%)
48.8	35.2	39.9	35.2	39.9	36.4	48.1	47.8	32.0		في قطاع غزة (%)
648	666	622	633	578	564	477	505	600	589	مجموع العاملين (بالآلاف)
75	63	60	63	50	55	49	70	117	135	العاملين في إسرائيل (بالآلاف)
573	603	562	570	528	509	428	435	482	453	العاملين في الأراضي الفلسطينية (بالآلاف)
160	155	147	146	130	117	113	116	116	104	العاملين في القطاع الحكومي (بالآلاف)
413	448	415	425	398	393	315	319	366	349	العاملين في القطاع الخاص (بالآلاف)
648	666	622	633	578	564	477	505	600	589	العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية
87	104	100	92	92	89	71	59	82	74	الزراعة وصيد الأسماك (بالآلاف)
78	83	77	82	73	71	62	70	86	91	الصناعة والتعدينية والتحويلية (بالآلاف)
71	73	69	82	68	74	52	73	118	130	الإنشاءات (البناء والتشييد) (بالآلاف)
131	130	119	123	112	113	95	99	105	100	التجارة والمطاعم والفنادق (بالآلاف)
32	38	38	36	31	33	27	28	29	28	النقل والتخزين والاتصالات (بالآلاف)
249	239	221	218	202	185	170	175	179	166	الخدمات والفروع الأخرى (بالآلاف)
11.5	9.4	9.6	9.9	8.7	9.7	10.3	13.8	19.6	22.9	العاملين في إسرائيل
88.5	90.6	90.4	90.1	91.3	90.3	89.7	86.2	80.4	77.1	العاملين في الضفة الغربية القطاع

كنسبة من مجموع العاملين (%)

يتبع ملحق رقم (4-2)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	مؤشرات أساسية
27.9	25.7	26.2	25.5	24.6	22.9	26.3	26.7	24.1	23.0	العمال في القطاع الحكومي
72.1	74.3	73.8	74.5	75.4	77.1	73.7	73.3	75.9	77.0	العمال في القطاع الخاص
13.4	15.6	16.1	14.6	15.9	15.7	14.9	11.7	13.7	12.6	العمال في الزراعة وصيد الأسماك
12.1	12.5	12.4	13.0	12.7	12.5	12.9	13.9	14.3	15.5	العمال في الصناعة (التعبئة والتغليف)
10.9	11.0	11.1	12.9	11.7	13.1	10.9	14.5	19.7	22.1	العمال في الإشتاعات (البناء والتشييد)
20.2	19.5	19.2	19.4	19.4	20.1	20.0	19.7	17.5	17.0	العمال في التجارة والمطاعم والفنادق
5.0	5.6	5.7	5.7	5.4	5.8	5.6	5.6	4.9	4.7	العمال في النقل والتخزين والاتصالات
38.4	35.8	35.5	34.4	34.9	32.8	35.7	34.6	29.9	28.1	العمال في الخدمات والفروع الأخرى
معدل التغير السنوي مقارنًا بالسنة السابقة (%)										
3.1	4.3	-1.6	4.7	4.2	9.2	2.8	-3.4	4.8	4.2	حجم القوى العاملة
-2.7	7.1	-1.7	9.5	2.5	18.2	-5.5	-15.8	2.0	7.1	مجموع العاملين
19.0	4.8	-4.7	24.6	-8.1	11.4	-29.5	-40.7	-12.7	13.0	العاملين في إسرائيل
-5.0	7.3	-1.4	8.1	3.6	19.0	-1.7	-9.8	6.4	5.5	العاملين في الضفة الغربية القطاع
3.1	5.3	1.3	11.9	11.4	3.7	-3.1	-0.2	11.8	13.5	العاملين في القطاع الحكومي
-7.8	8.0	-2.3	6.8	1.3	24.5	-1.2	-12.8	4.8	3.3	العاملين في القطاع الخاص
-16.4	3.7	8.4	0.6	3.8	24.6	20.3	-28.1	10.9	11.5	العاملين في الزراعة وصيد الأسماك
-5.8	7.9	-6.3	12.1	4.1	14.6	-12.3	-18.2	-5.9	4.4	العاملين في الصناعة (التعبئة والتغليف)
-3.6	6.1	-15.4	20.7	-8.5	42.1	-29.0	-38.0	-9.0	7.6	العاملين في الإشتاعات (البناء والتشييد)
0.8	8.7	-2.8	9.5	-1.1	18.8	-4.1	-5.3	5.0	0.0	العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق
-13.1	5.2	-1.7	15.6	-4.6	22.5	-5.5	-3.8	6.4	7.1	العاملين في النقل والتخزين والاتصالات
4.2	8.1	1.4	7.9	9.0	8.6	-2.5	-2.6	8.4	11.2	العاملين في الخدمات والفروع الأخرى
معدل الإحصاء الاقتصادية (%)*										
5.9	5.6	5.8	5.5	5.9	5.9	6.8	6.2	5.1	5.0	الأراضي الفلسطينية
5.0	4.9	4.9	4.9	5.1	5.3	5.9	5.3	4.6	4.5	الضفة الغربية
8.5	7.3	8.2	7.2	7.9	7.1	8.9	8.8	6.4	6.3	قطاع غزة
معدل الأجر اليومي والشئيل										
85.5	78.6	77.9	73.7	72.6	72.7	71.4	69.3	69.5	66.2	الضفة الغربية
60.9	65.4	68.9	61.9	58.2	53.2	54.9	54.4	53.3	51.4	قطاع غزة
139.7	131.2	131.6	126.9	126.7	125.1	117.3	107.2	110.4	105.8	إسرائيل والمستوطنات

المصدر: سلسلة مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
 × احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين.

(مليون دولار)

ملحق رقم (2-5)
ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2008)

البيان	2008	2007	2006	*2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
الحساب الجاري (صافي)	156	10	-365	-1002	-870	-609	-241	-334	-1119	-1577	
السبع (صافي)	-3794	-3003	-2940	-3010	-2744	-2380	-2070	-2145	-2537	-2913	
المصادر (فوب)	610	418	380	423	389	346	346	393	568	644	
الواردات (فوب)	4113	3135	3081	3172	2748	2426	2153	2244	2794	3240	
الخدمات (صافي)	-291	-286	-239	-261	-385	-300	-263	-294	-311	-317	
المصادر	240	118	155	165	146	119	119	167	299	248	
الواردات	531	404	394	426	531	419	382	461	610	565	
الدخل (صافي)	798	760	535	539	457	481	390	447	832	937	
تمويضات العاملين	.633	580	386	.337	261	260	223	389	784	887	
دخل الاستثمار	165	180	149	202	196	212	167	58	48	50	
التحويلات الجارية (صافي)	3152	2253	2040	1469	1417	1290	1439	1364	586	399	
إلى الحكومة العامة	1920	1140	1001	462	467	375	579	661	220	42	
إلى القطاعات الأخرى	1232	1113	1039	1007	950	915	860	703	366.0	357	
الحساب الأسماعي (صافي)	378	81	391	1028	897	709	255	318	121	1542	
إلى الحكومة العامة		363	228	339	323	303	245	236	195	234	
إلى القطاعات الأخرى	190	310	281	287	0	359	229	318	456	474	
الحساب المالي (صافي)		53	-53	52	323	-56	16	-82	-261	-240	
إلى القطاعات الأخرى		-282	163	689	574	406	10	82	1015	1308	
الاستثمارات المباشرة (صافي)		-416	-373	-381	-346	-308	-268	-318	-378	19	
الاستثمارات الحافظة (صافي)		-26	-22	-43	-78	-90	-95	-101	-101	-106	
استثمارات أخرى (صافي)		160	558	1113	998	804	373	501	1494	1395	
التغير في الأصول الاحتياطية	-534	-91	-26	-26	-27	-100	-14	16	-91	35	

المصدر: - ملحق رقم (2-1 و 2-2).
- سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات ميزان المدفوعات.
سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية.

ملحق رقم (2-6)
الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1999-2008)

(مليون دولار)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
الإيرادات العامة والمنتج	3733	2938	1741	2006	1403	1367	987	1122	1449	1439
الإيرادات المحلية الصافية	1780	1616	722	1370	1050	747	290	273	939	942
إيرادات ضريبية ومنها:	1410	1520	656	1125	904	639	213	183	828	828
إيرادات جابية محلية	273	202	221	231	191	167	141	183	241	248
إيرادات مضافة	1137	1318	344	894	713	472	72	0	587	580
إيرادات غير ضريبية	486	122	157	245	146	124	82	92	111	114
الإرجاعات الضريبية (ردات)	116	26	0	0	0	16	5	2	0	0
المنتج (الإيرادات خارجية) ومنها:	1953	1322	1019	636	353	620	697	849	510	497
منتج لدعم الموازنة	1763	1012	738	349	353	261	468	531	54	23
منتج لدعم المشاريع التطويرية	190	310	281	287	0	359	229	318	456	474
النفقات العامة وصافي الاقتراض	3463	2877	1707	2281	1528	1635	1246	1435	1655	1411
نفقات جارية	3273	2567	1426	1994	1528	1276	1017	1117	1199	937
أجور ورواتب، ومنها:	1771	1369	658	1001	870	743	642	678	622	519
مدنيين	943	787	403	614	538	456	404	426	378	320
عسكريين	828	582	255	387	332	287	238	252	244	199
نفقات جارية أخرى، ومنها:	1055	663	392	649	501	360	375	439	577	418
نفقات تشغيلية، ومنها:	332	262	156	258	206	159	177	211	294	234
نفقات الدين العام	N.A	N.A	32	39	25	10	6	-1	7	17
نفقات تحويلية	723	401	236	391	295	201	198	228	283	184
صافي الاقتراض	447	535	376	344	157	173	0	0	0	0
النفقات التطويرية (ممولة من المنتج)	190	310	281	287	0	359	229	318	456	474
النفقات الجارية (الإيرادات جارية- نفقات عامة)	-1493	-951	-704	-624	-478	-529	-727	-844	-260	5
العجز الكلي الجاري (الإيرادات جارية- نفقات عامة)	-1683	-1261	-985	-911	-478	-888	-956	-1162	-716	-469
العجز الكلي الإيرادات عامة ومنتج- نفقات عامة)	270	61	34	-275	-125	-268	-259	-313	-206	28
موازنة التمويل	-270	-61	-34	275	125	268	259	313	206	-28
المقاصة المفتح عنها	0	0	0	0	0	300	82	22	0	0
تحويل من المصارف التجارية	-30	-132	-171	304	134	85	115	83	66	10
صافي التغير في المتأخرات	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	117	62	208	153	-38
صندوق الاستثمار الفلسطيني	-197	78	146	173	0	0	0	0	0	0
الرصيد المتبقى	-43	-7	-9	-202	-9	0	0	0	-13	0

المصدر: - وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

- الإبطاء العام، من الأزمات نحو الاستقلال المالي، العدد الثاني، البنك الدولي، شباط، 2007.

- الوضع المالي والمؤسسي في السلطة الوطنية بعد سنة من التراجع، مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، نيسان، 2007.

× تشمل النفقات الرسائية العادية.

N.A. غير متوفرة.

ملحق رقم (2-7)
مؤشرات الدين العام خلال الفترة (1999-2008)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
الدين العام الخارجي	1009.9	1009.9	1009.9	1009.9	1009.9	987.1	950.0	827.0	378.1	293.5
الدين العام الداخلي	534.2	421.5	483.0	592.2	411.8	248.6	139.6	362.6	416.7	98.0
إجمالي الدين العام القائم في نهاية السنة	1544.1	1431.4	1492.9	1602.1	1421.7	1235.7	1089.6	1190.6	794.8	391.5
النسبة إلى الناتج والمساعدات (%)	79.1	108.3	146.5	251.9	402.7	199.3	156.3	140.1	155.8	78.8
النسبة إلى التدفقات الخارجية (%)	47.2	55.8	104.7	80.3	93.0	96.8	107.1	106.5	66.3	41.8
النسبة إلى الإيرادات المحلية (%)	86.7	88.6	206.8	116.9	135.4	165.4	375.7	435.8	84.6	41.6
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.8	27.5	32.2	35.8	34.9	34.1	34.5	31.8	17.9	8.7
النسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات (%)	181.7	267.1	279.0	272.5	265.7	265.7	234.3	212.4	91.7	43.9
نصيب الفرد من الدين العام (دولار)	403.6	384.9	413.3	456.7	417.2	372.8	337.8	379.0	260.3	132.2

المصدر - وزارة المالية، دائرة الدين الخارجي، سلسلة البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة.
سلطة النقد الفلسطينية، سلسلة الميزانيات المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
احتسبت النسب استناداً إلى ملحق (2-1، 2-4، 2-5).

ملحق الفصل الثالث

ملحق رقم (1-3)
الكادر الوظيفي لسلطة النقد في عامي 2007 و2008

الوحدات والمكاتب	عدد الموظفين في عام 2007		عدد الموظفين في عام 2008	
	رام الله	قطاع غزة	رام الله	قطاع غزة
مكتب المحافظ	9	2	8	2
مكتب الأمن والسلامة العامة	5	18	7	18
مكتب المتابعة المالية	5	-	6	-
المكاتب المستقلة	4	7	4	6
مكتب المنظمات	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	-	1	1	-
مكتب التدقيق الداخلي ^x	4	6	3	6
الدوائر الأساسية:	67	31	75	29
مجموعة الاستشارات المتكاملية	12	3	16	6
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	9	-	11	1
دائرة العمليات النقدية	3	3	5	5
مجموعة الاستقرار المالي	55	28	59	23
دائرة نظم المدفوعات	7	9	7	6
دائرة مراقبة المحاريف	48	19	52	17
الدوائر المساندة:	57	36	56	37
دائرة العلاقات العامة	-	2	1	2
دائرة الخدمات العامة	27	20	26	20
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	13	6	11	6
دائرة الموارد البشرية	10	4	10	4
الدائرة المالية	7	4	8	5
المجموع	147	94	156	92

المصدر: دائرة الموارد البشرية، سلطة النقد الفلسطينية.

^x يتضمن العدد الموظفين الذين يعملون في دائرة التدقيق والتنظيم الداخلي، وعددهم 4 موظفين، 3 منهم في مكتب غزة وواحد في رام الله، وذلك إلى حين ممارسة مكتب التدقيق الداخلي مهامه ومن ثم إلغاء دائرة التدقيق والتنظيم.

(مليون دولار)

ملحق رقم (2-3)
مطلوبات / موجودات سلطة النقد خلال الفترة (1999-2008)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
وائع المصارف والمؤسسات المالية	1091.31	686.97	492.51	539.55	530.04	479.01	357.18	338.91	380.41	321.39	
الاحتياطيات الأثرافية	537.65	438.58	374.50	381.56	385.39	358.07	308.61	299.70	363.38	308.91	
حسابات أخرى	553.66	248.39	118.01	157.99	144.65	120.94	48.57	39.21	17.03	12.48	
مخصصات	12.83	12.43	12.53	0.76	0.47	0.77	3.41	0.35	0.21	1.23	
رأس المال والاحتياطيات	79.62	64.41	50.22	44.94	36.50	37.66	33.40	32.06	29.97	26.66	
رأس المال المدفوع	45.00	29.63	15.00	15.00	15.00	15.00	15.00	15.00	15.00	15.00	
الاحتياطيات	34.62	34.78	35.22	29.94	21.50	22.66	18.40	17.06	14.97	11.66	
مطلوبات أخرى	3.61	1.12	3.44	2.84	2.33	2.46	2.57	1.40	1.76	2.40	
المطلوبات = الموجودات	1187.37	764.93	588.70	588.09	569.34	519.90	396.56	372.72	412.35	351.68	
الموجودات المحلية	194.54	307.25	192.65	201.58	158.18	130.68	103.59	96.66	111.82	146.28	
أرصدة لدى المصارف في فلسطين	145.06	246.09	177.23	183.25	140.18	105.23	103.59	96.66	111.82	146.28	
ودائع جارية	21.50	14.97	19.87	42.86	11.36	2.92	2.59	9.16	5.85	8.50	
ودائع لأجل	123.56	231.12	157.36	140.39	128.82	102.31	101.00	87.50	105.97	137.78	
الاستثمارات المحلية	49.48	61.16	15.42	18.33	18.00	25.45	0.00	0.00	0.00	0.00	
الموجودات الخارجية	977.03	443.16	351.89	375.82	401.47	374.09	273.64	259.14	275.46	184.48	
أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	688.59	291.70	212.10	232.97	265.27	265.08	231.65	230.06	267.29	177.74	
ودائع جارية وتحت الطلب	9.36	4.72	2.20	2.88	4.00	1.93	3.57	1.84	1.80	3.30	
ودائع لأجل	679.23	286.98	209.90	230.09	261.27	263.15	228.08	228.22	265.49	174.49	
الاستثمارات الخارجية	288.44	151.46	139.79	142.85	136.20	109.01	41.99	29.08	8.17	6.74	
الموجودات الثابتة	5.47	5.57	5.52	1.67	0.84	0.80	0.35	0.00	0.90	2.12	
سلف وقروض حكومية	5.65	6.45	6.91	7.36	7.91	13.76	18.02	16.04	13.98	15.95	
موجودات أخرى	4.68	2.5	1.73	1.66	0.94	0.57	0.96	0.88	10.19	2.95	

المصدر: الدائرة المالية، سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق رقم (3-3)
بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد خلال الفترة (1999-2008)

(مليون دولار)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
الإيرادات	24.78	25.56	22.41	14.78	8.81	8.61	9.81	15.23	18.60	15.02
صافي الفوائد وورائد الاستثمار	24.05	25.01	21.94	14.46	8.52	7.99	9.06	14.12	17.80	14.20
إيرادات أخرى	0.73	0.55	0.47	0.32	0.29	0.62	0.26	0.63	0.80	0.82
النفقات	8.56	9.36	6.97	5.14	4.68	4.00	3.54	5.01	4.20	4.18
نفقات الموظفين	6.63	7.49	5.34	3.87	3.37	3.05	2.84	2.84	2.90	2.56
نفقات إدارية	1.39	1.39	1.20	1.03	0.73	0.68	0.68	1.16	0.90	1.25
نفقات رأسمالية وإهلاك	0.43	0.33	0.33	0.24	0.58	0.27	0.02	1.01	0.40	0.37
نفقات مشاريع تطويرية	0.11	0.15	0.10	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي	16.22	16.20	15.44	9.64	4.13	4.61	6.27	10.22	14.40	10.84
مخصص للإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي	0.00	0.00	10.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مخصص لمقابلة قسبية والنسب	0.00	0.00	0.00	0.74	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
مخصص لإنشاء مقرات سلطة النقد	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
زيادة الإيرادات عن النفقات قبل النشاط غير الاعتيادي	16.22	16.20	5.44	8.90	4.13	4.61	6.27	10.22	14.40	10.84
تعديلات سنوات سابقة	-0.03	0.06	0.84	0.04	3.00	0.40	3.00	0.00	0.0	0.00
نفقات قسبية سابقة	0.79	1.63	1.96	1.33	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات	15.40	14.63	2.64	7.53	1.13	4.21	3.27	10.22	14.40	10.84

المصدر: المراجعة المالية لسلطة النقد الفلسطينية.

ملحق رقم (3-4)
عدد المصارف وفروعها العاملة حسب جنسيتها خلال الفترة (1994-2008)

السنة	المصارف المحلية (الفالسطينية)		المصارف الأخرية		المصارف المصرية		المصارف الأجنبية		إجمالي المصارف الواقعة		إجمالي المصارف	
	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف
1994	9	4	22	1	2	0	0	5	24	7	33	7
1995	14	8	39	1	3	1	1	10	43	13	57	13
1996	22	8	45	2	4	1	1	11	50	15	72	15
1997	31	8	53	2	5	1	1	11	59	19	90	19
1998	42	8	54	2	7	2	3	12	64	21	106	21
1999	50	8	56	2	7	2	3	12	66	21	116	21
2000	52	8	57	2	8	2	3	12	68	21	120	21
2001	56	8	57	2	8	2	3	12	68	21	124	21
2002	57	8	59	2	8	1	1	11	68	20	125	20
2003	58	8	64	2	8	1	1	11	73	20	131	20
2004	60	8	64	2	8	1	1	11	73	20	133	20
2005	69	8	61	2	8	1	1	11	70	20	139	20
2006	77	8	65	2	8	1	1	11	74	21	151	21
2007	82	8	71	2	6	1	1	11	78	21	160	21
2008	89	10	93	2	7	1	1	11	101	21	190	21

المصدر: دائرة رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

تم استثناء المؤسسة المصرفية الفلسطينية من عدد المصارف الوطنية وفروعها، على اعتبار أنها شركة مالية وليست مصرفاً بموجب قرار ترحيها.
تم استثناء فرع بنك ميركتيل ديسكوت الإسرائيلي من عدد المصارف الأجنبية وفروعها، نظراً لعدم التزام فرع البنك في مدينة بيت لحم بالقرارتين السارية في فلسطين، والتي تنظم أعمال المصارف الأجنبية وفروعها، وعدم تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي بخصوص البنك. لذلك تم إعلانه من قبل سلطة النقد بتاريخ 2000/12/24.
تم خلال عام 2007 إطلاق فرعي البنك العقاري العربي في ساحة المعهد في بيت لحم والمطاز.

ملحق رقم (5-3)
عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد خلال الفترة (2008-2001)

إجمالي عدد الصرافين المرخصين	قطاع غزة	الضفة الغربية	السنة
184	50	134	2001
158	44	114	2002
170	44	126	2003
160	46	114	2004
152	39	113	2005
137	31	106	2006
189	49	140	2007
197	43	154	2008

المصدر: دائرة رقابة المصارف، سلطة النقد الفلسطينية.

(القيمة بـملايين الدولارات)

ملحق رقم (3-6)
نشاط غرف المقاصة خلال الفترة (1999-2008)

الستة	الدولار الأمريكي		القيمة	الدينار الأردني		القيمة	حركة الشيكات المقامة للتفاصيل		الشفيف الإسرائيلي		القيمة	اليورو الأوروبي		القيمة	المجموع		القيمة
	الشيكات	القيمة		الشيكات	القيمة		الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة		الشيكات	القيمة		الشيكات	القيمة	
1999	89,262	1227.64	90,793	473.32	2,059,463	3385.53	0	0	3385.53	0.00	0	0	2,239,518	0.00	0	5086.49	2,239,518
2000	128,527	1358.25	100,104	427.85	2,212,014	3537.61	0	0	3537.61	0.00	0	0	2,440,645	0.00	0	5323.71	2,440,645
2001	111,862	1042.58	80,550	270.24	1,641,183	2580.05	0	0	2580.05	0.00	0	0	1,833,595	0.00	0	3892.87	1,833,595
2002	91,000	763.59	51,208	211.64	1,100,974	1629.99	0	0	1629.99	0.00	0	0	1,243,182	0.00	0	2605.22	1,243,182
2003	116,771	971.70	56,573	213.74	1,223,107	1942.57	0	0	1942.57	0.00	0	0	1,396,451	0.00	0	3128.01	1,396,451
2004	134,585	1063.17	75,723	297.36	1,594,504	2572.58	600	16.49	2572.58	0.00	600	16.49	1,805,412	0.00	600	3949.60	1,805,412
2005	167,565	1444.76	97,636	625.13	2,010,654	3266.92	2,159	42.93	3266.92	0.00	2,159	42.93	2,278,014	0.00	2,159	5379.74	2,278,014
2006	167,828	1330.86	101,450	444.74	2,059,168	3440.06	2,813	36.24	3440.06	0.00	2,813	36.24	2,331,259	0.00	2,813	5251.90	2,331,259
2007	170,187	1423.72	102,887	431.59	2,136,213	4162.03	3,362	35.37	4162.03	0.00	3,362	35.37	2,412,649	0.00	3,362	5638.62	2,412,649
2008	156,694	1804.84	93,695	614.04	2,392,999	5,706.20	10,836	143.34	5,706.20	0.00	10,836	143.34	2,654,224	0.00	10,836	8268.42	2,654,224
حركة الشيكات المعادة																	
1999	8,748	50.80	13,912	29.15	289,990	311.91	0	0	311.91	0.00	0	0	312,650	0.00	0	391.86	312,650
2000	15,300	78.47	16,346	29.56	385,665	479.33	0	0	479.33	0.00	0	0	417,311	0.00	0	587.36	417,311
2001	15,132	61.18	14,798	20.75	262,513	272.64	0	0	272.64	0.00	0	0	292,443	0.00	0	354.57	292,443
2002	14,923	50.06	11,593	17.01	217,245	219.51	0	0	219.51	0.00	0	0	243,761	0.00	0	286.58	243,761
2003	12,552	44.48	8,414	12.79	174,232	191.12	0	0	191.12	0.00	0	0	195,198	0.00	0	248.39	195,198
2004	15,582	46.35	12,049	16.51	226,977	250.24	32	0.88	250.24	0.88	32	0.88	254,640	0.88	32	313.98	254,640
2005	21,415	67.37	15,897	23.10	273,500	286.07	129	0.89	286.07	0.89	129	0.89	310,941	0.89	129	377.43	310,941
2006	27,970	79.72	19,760	29.06	356,181	367.32	138	1.28	367.32	1.28	138	1.28	404,049	1.28	138	477.38	404,049
2007	24,373	63.16	18,966	39.29	286,579	382.72	122	1.12	382.72	1.12	122	1.12	330,040	1.12	122	486.29	330,040
2008	16,085	69.25	14,425	26.02	285,448	463.12	247	1.95	463.12	1.95	247	1.95	316,205	1.95	247	560.34	316,205

المصدر: غرف المقاصة، سلطة النقد، الفلسطينية.

ملحق رقم (7-3)

التحويلات بين المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1999-2008)

العملة بالدولار

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	السنة
455,532,865	71,674,596	383,858,269	1999
591,755,943	510,009,825	81,746,118	2000
459,690,694	98,085,838	361,604,856	2001
480,317,027	100,800,562	379,516,465	2002
604,883,285	136,195,514	468,687,771	2003
518,611,929	132,949,768	385,662,161	2004
59,040,871	6,213,282	52,827,589	2005
66,829,379	7,974,779	58,854,600	2006
603,497,654	60,283,672	543,213,982	2007
1,647,450,714	172,233,325	1,475,217,389	2008

المصدر: غرف المقاصة، سلطة النقد الفلسطينية.

(العدد بالحوالئة، والقيمة بمليون دولار)

ملحق رقم (8-3)
الحوالات الصادقة والواردة خلال الفترة (2008-2002)

السنة	الحوالات الواردة من				الحوالات الصادقة إلى					
	المجموع	العدد	القيمة	القيمة	المجموع	العدد	القيمة	القيمة		
				إسرائيل				إسرائيل		
				العدد				العدد		
				القيمة				القيمة		
				دول أخرى				دول أخرى		
				العدد				العدد		
				القيمة				القيمة		
2002	1,652.80	238,986	1,518.13	196,722	1,603.45	154,870	1,031.39	101,801	572.06	53,069
2003	2,486.82	353,914	2,210.22	298,007	1,900.62	182,414	1,099.91	122,519	800.071	59,895
2004	3,047.02	286,803	2,211.84	224,241	1,750.36	142,332	896.83	90,828	853.54	51,504
2005	4,174.20	263,791	2,977.93	162,608	2,800.91	170,538	1,842.98	105,120	957.92	65,418
2006	2,850.59	309,834	2,483.30	166,842	3,104.12	198,608	2,050.14	119,491	1,053.98	79,117
2007	4,448.62	221,592	3,201.07	173,318	3,339.82	135,034	2,035.37	93,321	1,304.45	41,713
2008	6,156.15	207,203	4,906.76	161,302	4,489.46	137,565	2,890.29	99,374	1,699.17	38,191

المصدر: غرف العقاصمة/سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق الفصل الرابع

ملحق رقم (1-4)
محددات السيولة المحلية خلال الفترة (2008-2001)

(مليون دولار)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
صافي الأصول الأجنبية	4738.6	4008.8	2864.4	2863.1	2889.6	2794.9	2567.6	2328.7	
الأصول الأجنبية	4951.5	4189.4	3047.6	3041.3	3022.4	2912.3	2789.4	2632.0	
الخصوم الأجنبية	212.9	180.6	183.2	178.2	132.8	117.4	221.8	303.3	
صافي المطلبات على القطاع العام	1367.5	1416.2	1593.5	1457.7	1101.1	809.5	821.0	1118.5	
صافي المطلبات على الحكومة المركزية	82.8	86.3	191.5	102.1	37.0	48.7	-39.6	261.3	
صافي المطلبات على الحكومة المركزية	55.0	49.3	146.1	45.5	-4.5	12.9	-57.4	181.6	
صافي المطلبات على الحكومة المركزية	523.0	410.4	462.6	552.6	391.2	238.7	151.8	312.9	
ودائع الحكومة المركزية	468.0	361.1	316.5	507.1	395.7	225.8	209.2	131.3	
المطلبات على السلطات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية	27.8	37.0	45.4	56.6	41.5	35.8	17.8	79.7	
المطلبات على القطاع الخاص	1284.7	1329.9	1402.0	1355.6	1064.1	860.8	860.6	857.2	
صافي البنوك غير المصرفية الأخرى	-855.4	-784.9	-621.1	-687.3	-492.3	-352.1	-304.5	-214.1	
الائتمود الإيداعية وأشباه الائتم (حرض الائتم الواسع)	5250.7	4640.1	3836.8	3633.5	3498.4	3352.3	3084.1	3233.1	
ودائع جارية وتحت الطلب (باستثناء الحكومة المركزية)	1803.9	1633.4	1330.1	1325.1	1215.9	1051.8	785.8	772.1	
ودائع لأجل (باستثناء الحكومة المركزية)	3446.8	3006.7	2506.7	2308.4	2282.5	2300.5	2298.3	2461.0	

المصدر: المسح النقدي، سلطة النقد الفلسطينية.

(مليون دولار)

ملحق رقم (2-4)
الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (1999-2008)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
الأصول	7640.4	7003.9	5769.0	5604.0	5101.2	4727.7	4278.2	4428.8	4592.8	3857.4	
التقنية والمعادن الثمينة	346.2	341.4	173.3	247.6	222.1	224.7	162.5	167.8	137.2	118.9	
أرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4674.0	4186.6	3112.3	3037.5	3067.2	3111.8	2864.7	2744.4	2768.3	2459.4	
لدى سلطة النقد	1110.7	703.1	521.7	557.8	533.9	482.8	357.0	346.4	383.5	335.8	
لدى المصارف في فلسطين	285.7	333.6	219.9	141.0	203.4	361.7	179.3	221.7	234.8	118.0	
لدى المصارف خارج فلسطين	3277.7	3150.1	2370.6	2338.8	2329.9	2267.4	2328.5	2176.2	2149.9	2005.9	
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1828.2	1705.2	1843.4	1787.5	1417.0	1061.4	941.9	1185.6	1280.3	967.1	
الاستثمارات	142.6	157.1	160.4	249.1	121.4	101.8	99.4	88.0	103.6	77.6	
الأصول الثابتة	239.2	216.7	192.4	140.6	127.1	119.4	120.2	119.2	95.7	101.4	
الأصول الأخرى	197.3	227.0	227.5	129.2	119.2	84.2	74.3	87.7	135.6	86.6	
الخصوم	7640.4	7003.9	5769.0	5604.0	5101.2	4727.7	4278.2	4428.8	4592.8	3857.4	
أرصدة سلطة النقد والمصارف	442.9	605.5	461.4	430.6	393.9	521.6	357.3	573.5	613.6	582.7	
أرصدة سلطة النقد	157.8	245.7	179.1	190.5	141.0	112.0	103.2	88.4	118.5	143.4	
أرصدة المصارف في فلسطين	266.0	324.3	191.2	146.6	201.9	357.8	185.4	228.3	227.2	116.7	
أرصدة المصارف خارج فلسطين	19.0	35.4	91.1	93.5	51.1	51.8	68.8	256.7	267.9	322.5	
إجمالي ودائع الجمهور	5846.9	5117.7	4215.9	4195.5	3946.2	3624.5	3432.1	3397.8	3507.7	2875.1	
حقوق الملكية	853.0	702.0	597.0	552.2	315.2	217.4	186.6	205.6	242.6	245.6	
رأس المال المدفوع	633.3	530.4	481.6	316.3	277.4	238.2	218.0	215.6	209.0	206.5	
مخصصات الضرائب وأخرى	341.5	276.8	329.9	268.0	249.8	250.2	204.2	165.0	101.4	59.2	
مطلوبات أخرى	135.2	182.9	159.8	157.7	196.1	114.0	98.0	87.8	127.6	94.8	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق رقم (5-4)
مؤشرات أداء المصارف خلال الفترة (1999-2008)

(نسب مئوية)

المؤشر	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
الأرباح الحارثة / الموجودات	1.2	1.0	0.9	1.9	0.8	-0.3	-0.4	-0.1	0.3	0.5	
التسهيلات الائتمانية المباشرة / إجمالي الودائع	29.1	29.8	39.4	38.8	32.8	25.8	25.2	30.7	30.7	29.1	
التسهيلات الائتمانية المباشرة / الودائع غير المصرفية	31.3	33.3	43.7	42.8	36.1	29.6	27.8	35.9	38.4	35.0	
التسهيلات للقطاع الخاص / ودائع القطاع الخاص	24.7	27.8	35.4	33.2	29.1	24.9	26.0	26.7	28.1	34.1	
التوظيفات الخارجية / إجمالي الودائع	56.1	58.4	57.6	57.8	60.8	61.6	66.5	59.7	56.3	62.3	
التوظيفات الخارجية / إجمالي الودائع غير المصرفية	60.3	73.1	63.9	63.8	66.9	70.5	73.4	69.8	66.1	74.9	
التوظيفات الخارجية (الأرصدة) / إجمالي الودائع	52.1	55.0	50.7	50.6	53.7	54.7	61.4	54.8	52.2	58.0	
التوظيفات الخارجية (الأرصدة) / الودائع غير المصرفية	56.1	61.6	56.2	55.7	59.0	62.6	67.8	64.0	61.3	69.8	
الودائع غير المصرفية / إجمالي الموجودات	76.6	73.1	73.1	74.9	77.4	76.7	80.2	76.7	76.4	74.5	
التسهيلات الائتمانية المباشرة / إجمالي الموجودات	24.0	24.3	32.0	31.9	27.8	22.5	22.0	26.8	27.9	25.1	

المصدر: احتسبت من ملحق الميزانية المجمعة للمصارف، وملحق الحسابات القومية الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير

ملحق رقم (6-4)
أرباح وخسائر الجهاز المصرفي خلال الفترة (2008-2004)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004
الفوائد المقبوضة	299.1	304.8	255.1	194.2	128.7
الفوائد المسقوضة	75.5	99.4	81.8	54.6	31.8
صافي الدخل من الفوائد	223.6	205.5	173.3	139.7	96.9
صافي الرسوم والعمولات	40.1	36.9	34.7	37.3	31.2
صافي الأوراق المالية والاستثمار	-3.9	9.5	2.6	63.4	2.8
صافي عمليات تبادل العملات	29.1	20.9	13.6	12.3	7.3
صافي العمليات خارج الميزانية	1.9	0.9	0.6	0.3-	0.2-
صافي الدخل من العمليات الأخرى	2.3	1.8	3.8	4.9	14.7
مجموع الدخل من غير الفوائد	73.3	70.1	55.4	117.6	55.9
مجموع الدخل من كافة العمليات	296.9	275.6	228.7	257.3	152.7
تكاليف التشغيل	173.8	145.6	126.9	101.1	94.6
المخصصات	39.9	36.0	24.3	18.6	3.8
أرباح وخسائر إضافية	0.5	-1.8	1.2	0.1	0.0
صافي الدخل قبل الضرائب	116.6	92.1	78.7	137.6	54.3
الضرائب	31.2	23.9	27.2	26.6	18.3
صافي الدخل بعد الضرائب	84.4	68.2	51.5	111.0	36.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ملحق رقم (7-4)

حركة التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (1999-2008)

البيان	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
عدد جلسات التداول (جلسة)	244	248	238	246	244	223	100	161	211	146
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	339.2	299.4	222.7	369.6	103.6	40.4	18.7	33.56	93.4	68.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1185.2	813.5	1067.4	2096.2	200.6	58.3	45.1	74.5	189.0	150.2
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	152319	157300	155592	166807	27296	10552	4579	8205	20143	10625
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	2123.1	2474.7	2728.8	4457.2	1096.5	650.5	576.6	722.6	766.0	848.9
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون)	4.9	3.3	4.5	8.5	0.8	0.3	0.5	0.5	0.9	1.0
المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة (مليون)	1.4	1.2	0.9	1.5	0.4	0.2	0.2	0.2	0.4	0.5
المعدل اليومي لعدد الصفقات المنفذة (صفقة)		629	633	678	112	47	46	51	95	73
معدل الدوران (%)	33.7	31.4	26.7	64.1	22.1	10.3	5.2	9.3	25.9	
مؤشر القدس العام	441.7	527.3	605.0	1128.6	277.6	179.8	151.2	195.0	207.6	236.8

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، إحصائيات التداول.